جـــامعـة الشهيد حمه لخضر –الـوادي–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التجربة القطرية في التنمية المستدامة

(2020–2008)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية وسياسة عامة

إعداد الطالبة: قرين عائشة

إشراف الدكتور: بقاص خالد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
دحة سليم	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	رئيسا
د. بقاص خالد	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا ومقررا
نصيب عتيقة	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

المجادلة: ١١

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل وأشكره أن وفقني لإتمام هذا الجهد العلمي

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "**خالد بقاص**" على كل النصائح والتوجيهات التي تفضل بها علي وعلى كل المساعدات التي قدمها لي والتي كانت عونا لي على المضي قدما

والشكر لكل الأساتذة والزملاء والأصدقاء والأهل على دعمهم وتشجيعهم ومساندتهم لي وعلى ما بذلوه من أجلي

لكل هؤلاء خالص الشكر والتقدير والعرفان.

الإهداء

إهداء إلى روح من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل وغرست

فيه من تعبها وصحتها وكانت لي خير سندا وعونا

"**أمي رحمة الله عليها**"

وإلى روح "**الوالد رحمة الله عليه**"

وإلى كافة أفراد عائلتي حفظهم الله لي

مقدمة

عرف القرن العشرون العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي فرضت بدورها مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة على مستوى الساحة الدولية، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة والذي شهد تطورا ورواجا كبيرا على الصعيد العالمي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث انعقدت العديد من المؤتمرات والقمم العالمية التي عالجت مختلف قضايا المفهوم وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهذا ما أكده التوجه العالمي نحو الاستدامة، والدعوة إلى مراجعة السياسات التنموية التقليدية، وضرورة تبني نموذج تنموي مستديم يأخذ بعين الاعتبار قضايا البيئة وحقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

وقد طرحت منظمة الأمم المتحدة مشروعا عالميا للتنمية المستدامة ورسمت أهدافه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ودعت المنظمات الدولية الإقليمية حول العالم إلى تبني ذات الرؤية في مختلف استراتيجياتها وبرامجها التنموية.

وقد سارت معظم دول العالم في ذات الإطار، حيث أولت اهتماما خاصا بمواضيع التنمية المستدامة وأدرجته ضمن خططها الاستراتيجية وكذا سياساتها العامة.

ومن بين الدول التي طبقت تلك الرؤية وسعت إلى تمكين مفهوم ومؤشرات الاستدامة واقعيا من خلال المخططات والاستراتيجيات المعمول عليها دولة قطر والتي حددت لنفسها غايات تنموية ورسمت لها معالم من خلال الاستراتيجيات المشروعة في سبيل الوصول الى أعلى مؤشرات التنمية المستدامة بحلول 2030.

أهمية الدراسة: لموضوع دراستنا أهميتين العلمية والعملية

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل في الاطلاع على واقع مفهوم التنمية المستدامة باعتباره توجها جديدا للنظام الدولي ومحاولة الالمام بتجسيد هذا المفهوم وتطبيقاته في سياسات الدول.

- **الأهمية العملية:** تظهر الاهمية العملية للدراسة في كونها تلقي النظر على أحد تجارب التنمية المستدامة في الدول العربية، وفي دولة ذات اقتصاد ريعي معتمد على الطاقة وهي دولة قطر، وقياس مدى قدرة هذه الدولة على تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع.

أسباب اختيار الدراسة:

- الأسباب الموضوعية: محاولة ترقية مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر وذلك عبر الاستفادة من إحدى نماذج التنمية المستدامة في الدول العربية والتي تعتبر نموذجا متقاربا نظرا لما لها من عوامل مشتركة مع الجزائر.
- الأسباب الذاتية: الرغبة الشخصية في طرح التجربة القطرية للتنمية المستدامة والاستفادة من تجربتها خصوصا أنها من بين النماذج الرائدة التي لم يتم تناولها وتغطية مستجداتها بشكل شامل.

إشكالية الدراسة : سيتم دراسة الموضوع على ضوء الاشكالية المطروحة

كيف استطاعت الدولة القطرية تمكين تجربة التنمية المستدامة واقعيا ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كالتالي :

- ما هي الأطر المفاهيمية والنظرية لتنمية المستدامة ؟
- هل وظفت دولة قطر كافة مقوماتها في استراتيجياتها التنموية وما هي أهم هذه البرامج؟
- كيف تمكنت الدولة من تجاوز تحدياتها وأهمها أزمة الحصار؟

الفرضيات: ولإجابة على إشكاليات الدراسة نضع الفرضيات التالية

- تبني سياسات وآليات واقعية يؤدي إلى إنجاح عملية التنمية المستدامة.
- استغلال الدولة لمقوماتها بشكل عقلاني يؤدي إلى تحقيق التنمية المستديمة .
- انتهاج استراتيجيات راشدة يمكِّن من تجاوز التحديات ويحقق مؤشرات رائدة.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: تتضمن الدراسة موضوع التنمية المستدامة فكلتا شقيها المفاهيمي والنظري.
- الحد المكاني: تم اختيار دولة قطر ودراسة تجربتها في التنمية المستدامة.
- الحد الزمني: تعالج الدراسة تجربة قطر لإستدامة التنمية منذ 2008-2020، وذلك منذ تبني قطر " لرؤية الوطنية 2030 "عام 2008 إلى أخر استراتيجياتها المتبعة من 2018-2022.

المناهج والاقترابات المتبعة:

- لقد طبقت الدراسة جزاء من مقولات منهج دراسة الحالة باعتباره المنهج الذي يدرس الحالة الواحدة بشكل مستفيض حيث يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بالحالة، والّذي سيدرس التجربة القطرية في التنمية المستدامة كحالة ويتطرق لمختلف مستوياتها ومؤشراتها.
- ستعتمد الدراسة على الاقتراب الوظيفي والذي بدوره يدرس قدرات الأنظمة في انجاز أنشطتها و أدوارها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا الأخير سيدرس قدرة النظام السياسي القطري بكافه مؤسساته الرسمية والغير رسمية في إنفاذ عملية التنمية المستدامة والتي تعتبر من وظائف الدولة، وبذلك معرفة مدى قدرة النظام على توظيف مقوماتها في تحقيق برامجه وغاياته الاستراتيجية.

الأدبيات السابقة:

- كتاب الهيتي نوزاد عبد الرحمن **التنمية المستدامة في دولة قطر: إنجازات وتحديات،** الذي تناول مجهودات الدولة القطرية عبر مختلف المراحل في سبيل تحقيق التنمية

المستدامة من خلال استعراضه استراتيجيات قطر للتنمية المستدامة ومؤشرات دولة قطر وتحدياتها في خلال سنة 2008.

- كتاب **تجربة الحكم الراشد في قطر، روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي 1995-2013** الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات جمع فيه مجموعة من مقالات ودراسات منشورة لباحثِين سياسيين في الشأن القطري حول التنمية المستدامة وتجربة الحكم الراشد كآلية لتمكينها.

- دراسة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان "**التنمية المستدامة في دول الخليج** " تخصص إدراة عامة وتنمية محلية لصاحبها إسماعيل سايحي حيث تناولت الدراسة واقع التنمية المستدامة في الدول الخليجية أو بشكلا آخر دور تكتل مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتفاقيات والسياسات المشتركة وتعرضت لدراسة حالة الدولة القطرية من خلال الاكتفاء بذكر الاستراتيجيات الممنهجة دون التطرق لواقع التنفيذ وآليا ته في الفترة الزمنية من 2008إلى 2014.

- دراسة بعنوان "**دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**" لدكتور محمد علي حمود أستاذ بجامعة الكركوك بالعراق، حيث تناول في دراسته دور السياسات الراشدة في إنفاذ التنمية المستدامة كما خصص لدور القيادة السياسية في توظيف عوامل قوة الأنظمة واستغلالها جزاء من دراسته.

أما ما ستَضيفه الدراسة هو تجربة التنمية المستدامة في قطر ومستوياتها وكذا دور كل فاعل من فواعل هذه العملية وآليا ته على الواقع واهم من أنتجته من إنجازات ومؤشرات ضمن إطارها الزمني من 2008 غاية 2020.

التقسيم الهيكلي لدراسة:

تبنت الدراسة خطة قسمت إلى ثلاثة فصول أولها بعنوان **الإطار العام للتنمية المستدامة** تحدث عن الإطار المفاهيمي والنظري لتنمية المستدامة مقسمة بين مبحثين للإطار المفاهيمي، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي وكذا مبادئ و خصائص التنمية المستدامة، في حين تناول المبحث الثاني لكل من أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها، ثم المبحث التأصيل النظري لإستدامة التنمية، حيث تعرض اولا لنظريات سياسية ثم نظريات اقتصادية ثم نظريات حول الاستدامة والبيئة.

أما الفصل الثاني طرح بعنوان **التنمية المستدامة في قطر بين الرؤى والاستراتيجيات** وتضمن ثلاثة مباحث اولها مقومات الدولة القطرية الجغرافية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يليه المبحث الثاني تناول الرؤى والاستراتيجيات القطرية نحو التنمية المستدامة، وتضمن هذا المبحث رؤية قطر الوطنية 2030، الاستراتيجية الوطنية ل2011-2016 واستراتيجية الوطنية ل2018-2022، في حين تطرق المبحث الثالث لواقع التنمية المستدامة في دولة قطر ابتداء من فواعل العملية التنموية المستديمة في قطر وآليات تطبيق التنمية المستدامة وصولا اهم المشاريع القطرية لتمكين التنمية المستدامة.

والفصل الثالث بعنوان **تقييم النموذج القطري في التنمية المستدامة** بمبحثين، الأول مؤشرات قطر في التنمية المستدامة من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمبحث الثاني تضمن تحديات تجربة التنمية المستدامة في قطر والدروس المستفادة منها، اولا تحديات سياسية واقتصادية ثم اجتماعية وثقافية وبيئية ختاما بالدروس المستفادة من التجربة القطرية وذلك بإسقاط على الحالة الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار العام للتنمية المستدامة

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم الدول ظهر التوجه نحو النهوض بهاته الدول من أجل السعي بها إلى الوصول لتحقيق التنمية ونتيجة لهذا تعددت الجهود المختلفة للباحثين والمدارس الفكرية إيجاد الحلول والطرق التي من خلالها تتحقق التنمية بأبعادها المختلفة، وبعد تطور الدراسات في هذا المجال وتوجه الإهتمامات إلى الحفاظ على البيئية، بعد اكتشاف ثقب الأوزون وفي قمة الأرض التي انعقد بريو دي جانيرو 1992 عام البعد البيئي وضرورة الحفاظ على البيئية، بما يخدم الحاضر والمستقبل في آن واحد وهذا في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة ومنذ ذلك الوقت اصبح الاهتمام والمسعى االأساسي لجميع دول العالم هو إيجاد السياسات. والخطط التي من خلالها يمكن تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاح والحفاظ عليها خدمة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجوانب المختلفة والمتعلقة بمفهومي التنمية والتنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة والتطور التاريخي

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة إهتماما جديدة، حيث أن الإهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى أليها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين الرافدين (العراق حاليا)، وفي الحضارة المصرية القديمة وكانت بارزه أيضا في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون، فضلا عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها وبالأرض وكائناتها الحية، فضلا عن الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض وتنبذ الهدر والتبذير.[1]

غير أن الإهتمام لم يكن يأخذ أطرا منهجية وكان جل هذا الأخير منصبا على التنمية الاقتصادية، ففي بداية النصف الثاني من القرن الماضي كانت التنمية كلفظة مفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية تلحق بالبنى التكنولوجية والوسائل المعيشية وما يسدد حاجات الإنسان المادية،[2] وذلك بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة،[3] إلا أن هذا الشكل من أشكال التنمية أدى إلى إحداث تفاوت في نسب الدخل وزيادة نسب الفقر مما أدى إلى غياب عنصر العدالة في توزيع المداخيل على كافة فئات المجتمع واقتصارها على الفئة المنتجة هذا ما مهد إلى

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي **التنمية المستدامة في دولة قطر**(قطر: اللجنة الدائمة للسكان، 2008) ص.11.

[2] رحالي جميلة،" التنمية في ظل المتغيرات العالمية"، **مجلة معارف**، ع.17 (2014) ص. 157.

[3] بن بكاي أمال، " التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية،" مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع السياسي(الجزائر،جامعة محمد لمين دباغين، كلية علم الاجتماع، 2017) ص.33.

مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة في فترة السبعينات من القرن الماضي، وعرفت على أنها التنمية المهتمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان،[1] لتشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية للتنمية وتركز على جوانب كالتعليم والصحة والسكان وغيرها من الجوانب الاجتماعية وبذلك تم الرابط بين التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمع، إلا أن هذا المفهوم لم يتخطى القصور الجغرافي والاستراتيجي وبقي مرهون بالأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير مجتمعات دون غيرها،[2] بل وأدى هذا المفهوم إلى توظيف طاقات وقدرات مجتمعات معينة لصالح مجتمعات أخرى، حيث يتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات بعينها،[3] وعليه فإن هذا النمط من التنمية وإن وصف بالشمول فإنه يؤكد على تقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف، وإلى عالما "منتجا" للتكنولوجيا والأفكار والنظم وعالم مستهلك لها، مما أدى بضرورة إلى معالجة هذا القصور وإعادة اعتبار عملية التنمية الشاملة كعملية شاملة تتلازم بشكل واضح مع إطارها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي، الثقافي والحضاري.[4]

تلت هذه الفترة من السبعينات، فترة الثمانيات والتي كانت التنمية فيها تركز على العنصر البشري كهدف ووسيلة وطابع للتنمية، تدخل إطار ما يسمى بالتنمية البشرية، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع التنمية البشرية مطلب اجتماعي المطالب بالمحافظة على البيئة ومراجعة العلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي، وضرورة حماية الأرض من الكوارث الطبيعة التي تمتد من ثقب الأوزون حتى إرتفاع في سخونة الأرض مرورا بتآكل الكساء الأخضر والتصحر وغيرها من إنعكاسات الانشطة اقتصادية.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، **فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها** (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007) ص.21.

[2] بن بكاي أمال، **مرجع سابق**، ص.34.

[3] أسامة الخولي، "الإدارة والتنمية المستدامة" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأولي لإدارة البيئة، الرباط 1999/02/19.

[4] بن بكاي أمال، **مرجع سابق**، ص.34.

وبالتالي برز مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد لتنمية التي غابت في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد الزمن وعلاقات الاجيال وكذلك مفاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية.[1]

إلا أنه يجدر التعقيب على أن مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة بداية القرن العشرين، حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام 1915م، وأصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة عبر العالم وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة، تلها التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون بـ "كفى من النمو" في عام 1970، بفرضية الحدود البيئة للنمو الاقتصادي، وصولا إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد باستوكهو لم عام 1972م، حيث شهد المؤتمر إنشباق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة كنموذجا لتنمية التي تحترم البيئة ويولى عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية وجعلها ملائمة للعدالة الاجتماعية والبيئية[2]، وفي عام 1981 برر تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون بـ "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة" وتم وضع أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها ولكن، بالرغم من أهمية هذه التقارير المسبوق ذكرها إلا أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون بـ"مستقبلنا المشترك" أو " Our common future " الصادر عام 1987[3]، ثم استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات جديدة حول التنمية المستدامة حيث سمي أول بقمة الأرض عقد في ريود جانيرو بالبرازيل عام

[1] يوسف حلباوي و عبده خرابشة، **نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة** (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 2002) ص24.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سابق**، ص ص.13،12.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سابق**، ص.12.

1992 وعقد الثالث في جوهانزبرغ بجنوب إفريقيا في 2002، ومن المؤتمرات الجديدة حول التنمية المستدامة الدولي لمراجعة التغييرات المناخية في اندونيسيا بـ 2008 وفي 2010 عقد مؤتمر الأمم المتحدة في الدنمارك.[1]

وتلبية لما دعت إليه منظمة الأمم المتحدة فقد توجه قسم كبير من العلماء والمسئولين في القيادات السياسية إلى النظر بشكل جدي وعملي وتحقيق انسجام وتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة مصطلح مركب من مفهومين،ولتعريفه بشكل دقيق نستعرض مفهوم التنمية من ثم مفهوم الاستدامة.

أولا: مفهوم التنمية:

1- التعريف اللغوي: التنمية في مصدر من الفعل" نمى" يقال أنميت وجعلته نامي.[3]

2- التعريف اصطلاحي: يقصد بالتنمية زيادة الموارد والقدرات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية منها والاجتماعية والبشرية.[4]

- **تعريف الأمم المتحدة:** ترى أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي

---

[1] دويابي هاجر و مومني نسرين، "التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الامكانيات والمتطلبات"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية(الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011) ص.5.

[2] عبد الحميد عبد اللطيف الصعيدي، **البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996) ص.29.

[3] ابن منظور، "**لسان العرب**"، (بيروت: دار الصادر، 1999) ص320.

[4] موقع منظمة الأمم المتحدة ، 12مارس 2020 www.un.org.com

والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتساهم في التقدم العام للبلاد.[1]

_ **تعريف خالد مصطفى قاسم:** عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر على حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها.[2]

من خلال التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية نستنتج أنها عملية تغيير شاملة تشترك فيها كافة الأطراف ابتداء من السلطة وصولا إلى الفرد وذلك باستخدام وسائل مادية وقدرات بشرية.

ثانيا: مفهوم الاستدامة:

1- **تعريف اللغوي:** الاستدامة من فعل استدام أي استمر ومن وثبت ودام وكذلك له معنى التأني في الشيء.[3]

2- **تعريف الاستدامة حسب الموسوعة المجانية wikipedia:** الاستدامة sustainability هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية المتنوعة بالنسبة للبشر، وهي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل وهذا بدوره يعتمد على الحفاظ على البيئة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.[4]

---

[1] بن بكاي أمال، **مرجع سابق**، ص.12.

[2] خالد مصطفى قاسم، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**(القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007) ، ص.19.

[3] موقع المعاني،الإستدامة 2020/02/24: http://www.almaany.com

[4] موقع ويكيبيديا الاستدامة، 24فيفري2020 www.wikipedia.com

_ تعريف آخر: هي ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كالموارد الطبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف بها.[1]

_ وهناك من يرى أنها عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو الجنوب واستبدالها بأنماط إنتاجية أكثر استدامة.[2]

وعليه فإن الاستدامة هي قدرتنا على التعامل مع البيئة بأسلوب صحيح وذلك لا يعني فقط تخفيض العوادم والحماية وتكرير العوادم أو النفايات بل تتطلب فهم وإدراك لنظام الطبيعة وإدراك تأثير تصرفنا على الموارد وعلى الاجيال القادمة.[3]

بعد التطرق لكل من مفهوم التنمية والاستدامة ننتقل إلى مفهوم التنمية المستدامة، بحيث أن لهذا المفهوم تعريفات عديدة نذكر منها:

_ تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: في تقرير "مستقبلنا المشترك" 1987. هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[4]

---

[1]Olivier godar.L'entre prise économique du développement duravle-enjeux etpolitique de l'enviranment.cahiers français N°360.france.p54.

[2]Ballet duboisJ,LetMaithieuF.R,"Ledéveloppement socialement durable un moyen d'intégeracapacites et du rabilet septembre 2003éme conférence Sur l'approche des capabilites. Universite de pavie. Vacalie 2003 p5.

[3]العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(سطيف، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية، 2011) ص.31.

[4]دوجلاس موسشيث، **مبادئ التنمية المستدامة** ، تر: بهاء شاهين (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000) ص.17.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق توازن بين النظام البيئي، والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمةالأخرى تأثيرا سلبيا.[1]

ومن تعاريفها من يركز على جانب من جوانبها ومنها:

- **الجانب الاقتصادي:** هي تنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل.[2]

ـ **الجانب البيئي:** هي استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى نفاذها أو تدهورها بالنسبة للأجيال المقبلة.[3]

ـ **الجانب التكنولوجي:** عرفت على أنها استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنفاذ الموارد الطبيعية بهدف الخد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان.[4]

ـ **تعريف آخر:** عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثته الاجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الاجيال، بل

[1] صالح محمد الشيخ، **المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**(الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية، 2002) ص.93.

[2] Rebert Goodland. Neoc la ssicaleconimic and principles of sustainable développement. ecological mode ling,1987,p36.

[3] Amilmarkandesa,nature environments and social rate of discount, project apprassal,1988,p11.

[4] Dames Gustare, the evoironent,thegreenig of technology, develpment,1989.P30.

الجانب المادي والمعنوي وتشمل طبيعية وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد.[1]

ومنه خلال التعاريف السابقة نصيغ تعريفا شاملا لتنمية المستدامة هي أنها عملية تنمية شاملة ومستمرة تعتمد على التفاعل المتوازن بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمعات في مختلف نواحي الحياة وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتوزيعها واستغلالها بالشكل الأمثل يضمن استدامتها للأجيال القادمة.

المطلب الثالث: مبادئ وخصائص التنمية المستدامة

خصائص التنمية المستدامة: يمكن استخلاص العديد من الخصائص للتنمية المستدامة وذلك من خلال ما سبق ذكره في مفهومها.

_ التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي.[2]

_ التنمية المستدامة عملية موجهة بموجب إدارة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاوتوزيعا وبموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

_ إنها عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما محددة الغايات وذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

[1] نوزاد الهيتي عبد الرحمن، **التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات**(أبو ظبي: مركز دراسات الإمارات، 2018) ص.13.

[2] سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية (الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، 2013) ص.93.

_ التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة أو مورد واحد.[1]

_ أنها عملية مستمرة عبر الزمن تتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد،[2] ومنه فإن التنمية المستدامة عملية حقيقة ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية.[3]

_أنها عملية مشتركة بين مجالات متعددة، بحيث تقوم على تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي،[4] فهي عملية متعددة الأبعاد تجتمع من خلال التخطيط والتنسيق بين هاته الأبعاد.[5]

_ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بإنسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها. [6]

_هي تنمية تقوم على مراعاة مساواة بين حقوق الأجيال المالية والمستقبلية وهذه الميزة تعد من أهم ميزات التنمية المستدامة.

وهناك خصائص ثانوية لها:

---

[1] عبد الرحمن محمد الحسن، "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"،، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،(الجزائر)، 2011/11/16/15، ص.5.

[2] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص.94.

[3] نهى خطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية** (مصر: مركز الدراسات واستشارات الإدارة، 2000) ص.202.

[4] إسماعيل بوقنور، "واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل بيئة طاقوية غير مستقرة"، الملتقى الوطني حول: الجزائر بين أهداف الألفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة، الانجازات والتحديات، جامعة باجي مختار، (عنابة)، 2018/05/16، ص.5.

[5] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص.94.

[6] الجودي طاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات" ، **مجلة الباحث**، ع.16 ،(2016) ص.300.

_أنها تعنى بإحداث تغيرات في مجالات الحياة الاقتصادية منها زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي زيادة في طاقة الإنتاجية الذاتية.

_أنها تراعي المحافظة على التنوع في مجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.

_أنها تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، لذلك فهي تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، والحفاظ على عملياته الدورية والتي تتم عن طريقها إنتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

_هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، وخاصة الطبقات أكثر فقرا للحد من الفقر العالمي.[1]

مبادئ التنمية المستدامة.

إن من أهم المؤتمرات العالمية التي عالجت "قضايا التنمية المستدامة" ورسمت معالم هذا المفهوم من مبادئ وأهداف وغيرها، هو مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 حيث حدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة[2] وثم أضافت العديد من مبادئ التنمية المستدامة في مؤتمرات أخرى ويمكن إجماع هاته المبادئ في ما يلي:

[1] بلحيرش عبد الحق، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر بالعلوم السياسية" (الجزائر ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم السياسية ، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة ، 2018) ص.16.

[2] عبدالله خباية، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة** (مصر: جامعة الاسكندرية، 2009) ص.349.

2-1- مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.

وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئة والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب، فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في الكثير من دول العالم، التي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور البيئة.[1]

2-2- مبدأ المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل أساسي من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل من الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من الأسفل تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، حيث يمكن تلخيص هذا الدور:

تستطيع المجالس المحلية الحد من الزيادة في إرتفاع درجة حرارة الأرض من خلال تحسين نظم المواصلات، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري وانخفاض النفقات المرصودة لهذه الغاية مما يؤدي إلى زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع المدني في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة** (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013) ص.91.

المجالس الحكومية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية من خلال تقليلها عبر برامج التدوير وإعادة التصنيع وكذلك هي معينة بتخفيض استهلاك مشتقات النفط وعليه فهي تقوم بنشر ثقافة ترشيد استخدام الموارد.[1]

2-3- مبدأ الاحتياط: عرف القانون الدولي للبيئة مند السبعينات تطورا ملحوظا لمواجهة. مختلف الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها أيضا نحو مستقبل والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك التدهور البيئي حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الانشطة المزعم القيام بها، وبذلك تفادي وقوع أضرار على البيئة وإن لم تكن هناك معرفة علمية متاحة بشأنهما وعليه فإن مبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع فهو موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل وهو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على أنه لا يحتج بالافتقار إلى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ التدابير الاحتياطية لحماية البيئة.

2-4- مبدأ الإدماج: لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حساب المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه لما سيعود بدوره من فوائد اقتصادية بالإضافة إلى تحقيق هدف المحافظة على البيئة.

إن إدماج البيئة وحمايتها ضمن الخطط الاستراتيجية الدول، يقي من حدوث المشاكل البيئة فالوقاية قد تكون أرخص وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم الدول الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وبحيث أن معظم

[1] بن حاج جيلالي ومغراوة فتيحة، "التنمية المستدامة بين الطرح "النظري والواقع العملي- دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،ع. 11، جامعة البليدة2 (الجزائر) ص.156.

الدول تضع في الحسبان، التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيات المتعلقة بالطاقة وبذلك فإنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

2-5- مبدأ الملوث الدافع: عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي ابتداء من السبعينات من القرن الماضي، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هو المبدأ، ويقصد به حسب توصية المنظمة جمل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث.

وعليه فإن مبدأ الملوث الدافع يعد من أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل فعال كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، فهو يقوم بتحميل التكاليف لمخلف التلوث مما يجعله رادع حيث يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها أثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة.[1]

2-6- مبدأ تحديد الأولويات بعناية: حيث اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات على مراحل، وهذه الخطة القائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية بمشاكل البيئة وتحديد المشاكل الواجب التصدي إليها بفعالية.[2]

2-7- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح: لكل الأطراف بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل المشاكل.

---

[1] بلحيرش عبد الحق، **مرجع سابق**، ص.19-20،.

[2] زوخي فيروز و أساعد رضوان، "إشكالية التنمية المستدامة وتحدياتها"، الجزائر، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م.1،ع.خ ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، (2018)، ص.70.

2-8- مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة حيث أفادت الجهود في عدة بلدان من العالم، أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي لمشاكل البيئة الرئيسة.

2-9- مبدأ العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء أنظمة سليمة للإدارة والبيئة الايزو14000*، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.[1]

2-10- مبدأ الشراكة: هو مبدأ التعاون والتظافر أي توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي الحكومات والدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية.[2]

2-11- مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: ذلك لأن للمديرين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث الهواء وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

---

*الايزو 1400: هي مواصفة دوليا طورتها منظمة التقييس العالمية الكفيلة بعمل المنظمات في القضاء على التلوث.

[1] بن حاج جيلاي مغراوة فتيحة، **مرجع سابق**، ص156.

[2] عبد خباية، "التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريويجانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007"، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس،(سطيف)، 7-8أفريل 2008.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجوانب البيئية فقط، بل هناك تكامل وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة ومنه ينضح أن للتنمية المستدامة مفهوما متعدد الأبعاد والتي سوف تتطرق إليها على النمو التالي:

البعد البيئي: اعتمدت حل مقاربات التنمية المستدامة بالنسبة للبيئيين على ما يسمى بمفهوم حدود البيئة على أساس أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعنى تدهور النظام البيئي بلا رجعة،[1] ومنه فإن النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والغير متجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والأثران الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.[2]

إن التهافت على التحولات الصناعية للموارد الطبيعية لتلبية المتطلبات والحاجات البشرية المتزايدة وما يقابلها محدودية الثروات الطبيعية، بالتنمية جاءت لتأكد على أن هذا المبدأ وعلى أن للطبيعة حدود يجب وضعها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره، وبعبارة أخرى

[1] العجمي ضاري ناصر، **الأبعاد البيئية لتنمية المستدامة** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1892) ص.36.

[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** (عمان: دار الأهلية للنشر، 2003) ص.189.

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من باب الاحتياط والوقاية.[1]

لكن ميدانيا تختلف الاهتمامات البيئية بين دول الجنوب، فالدول المتقدمة المهتمة أكثر يتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال: تعطي عناية خاصة بظاهرة ارتفاع حرارة المناخ واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، عكس الانشغالاتالآنية للدول النامية والتي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل التلوث المياه، انجراف الأرضي.[2]

ويمكن تلخيص ما يشتمل البعد البيئي للتنمية المستدامة من قضايا يرتكز عليها في ما يلي:

- **الانتقال إلى الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الغير متجددة:** فنزايد استخدام الطاقة الاحفورية كالفحم، والفحم، والغاز السائل والتي تمثل نسبة استخدام تقدر ب80% من الاستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئة عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، بحيث بعد توازنه من أهم عوامل الحياة على الأرض، هذا ما أدى لعقد اتفاقية في الأمم المتحدة 1992 بشأن التغييرات المناخية تلتها اتفاقية أو بروتكول كيوتو 1997والتي ثم فيها فرض التزامات محددة تقوم بها الدول لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.[3]

- **حماية الموارد الطبيعية:** بحيث ترتكز على حماية الموارد الطبيعية منها الإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من التربة والأرضي المخططة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك

[1] العجمي ضاري ناصر، **مرجع سابق**، ص.36.

[2] **المرجع نفسه**، ص.36.

[3] بلحيرش عبد الحق، **مرجع سابق**، ص.27-28.

والفشل في صيانة هذه الموارد يؤدي إلى نقص في الأغذية مستقبلات[1] والموارد المائية التي تم ضخها بمعدلات غير مستديمة إضافة إلى النفايات المناعية والزراعية والبشرية التي أدت إلى تلوث المياه.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن التغييرات التي طرأت على البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر وتغير أنماط سقوط الأمطار والحرائق التي تحدث لغابات العالم وكذلك زيادة الأشعة الفوق بنفسجية، أدت إلى تبني التنمية المستدامة نظم جغرافية وبيولوجية وإيكولوجية تسعى بدرجة الأولى الحفاظ على استقرار المناخ لإتاحة الأجيال المتقبلة العيش على كوكب الأرض بمناخ مستقر.

- **حماية التنوع البيولوجي:** إن قضية التنوع البيولوجي انطلاقا من الحيوانات والنباتات والتي تعتبر مهددة كون الإنسان يقلص من الملاجئ تعمل على محافظة على ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المتقبلة والذي يعتبر عملا أساسي للتوازن الأرض.[2]

- **البعد الاقتصادي:** إن الاستدامة من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي تعني البحث عن الاستمرارية الرفاهية الاقتصادية لأطول مدة ممكنة وقياس هذا الرفاه يكون بمعدلات الدخل والاستهلاك وتتمثل مقومات الرفاه الإنساني في الطعام والممكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، أما من منظور الحديث فقد ظهر بما يسمى الرأسمال الطبيعي والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعلي مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية الماء.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق بين إنعكاسات الاقتصاد الراهنة والمستقبلية على البيئة وتطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسينه التقنيات الصناعية في مجال توظيف

[1] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص.86.

[2] **المرجع نفسه**، ص.87.

الموارد الطبيعية، مع تقريب مجموع العلاقات القائمة بين الموارد الطبيعية وبين الاستغلال البشري.[1]

وعليه فإن النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الأضرار بالبيئة الطبيعية وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء والمياه والتربة، بالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير يمكن من أن يغير درجة الاستبدال بين الموارد والتي بدورها تنشأ مشاكل في تحديد أنواع الرأس المال التي ينبغي الحفظ عليها على سبيل المثال رأس المال الطبيعي أو الرأس المال العامل أو البشري أو الاجتماعي.[2]

- **البعد الاجتماعي:** إن الحديث عن البعد الاجتماعي لا يعني أنه منفصل عن الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة أن تلتقي في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

الاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وكيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الصحة والتعليم والعدالة.[3]

إنما تشهده أسواق العمل في جميع أنحاء العالم من تغييرات غير مسبوقة مدفوعة من قبل العولمة والتغير التقني، إن العمال مع التحصيل التعليمي المنخفض بشكل متزايد يجدون

[1] بن بكاي أمال، **مرجع سابق**. ص.35.

[2] هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع.9، جامعة الوادي، (2014)، ص.219.

[3] عامر خضير الكبيسي وآخرون، **دراسات حول مداخل التنمية المستدامة** (الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 2019) ص.151.

أنفسهم دون مهارات قابلة للتسويق، أو بالعمل بأجور منخفضة أو حتى بدون عمل، بالإضافة إلى ذلك فإن الوظائف الجيدة الآن تتطلب المزيد من التعليم والتدريب، هذا ماأدى إلى فجوة الأرباح وعدم مساواتها بين البلدان الفقيرة والغنية في العقدين الماضيين، مما أضعف الإنصاف والعدالة وحقوق الإنسان الأساسية وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، بالإضافة إلى العنف ضد المرأة والتمييز ضد الأقليات العرقية.[1]

- **البعد التكنولوجي:** بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعد رابعا يسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه بالعد الإداري التقني.

إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفاء تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد من الغازات والملوثات واستخدام معايير معنية تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا، فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة فإنه لا يد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال الاجتماعي.[2]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

ما يمكن استخلاصه من أبعاد التنمية المستدامة هي أهداف التنمية المستدامة، بحيث أن للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف نذكرها:

1- زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المختلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث التنمية المستدامة

[1] معتصم محمد اسماعيل، "التنمية المستدامة وسبل تعزيزها"، 12 فيفري2020 www.iefpedia.com

[2] العايب عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص. 28.

يمكن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلها أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

2- تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، وبالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة، لذلك يجب الربط بين زيادة الدخل وتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.[1]

3- احترام البيئة الطبيعية:

إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل ضمان إطار معيشي سليم يحقق التنمية المستدامة للمجمع ككل.

[1] مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، ع.26، جامعة باجي مختار،الجزائر،(2010) ص.138.

وتهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشاكل والمخاطر البيئية من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاههما وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- ترشيد واستخدام الموارد الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام معدلات تجددها الطبيعي، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد بحيث تبقى لفترة زمنية طويلة وأنظف مما يؤدي إلى تقليل كميات النفايات.[1]

إن هذا الدور يقع على عتق الدولة، بحيث إن للدولة دورا هاما في ما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي وذلك من خلال تبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع، ويجب على هذه السياسة توفير الشروط التالية:[2]

- أن تكون السياسات البيئية ملزمة للمجتمع بقانون مع وجود عقوبات رادعة.
- التعليم والإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن الإعلام بأهمية البيئة.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية الحياة مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجية، وعليه فإن التنمية المستدامة تتطلب:[3]

---

[1] بلحريش عبد الحق، **مرجع سابق**، ص.13.

[2] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، (السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004) ص.28.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003) ص ص30،31 .

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب المشروعات التكنولوجية التي تضر بالبيئة والمتسببة في تلوث الماء والهواء.
- الاهتمام بالتنمية البرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق الاستمرارية.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في قمة الأرض بالبرازيل 1992 على وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، وذلك لتوفير أسس راسخة على مختلف المستويات، وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية.[1]

وهذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي رحلة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، ثم إن وجود مثل هذه المؤشرات الرقمية يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدول، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتحذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة، وقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة تنمية المستدامة المنبثق عن قمة الأرض والذي تضمن نحو 130 مؤشرا وهي مؤشرات القوى الدافعة وتصنيف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط ومؤشرات الحالة وهي تقدم لمحة على الأوضاع الراهنة ومؤشر الاستجابة وهي تلخص التدابير المتخذة وبعد مرور عشر سنوات على تبني أجندة (21) قانت الأمم المتحدة مرة أخرى بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوها نسبرغ في جنوب إفريقيا من 26 آب لغاية 4 أيلول عام 2002م تتبنى المؤتمر خطة عمل سميت خطة جوها نسبرغ بهدف الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة (21) ضمن إطار التعاون

[1] تقرير التنمية البشرية 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، www.un.org.com .

الدولي والإقليمي، لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة وتحقيق وطأة الفقر في العالم مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة وهي تشمل: مؤشرات بيئية، اقتصادية، اجتماعية.[1]

أ. **المؤشرات الاجتماعية:** سنذكر أهم المؤشرات الاجتماعية[2]

1. الفقر: تستهدف الأمم المتحدة تضييق بين الأغنياء والفقراء، هذه الفجوة التي عانت البشرية تبعاتها كثيرا على امتداد التاريخ ولذلك وضعت مجموعة من المؤشرات الهادفة لقياس معضلة الفقر التي تعانيها معظم دول العالم بهدف تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وذلك عن طريق قياس:

- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد.
- العدالة والمساواة في الدخل كنسبة حصة الفرد من الدخل القومي.
- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي.
- نسبة الدين على المياه النظيفة.

2. الصحة: من المعلوم أنه لا تسمية حقيقة من دون تمتع الإنسان بصحة سليمة خالي قدر الإمكان من المهددات الصناعية والطبيعية، ويقاس الوضع الصحي في الدولة بمعايير كثيرة منها:

- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- نوعية الرعاية الصحية التي يحصل عليها المواطنون، أطفالا كانوا أم بالغين.
- نسبة الأطفال الذين يحصلون على التحصينات الوقائية من الأمراض المعدية.
- الحالة الغذائية للأطفال.

---

[1] بن بكاي أمال، **مرجع سابق**، ص.56.

[2] عامر الخضير الكبيسي وآخرون، دراسات **حول التنمية المستدامة** (الرياض: دار جامعة نايف، 2015) ص ص.317،318

- الحالة المرضية العامة لمجموعة من الأمراض الرئيسية مثل: الإيدز والملاريا والسل.
- معدل الانتحار.
- معدل انتشار أساليب منع الحمل بين السيدات.

3. التعليم: التعليم حجر أساس لأي تسمية حقيقية، وهو سبب رئيسي لتقدم الأمم وأهم أسلحة البشر لتحقيق التنمية البشرية، وقد اهتمت المنظمات الدولية في مختلف دول العالم بتقديم مبادرات وفاعليات خاصة بالتعليم والتدريب مع التركيز على الدول النامية ويقاس التعليم بالمؤشرات التالية:

- مستوى التعليم عبر نسبة القبول الإجمالية إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي، وصافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ومستوى التحاق الكبار بالتعليم الثانوي، وتوافر فرص التعليم مدى الحياة.
- معدل قدرة الكبار على القراءة والكتابة.

4. العدالة الاجتماعية:[1] هي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليه التنمية المستدامة، حيث يعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسية، وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمول اللذين توزع بهما الموارد وتمنح الفرص وتتخذ القرارات: وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات التعليم والصحة والقضاء ومن مؤشرات قياس العدالة الاجتماعية:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- الرقم الجيني القياسي لتفاوت الدخل.
- معدل البطالة.
- معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى الذكور.

[1] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص.58.

5. السكن: يعد توفير السكن اللائق من ضروريات العيش الكريم، مما يستدعي وضع مخططات ومشاريع عمرانية، إذ قدر قياس مؤشر السكن بحصة الفرد في الأمتار المربعة المبنية$_2$ وكذلك مؤشر النمو السكاني: ومؤشر سكان المستوطنات النظامية وغير النظامية.

6.**الأمن:** يعتبر شوط أساسي لكل عملية تنموية، ويتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس، كما يهتم بالجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان وقد توسعت المفاهيم والمواضع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا انتشار التطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وانتشار مؤسسات المجتمع المدني، ومؤشر القياس المعتمد للأمن هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع وكذلك نوع الجريمة ومن ذلك الجرائم العنيفة والغير عنيفة والعنف ضد المرأة .[1]

ب. المؤشرات الاقتصادية.[2]

- **البيئة الاقتصادية:** وتشتمل المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ونحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في نسبة معينة على عدد السكان.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي من الإنتاج المحلي والإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات وإرادات السلع والخدمات.
- معدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها.
- تغيير أنماط الاستهلاك: ويمكن قياسه من خلال الفرد السنوي من استهلاك الطاقة وكذلك مؤشر مدى كثافة مواد الخام في الإنتاج، مؤشر كمية النفايات الصناعية والمنزلية.
- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:
- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] بني مكاي أمال، **مرجع سابق**، ص.59.

[2] صائب عبد الله الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها** (الأردن: ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع) ص ص73،74.

- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة.

ت. المؤشرات البيئية:

1- الأراضي: تعتبر الأرض مصدر الأساسي لحياة الكائنات بما توفره من غذاء من خلال الزراعي ومصدر الأكسجين من خلال الغطاء النباتي وكذلك هي مصدر للطاقة، وهي تشمل مجموعة من المؤشرات منها:[1]

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وهو مؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وكذلك نصيبه من الأراضي المتاحة للإنتاج المحلي الزراعي.
- التغير في مساحات الغابات والأراضي وبين هذا المؤشر نسبة التغير من مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية وارتفاعه يدل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي والعكس يشير إلى التصحر.
- التصحر وهو يقيس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الإجمالية للبدء ويعد تقلصه من شروط التنمية المستدامة.

2- الغلاف الجوي: تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغير المناخي، واستنفاذ الأوزون، والتحام المياه بالمغذيات، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، ومستويات الأوزون وتشمل المؤشرات التالية:

- مؤشر انبعاثات الغازات الدفيئة.
- مؤشر استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.
- مؤشر درجات تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.[2]

---

[1] رداد عبد الرحمن، **المؤشرات البيئية كجزء مؤشرات التنمية** (ليبيا: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2009) ص.77.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،" مؤشر الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**، ع.430 ،(2006) ص.61.

3- التنوع الأحيائي: أقرت الأمم المتحدة حسب تقريرها حول التنوع البيولوجي العالي "أننا تسببنا في سادس أكبر حالات الانقراض في تاريخ الكرة الأرضية"، حيث لا يمكن استمرار الحياة من دون اكتمال الدورة الطبيعية، وهو يشمل مؤشرين :

- النظام البيئي ومدى الاهتمام بإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية.
- المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

4- البحار والمحيطات والشواطئ: يتكون ثلثا حجم الأرض من المحيطات والبحار، بالإضافة إلى أن ثلث سكان العالم يعيشون في مناطق الساحلية، فلابد من حجم اهتمام يوازي هذه الأهمية، لذلك تهدف المؤشرات في هذا الجانب التركيز على:

- قياسات المناطق الساحلية وعدد من سيكنها نسبة إلى إجمالية السكان.
- الثروة السمكية المتوافرة.
- مدى سلامة البيئة البحرية ومكوناتها في المياه الساحلية والمحافظة على تنوعها وثرائها.

5- المياه العذبة: وضع تعذر وجود حياة من دون مياه، فهي عصبها، إلا أنها أكثر عناصر الحياة تعرضا للتلوث، وقد أشار أحدث تقارير اليونيسيف إلى أن 11% من سكان العالم، أي نحو 783مليون شخص لا يحصلون على المياه النظيفة، ويتم قياس عنصر المياه وتوافرها عبر ما يلي:

- كمية المياه المستخدمة ونسبتها المئوية من إجمالي الثروة المائية المتوافرة، وكثافة استخدام المياه حسب النشاط الاقتصادي.
- جودة المياه وخلوها من الملوثات العضوية، ومدى التقدم في معالجة مياه الصرف الصحي التي تقوم بها الدولة.[1]

وفي الأخير فإن عملية قياس التنمية المستدامة تتعرض للمشاكل سواء أكان ذلك القياس من منظور مادي أو نقدي وتعود هذه المشاكل للأسباب التالية:

[1] عامر خيضر الكبيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص .320،321.

- وجود خلاف حول طبيعية العناصر التي يجب التركيز عليها عند قياس الاستدامة، خصوصا أن الظواهر التي يتم إتفاق على قياسها ذات جوانب متعددة ومن الصعب إدماجها في مؤشر واحد لكل ظاهرة مثال على ذلك ظاهرة التلوث.
- صعوبة الحصول على تقديرات دقيقة عن الخسائر البيئية.
- صعوبة الحصول على بيانات موثق بها.
- إرتفاع تكاليف التلوث من ناحية والافتقار إلى الحوافر التي تشجع على تغيير السلوك من ناحية أخرى.
- كثرة المؤشرات قياس الاستدامة التي ينبغي على أصحاب القرار أخدها في الحسبان وعليه ونتيجة لهذا فإن مؤشرات قياس الاستدامة متعددة، بحيث يصعب تعبير عنها بمؤشر واحد ولابد من خليط من المؤشرات النقدية والمادية للتعبير عنها بدقة والإقتداء بنتائجها.[1]

[1] محمد عبد البديع، **الاقتصاد البيئي والتنمية** (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع،2006) ص ص 322،323.

المبحث الثالث: التأصيل النظري لاستدامة التنمية

المطلب الأول: النظريات السياسية.

1- النظرية الخضراء في العلاقات الدولية: لقد أدى تصاعد المشكلات البيئية العابرة للحدود منذ عام 1972م إلى انبثاق تخصص فرعي في العلاقات الدولية يركز على التعاون الدولي في المسائل البيئية وتأكد وجوده مع تنامي ظواهر العولمة و بروز مشاكل الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون وتدهور التنوع البيئي والبيولوجي لكوكب الأرض.

ولقد أدى ذلك إلى ميلاد أبحاث أكاديمية تطلق عليها المقاربات الخضراء التي هي أصل تشكل النظرية الخضراء في العلاقات الدولية والتي بدورها جاءت البيئي. جديدة حول الأمن البيئي والتنمية المستدامة والعدالة البيئية والتحديث الانعكاسي، وبرزت هذه النظرية كنظرية عالمية عابرة للحدود والقوميات ضمن العلوم الاجتماعية، حيث تقول النظرية الخضراء أن التراجع البيئي الذي تسبب فيه النشاط البشري له تاريخ طويل ومعقد منذ حقبة الثورة الصناعية، وأن الأزمة البيئية الآنية تتميز بزيادة هائلة في نطاق المشكلات البيئية حول العالم ومستواها وخطورتها فقد أدى النمو الاقتصادي السريع وتكاثر التكنولوجيات الجديدة و ازدياد عدد سكان العالم إلى توليد استهلاك متزايد للطاقة والموارد الطبيعية وإلى ظهور مستويات جديدة من التلوث والتآكل السريع للتنوع الحيوي على كوكب الأرض.

إن المشكلات البيئية منتشرة عبر العالم تتطلب تدخل عدة فواعل وتتطلب كذلك مفاوضات شاقة وتعاود جاهد في ما بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان البيئي .

ومنه فإن النظرية الخضراء لم تظهر بشكل متميز إلا في أواخر الثمانينيات لتعبر عن الاهتمامات المتداخلة للحركات الاجتماعية[1] الجديدة كالبيئة والسلم والشؤون النسوية التي

[1] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2006) ص.609.

شكلت السياسة الخضراء وقد كانت هذه الموجة مقدمة لتشكيل الأحزاب الخضراء جديدة في الثمانينيات على المستوى المحلي والوطني والدولي خصوصا في أوروبا بناء على الركائز الأربعة للسياسة الخضراء: المسؤولية البيئية، العدالة الاجتماعية، نبذ العنف، ديمقراطية القواعد الشعبية.

إن تركيز الأبحاث الأكاديمية الخضراء المتعلقة بالاقتصاد والسياسة أصبح أكثر عولمية، وقد أدى حوار حدود النمو الذي ظهر في حقبة مبكرة إلى توليد مطالبات بتغييرات جدرية في السياسات لإحداث كبح للنمو الاقتصادي وحتى وقف تماما من أجل كبح التراجع البيئي العالمي المتزايدة، إلا أن هذه المطالبات أثبتت أنها مثيرة للجدل وغير متساغة سياسيا.

وبحلول الثمانيات حجب حوار حدود النمو من خطاب التنمية المستدامة الذي لقى قبولا أكبر وتم تبنيه على نطاق واسع بعدما تم نشر تقرير"مستقبلنا المشترك" الذي حمل اسم تقرير بروتيلاند من قبل لحبة العالمية للبيئة والتنمية 1987م حيث أشار إلى توافر فرص الارتباط النمو الاقتصادي والتدهور البيئي من خلال إتباع أسلوب تنموي صديق للبيئة ومستدام.

ويرى ماثيو باترسون صاحب كتاب فهم السياسة البيئية العولمية، بأن النظرية الخضراء في العلاقات الدولية يجب أن تبدأ بأسئلة جوهرية هي: لماذا برزت المشكلات البيئية أو كيف يتم إنتاجها؟ وما هي تأثيرات المشكلات البيئية في الجماعات الاجتماعية المختلفة؟ وما هي الاستجابة الواجبة؟، وردا على أول هذه الأسئلة يقدم باترسون تفسيرا بنيويا متدخلا وهو أن إنتاج المشكلات البيئية يفهم على أنه جوهري لمنطق أربعة هياكل قوى رئيسية في

السياسة العولمية هي: نظام الدول، الرأسمالية، عقيدة المجتمع التنظيمين الإداري والنظام الاجتماعي الأبوي.[1]

وتتشارك النظرية الخضراء في العلاقات الدولية في كثير من الخصائص مع النظريات الجديدة النقدية للنظريات التقليدية (الواقعية والليبرالية) فهي تهتم بالمشكلات وحلها وتسعى إلى تعذير العدالة البيئي على نطاق عالمي وتسعى إلى التعبير عن اهتمامات المنظمات البيئية الغير حكومية والمستهلكين الخضر وعلماء البيئة والاقتصاديين البيئيين والأحزاب الخضراء والشعوب الأصلية بشكل واسع وكل الذين يسعون إلى تحويل أنماط المساعدات والديون والتجارة العالمية من أجل تعذير أنماط تنموية أكثر استدامة في بالشمال والجنوب، ويمكن تقسيم النظرية الخضراء إلى جناحين الأول يعنى بالاقتصاد السياسي الدولي أو ما يعرف بمقاربات الاقتصاد الأخضر والجناح الثاني معياري كوسموبوليتاني أخضر يعبر عن معايير جديدة في العدالة البيئية والديمقراطية الخضراء على جميع مستويات الحكم.[2]

2- مقاربة حركات الخضر:

- **حركة الخضر:** التعاطف مع الموضوعات والمشروعات البيئية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، تبنى هذا الاصطلاح عدد متزايد من الأحزاب البيئية كان أولها الألمان الخضر Die Grunen ، وما لبث أن ظهر موازيا اصطلاح "البيئية" الذي استخدام لوصف أفكار ونظريات تعتقد في جوهرها أن الحياة البشرية ل يمكن فهمها إلا من خلال سياق العالم البيئي الطبيعي، وهي بذلك تضم تنوعا واسع النطاق من المعتقدات العلمية والدينية والاقتصادية والسياسية بدلا من أن تنطوي على مجموعة معنية من السياسات كذلك التي تدعمها حركة الخضر المعاصرة.

[1] صقر محمد ياسين، "دور سياسات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: مدينة مصدر بإمارة أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية "،مذكرة لنيل درجة ماستر في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2017) ص.17.

[2] **المرجع نفسه،** ص.18.

وقد أدت دعوة "المذهب البيئي" التي نادت بتغيير سياسي اجتماعي راديكالي وإعادة تفكير جذري في علاقة الإنسان بالطبيعة إلى تطور أفكاره إلى إيديولوجيا قائمة بذاتها والأهمية السياسية للعلاقة الإنسان والطبيعة في الغرب تعد حديثة الجذور نسبيا، وحتى ستينيات القرن العشرين لم تكون الطبيعية بالنسبة إلى أغلب المفكرين السياسيين الغربيين إلا "موردا اقتصاديا" على الإنسان أن يستخدم بكفاءة، وقد تغيرت هذه النظرة بسبب الإدراك المتزايد بأن إساءة استغلال الطبيعة يهدد بقاء الجنس البشري.

ومن أوائل الكتابات التي نبهت إلى وجود أزمة بيئية متزايدة كان كتاب ريتشيل كارسون "الربيع الساكن"عام1962م، الذي كان نقدا لما لحق بالحياة البحرية والبرية وعالم الإنسان من أضرار جراء استخدم المتزايد للمبيدات الحشرية والكيمياويات الزراعية الأخرى، والمطالبة باستخدام الرشيد للموارد الطبيعية تلك التي أوشكت على النفاذ.

ومع الثمانينيات القرن العشرين وصاعدا احتلت المسائل البيئية الصدارة في الأجندة السياسية للأحزاب الخضراء الموجودة حاليا في معظم الدول الصناعية، وقد لفتت السياسية البيئية الانتباه إلى موضوعات كالتلوث وصيانة الأنهار والغابات والأمطار الحمضية، والأهم من ذلك قدم علماء البيئة مجموعة راديكالية جديدة من المفاهيم و القيم لفهم وتفسير العالم ومنها النظرة للحرب والدفاع عن حقوق المرأة.

ويبتعد المذهب البيئي عن الاعتقادات السياسية التقليدية؛ حيث إنه يبدأ بتناول ما تجاهله تلك الاعتقادات كالعلاقات التي تربط الإنسان بباقي الكائنات الحية والأكثر من ذلك ما يربط الإنسان ب" شبكة الحياة"، ويصف الخضر الألمان ذلك في شعار "لا اليسار ولا اليمن بل إلى الإمام".[1]

[1] اندروهيود ، **مدخل إلى الايديولوجيات السياسية**، تر: محمد صفار(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013) ص .314.

3- مقاربة الأمنية الجديدة: أسهمت مدرسة كوبنهاجن بالغ الإسهام في توسيع قطاعات الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي والعسكري وطورت مفاهيم الأمننة، بحيث أن النظرية الأمننة التقليدية ليست سوءا أداة نظرية تستعمل على المنظر تحليل الأمن كمفهوم ضيق.

عالجت نظرية الأمننة الجديدة التهديدات الأمنية الغير تقليدية مثل قضايا البيئة والطاقة بفضل بعض الباحثين في أواخر التسعينات من أمثال باري بوزان إلى جانبه كل من أولي ويفر ودي وايلد في عام 1988، من خلال تأطير مسائل مثل المخاوف الأمنية حول العلاقة بين البيئة ونقاش الأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية ونقاش الأمن البيئي.

اقترحت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في مناظرة بشأن تغير المناخ العالمي في 2007، أن تغير المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال أثاره على نزاعات الحدود، والهجرة، وأدت النقاشات إلى اعتبار تغير المناخ كقضية الموارد والإجهاد الإنساني والأزمات الإنسانية.

وكذلك من المفاهيم الأمنية المفسرة للسعي نحو الاستدامة هو الأمن الإنساني الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة في تقرير التنمية عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مركزا على صيانة الكرامة البشرية وتلبية الاحتياجات الإنسانية حيث يتحقق الأمن الإنساني بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون والتحرر من الحاجة من كل أشكال الخوف.[1]

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية، المركز العلمي للدراسات السياسية** (عمان: 2013) ص.93.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية

1- **مقاربة الاقتصاد الأخضر:** يعتبر الاقتصاد الأخضر من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى المعالجة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، وهو يناقض ما يعرف الاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، إذا الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها بقوم على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري والمحافظة على مصادر الطاقة واستخدامها كمصادر طاقة فعالة[1]، ويعتبر الاقتصاد الأخضر أحد الوجوه الجديدة للاقتصاد الحديث المحافظ على البيئة بغرض مبادرة من تحقيق التنمية المستدامة.

عرفته الأمم المتحدة في مبادرة من أجل تفعيل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر2008 على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية.[2]

وأهم ما يميزه بأنه:

- اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

- النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل التلوث.

[1] طالبة بن زعمة سليمة ومسيلتي نبيلة، "سياسة الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية"، حالة الاقتصاد الجزائري Ebiblio.univ_mosta.dz.

[2] كريمة حبيب و عادل زقرير و طارق قدوري، "الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى دولي بعنوان الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019. www.researchgate.net

– الزيادة من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي.

– يعتبر النمو الأخضر وسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي وذلك من خلال:

– محاربة تدهور البيئة .

– محاربة افتقار التنوع البيئي والاستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية.

– تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي.

– إمكانية تطوير قطاعات نشاط جديدة تكنولوجية وإتاحة وظائف خضرا وتيسير الانتقال إلى تحضير القطاعات التقليدية وآثارها على الوظائف.

– مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو من حيث ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية مثل التزود بالمياه وتصريفها، وحماية الموارد البيئية من الاندثار.[1]

2– نظرية حدود النمو لنادي روما: بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات فقط على إعلان دراسة برانت ومورس وفي عام 1972 أعلن نادي روما تقرير بعنوان حدود النمو وأما سميت بعدها بنظرية حدود النمو، وقد بيع من هذا التقرير نحو تسع ملايين نسخة وطبع بسعة وعشرين لغة من لغات العالم.

وقد تم إعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطورة للحاسب الآلي واعتمد على طريقة جديدة آنذاك في النمذجة سميت بطريقة تحليل النظم.

قدم هذا التقرير نموذجا جديد بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي: السكان، الغذاء، التلوث، التصنيع، الموارد الناضبة.

وقد كانت التنبؤات التي وصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو العالم والإنتاج الغذائي.

[1] صقر محمد ياسين، **مرجع سابق**، ص.63

ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل أسمى، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي والتلوث المفرط.[1]

المطلب الثالث: نظريات الاستدامة والبيئة

1.نظرية الداعية للأولوية البيئية.

2.نظرية Gayaبالنسبة لجيمس لوفلوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حيا ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان، وحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الحالية واللاحقة، كما ترى Gaya أيضا أن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من نواحي قصور هذه النظرية، صف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف إيزاء الكائنات غير البشرية على حسب الإنسان.[2]

3. نظرية الاستدامة: إن الإطار النظري للتنمية المستدامة يحدد الشروط والظروف الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة، فهي كأي نظرية علمية تقوم على مجموعة من المبادئ التي تتضمن استدامة التنمية حيث أن المبادئ تتمثل في الحاجات الأساسية للإنسان، وضبط حجم السكان، الحفاظ على الموارد الطبيعية، التوجه التقني نحو تحقيق نمو مستدام.

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر التوزيع، ط1، 2017) ص.134.

[2] سعيدي يحيى و شنبي صورية، "نظريات التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، 11فيفري 2020

بحيث أن الحاجات الأساسية تم الحاجات المادية كالغذاء والملبس والسكن وحاجات أساسية تشمل التعليم، الصحة والنقل وحقوق العامة والمواطنين كالعدالة والحرية والحقوق السياسية.

ويعد كل من خطوة ضبط السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك التوجيه التقني من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة والحديث عن نظرية التنمية المستدامة ويعود أصله لفلسفة الاستدامة التي تعني مطالبة التنمية البشرية بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تجعل التنمية قابلة للاستمرار مع عدم توريث الأجيال اللاحقة ديون اقتصادية واجتماعية[1] وتنقسم الاستدامة إلى مستويين وهما الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية.

4. الاستدامة الضعيفة حول الإنسان: نفترض أن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا الأخير تمكين تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد الناضبة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أو البحث عن حلول تكنولوجية للمشاكل مثل نفاذ الموارد والتلوث وبالتالي العمل على تعزيز مخزون الموارد الناضبة وذلك أن التقدم سيمكن البشر من التحكم في العوامل المختلفة لتلبية مطالب التنمية المختلفة والمتزايدة.

الاستدامة القوية المتمركزة حول البيئة: حيث يرى أصحاب الاستدامة القوية أن الأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يفترضون أن ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من العدالة.

لذلك يؤكد أنصار هذه الايكولوجية العميقة بأنه لابد من حدوث تغيير في النموذج التنموي المستخدم إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الخراب البيئي، ونتيجة لذلك يركزون على تغيير المطالب اتجاه الأرض ويتبنون فهما مختلف للتنمية المستدامة حيث يركزون

[1] محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص.71.

على الاستدامة الاحتياطية كشرط أولي لأي تنمية بدل على التركيز على التأثير الإنساني لها.[1]

5. انتقادات وجهت النظريات التنمية المستدامة: لقد وجهت انتقادات عدة لنظريات التنمية المستدامة وكانت أكثر الانتقادات وجهت إلى المفهوم وكان الانتقاد الأساسي الذي وجه للتعاريف بمجملها سواء التي قمنا بسردها أم لم نتناولها هو أنها كلها تفتقد إلى غطاء نظري علمي كافي، أي أنه مادام علماء الاقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة، فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلا إلى مجرد محاولات، وفي هذا الصدد هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا إيديولوجية سياسية تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة والهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال[2]، بإضافة إلى محاورها الأساسية لهذه النظرية كالمبادئ ووسائل أو آليات تحقيق التنمية المستدامة تعتبر إلى حد بعيد محاور متشابكة ومتداخلة تجمع العديد من المجالات مما يؤدي بذلك إلى صعوبة في تطبيق هذه النظريات على أرض الواقع.

[1] عبد الله بن جمان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة** (الرياض: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، 2007) ص.13.

[2] عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص.22.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة في دولة قطر بين الرؤى والواقع

تمهيد:

تشهد دولة قطر ازدهارا كبيرا فهي تواصل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل الارتفاع المتزايد والمطرد لمستويات المعيشة، كما تتواصل فيها التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة، وبفضل القيادة الحكيمة لسمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تواصل البالد تنفيذ الكثير من المبادرات الهامة التي من شأنها رفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي. وفي ظل هذا الازدهار فإن دولة قطر تقف عند مفترق طرق فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصا متعددة للتنمية وتفرز تحديات كبيرة في آن واحد، وقد أضحى من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها من أجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة الذي يعتبر التحدي المعاصر لجميع دول العالم، وسنتناول في هذا الفصل الخطط التنموية. لدولة قطر التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مقومات الدولة القطرية

تختلف مواقع الدول وأدوارها على خشبة المسرح الدولي باختلاف مقوماتها وظروفها، بحيث أن سمات الدولة وخواصها إما أن تجعل منها ذات نفوذ وسطوة، وتحدث بذلك سياستها تأثيرا كبيرا في محيطها الإقليمي والدولي بالإضافة إلى القوة الداخلية، أو تجعلها دولة تابعة وذات دور مهمش في الساحة الدولية، ومنه فإن مقومات الدولة تعتبر ركيزة أساسية في تنميتها ولا غنى عنها كمحدد ومعيار للدول.

وستتناول الدراسة في هذا المبحث مقومات الدولة القطرية ابتداء من المقومات الجغرافية وصولا إلى المقومات الثقافية.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

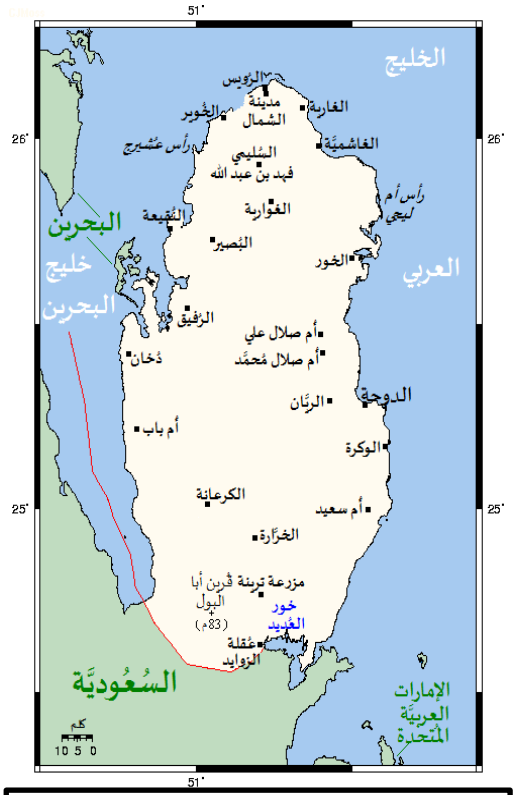

خريطة الموقع الجغرافي لدولة قطر

الموقع: تتمتع دولة قطر بموقع استراتيجي هام في منطقة الخليج العربي، الشيء الذي أهلها لأن تكون من بين الدول الرائدة في مؤشرات التنافس العالمي والتي من بينها مؤشرات التنمية المستدامة، بحيث تقع قطر على خطي عرض (27°-24° و10°-26°) شمالا وخطي طور (45°-50° و40°-51°) شرقي جرينتش[1]، وهي عبارة عن شبه جزيرة صخرية صغيرة تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول السواحل الغربية الخليجية، وتبلغ مساحتها 11437 كيلومترا مربعا، وتمتد على طول 160 كيلومترا من الشمال والجنوب، وعرض 80 كيلومترا من الشرق إلى الغرب[2] ويحدها من الشرق والغرب والشمال الخليج العربي أما

[1] www.//ar.wikipedia.org

[2] جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر 1995-2003** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014) ص17.

من الجنوب فتحدها المملكة السعودية، ووفق الإحصاءات الصادرة عن قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر عام 2019 حوالي 2.760.586 نسمة وعاصمتها الدوحة.[1]

1- التضاريس: تتكون أراضي شبه جزيرة قطر من سطح صخري منبسط بوجه عام، باستثناء بعض الهضاب والتلال الكلسية المتناثرة في منطقة الدخان والتي تعلو مترا عن سطح البحر[2]، والتي تقع في الجهة الغربية من البلاد، كما تتغطى الجهة الجنوبية الشرقية بالكثبان الرملية الضخمة، ويصطف في المناطق الساحلية الغربية عدد قليل من الأحواض المحلية، ومن الجدير بالذكر أن قطر لا يوجد فيها أنهار أو بحيرات معمرة هذا وتعتبر جزر حوار بمثابة محطة تحميل النفط الغربية فيها، وتمثل قرين أبو البول أعلى منطقة في البلاد، إذ يصل ارتفاعها إلى نحو 103 متر[3]، وتمتاز تربة دولة قطر بأنها تحتوي على نسبة ضئيلة من المواد العضوية، وعادة ما تكون هذه التربة جيرية، ولا تنتج محاصيل زراعية، ومن الجدير بالذكر أن الكثبان الرملية تنتشر بشكل كبير في البلاد، وعادة ما يكون توزيع تربة السطح فيها خفيف وغير متساوي، وتشتهر المناطق الساحلية بارتفاع نسبة ملوحة تربتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق الزراعية، إذ تسبب سوء التنظيم الري بزيادة نسبة الملوحة، ويشار إلى أن النباتات تنتشر في الجهة الشمالية من قطر، إذ أن المناطق الزراعية المروية تتواجد في تلك المنطقة من البلاد، بينما تنمو النباتات الصحراوية لفترة زمنية وجيزة وذلك خلال فترة أمطار فصل الربيع، بينما ينحصر تواجد الحيوانات في المنطقة، وعليه فقد نفذت الحكومة برنامجا لحماة المها العربي في قطر.[4]

2- المناخ: تتمتع دولة قطر بمناخ حار ورطب، من حزيران إلى أيلول بدرجة حرارة تصل في النهار إلى 50 درجة مئوية بينما تصل في فصول الربيع والخريف متوسط درجة حرارة

---

[1] دولة قطر ، وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء، إحصائيات وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء 2020/04/02 www.mdps.gov.qa .

[2] Http://qatarconferences.org/summit/info/qatar.pdf

[3] QatarGeographu.www.worldatlas.com. 7-4-2017. بتاريخ: 18-08-2020

[4] KallieSzepanSK, the contry. Qatar. FactsardHistory,thogh.com(11-03-2018) بتاريخ: 18-08-2020

حوالي 17°، أما فصل الشتاء أكثر برودة ونادرا تهطل الأمطار حيث لا تتجاوز كمية الأمطار المتساقطة 75 ملم.[1]

3- السكان: ينحدر سكان قطر الحاليين من القبائل العربية القديمة التي هجرت من المناطق النائية في أوقات مختلفة إبتداء من القرن السابع وحتى مطلع القرن التاسع عشر ميلادي.[2]

المطلب الثاني: المقومات السياسية والاقتصادية

1- المقومات السياسية لدولة قطر:

1-1- التاريخ السياسي لدولة قطر: تأثرت قطر في تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين، الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم أنها كانت سيادة اسمية وانتهت في عام 1914، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر عام 1971[3] من أجل حماية أمنها وقعت قطر اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 واحتضنت بذلك أكبر قاعدة أمنية أمريكية في المنطقة[4]، ويذكر أن حتى 2013 تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيخ من عائلة آل ثاني.[5]

1-2- البنية السياسية لدولة قطر(بنى الدولة القطرية القبلية): التنمية السياسية لدولة قطر شأنها شأن باقي دول الخليج العربي في القديم، حيث تعد القبيلة العامل الأساسي في

---

[1] Qatar.www.britannicq.com 16-5-2019 2020-08-16

[2] مجلة المعرفة الالكترونية، "دولة قطر" 20-08-2020 http://www.maarifq.org.

[3] عبد العزيز بن محمد آل ثاني، **السياسة الخارجية القطرية، 1995-2005** (الدوحة، دار الشرق، 2005) ص16-19.

[4] Timur Akhmeto,"Explaining Qatar's Foreign policy http://www.opendemocracy.net/timur-akhmeto/explaining-qatars.

[5] أثير عبد الواحد، " دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **مجلة الدراسات الدولية**، ع. 43، جامعة بغداد، (2010) ص.119.

الحياة السياسية في فترة ما قبل اكتشاف النفط، ويتمثل العرف قانون القبيلة التي تصدر الأحكام والأوامر بناء عليه، ويعزز من قوته انتشار قيم البداوة والعائلة والشرف والكرامة والنسب والقرابة الدم واحترام كبيرة بين أفراد القبيلة، فيمثل العرف بذلك السلوك الذي يحكم مجتمع القبيلة.[1]

وكانت القبيلة الوحدة السياسية الصغيرة التي لها السلطة المركزية التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحكم وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من نسبه ومن نفوذه وثروته وحكمته، بعد أن حظي باختيار القبيلة له ليصح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته ويشاركه مجلس القبيلة الذي يضم الأعيان والحكماء ممن يستشيرهم في اتخاذ قراراته، وهو يستند عادة في أحكامه على القران الكريم والسنة الشريفة والعرف القبلي.[2]

- **القبيلة الحاكمة في قطر:** في عام 1848م وصلت أسرة آل ثان إلى الدرجة القادمة من فويرط بزعامة الشيخ محمد آل ثاني، وبسط الشيخ محمد آل ثاني نفوذه في مختلف أنحاء قطر.[3] في 12 سبتمبر عام 1868م وقع معاهدة مع الكولونيل "لويست بيلي" المقيم البريطاني في الخليج تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر، من ثم طلب الشيخ محمد ثاني حماية العثمانية التي انتهت في أوائل القرن التاسع عشر لتعود بريطانيا سيادتها الاسمية على قطر حتى 1971 تم استقلال إمارة قطر الوراثية بقيادة ولي العهد خليفة بن حمد آل ثاني ابن الحاكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني.[4]

[1] إسماعيل سايحي، "التنمية المستدامة في دول الخليج دراسة حالة دولة قطر"،مذكرة مقدمة لنيل درجه الماستر في العلوم السياسية (الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية،2017) ص.121.

[2] مفيد كاصد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010) ص15.

[3] أحمد عبد اللطيف الجدع، **تاريخ تميم وأسبابها** (عمان، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2008) ص.59.

[4] زهير المخ، **قطر: دراسة في السياسة الخارجية** (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019) ص.73.

1-3- نظام الحكم في دولة قطر: قطر إمارة نظام حكمها وراثي دستوري لأسرة آل ثاني، حيث الحكم الوراثي السائد بين دول الخليج العربي والذي يعتمد على أصلة الدم في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الإمارة.[1]

1-3-1-السلطة التنفيذية: في قطر فإن الأسرة الحاكمة مؤسسة دستورية نبض المادة الرابعة عشر من الدستور القطري التي تنص على "ينشأ القرار من الأمير مجلس يسمى مجلس العائلة الحاكمة، يعين الأمير أعضاءه من العائلة القائمة، وهذا المجلس سلطانه واسعة في اختيار الأمير بالإضافة إلى الدور الدستوري للعائلة الحاكمة في تعيين ولي العهد وإعفاءه والأمير في قطر هو رأس الدولة يعتمد القوانين والمراسيم ويصدرها، ويتقلد القيادة العليا للقوات المسلحة، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشورى، ورئيس الوزراء، حيث يتولى رئاسة مجلس الوزراء أحد أفراد الأسرة الحاكمة، ويقوم مجلس الوزراء وهو الهيئة التنفيذية بمعاونة الأمير في أداء مهامه وممارسة سلطاته.[2]

1-3-2- مجلس الشورى: طبقا لمواد الدستور القطري يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ويقر الموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، ويتألف مجلس الشورى من 45 عضو يتم انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء 15 الآخرين من الوزراء وغيرهم، وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفاءهم، ومدة المجلس 4 سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.[3]

1-3-3- السلطة القضائية: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على الوجه المبين في دستور البلاد، وتصدر الأحكام باسم الأمير، وتعد السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجتها، وتصدر أحكامها وفق القانون والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجدر لأي جهة التنحل في القضايا أو سير العدالة،

---

[1] يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) ص.28.

[2] إسماعيل سايحي، **مرجع سابق**، ص.123.

[3] محمد صادق إسماعيل، **الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات** (القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2011) ص207.

كما أن القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون، ويكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها المتمثلة في محكمة التمييز ومحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية.

والدستور القطري لا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، وينص على عدم جواز إدخال أي تعديل عليه، ولقد وضع من لجنة حكومية ولم يطرح للنقاش أو الحوار العام، وإنما طرح للاستفتاء بنعم أو لا.[1]

- **المسار السياسي المعاصر لقطر:** توجهت دولة قطر في ممارستها السياسية الحديثة على العديد من الاستراتيجيات السياسية مثل: إستراتيجية حسب الجوار وإستراتيجية تغليب المصلحة القومية الداخلية، وإستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، وإستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة.[2]

تضاف الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية إلى المرتكزات السابقة فقد شهدت قطر في منتصف التسعينات القرن العشرين تغيرا في أوضاعها السياسية وذلك عام 1995 من طرف سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد أدت هذه التغيرات إلى تحريك مؤسسات الإمارة، وتبعتها إجراءات تصب في اتجاه التغيير والإصلاح المؤسساتي والدستوري فصردت مراسيم بتعديل النظام الأساسي أي الدستور والفصل بين الإمارة ورئاسة الوزراء وتحديد صلاحيات الأمير وتشكيل مجلس الدفاع والإعلان عن قرب وضع النظام الأساسي الدائم وإجراء انتخابات بلدية، وعمل مراجعة شاملة للتشريعات من أجل انطلاقة شاملة للحكومة،[3] وفي 2004 صادق الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة على الدستور الدائم لدولة قطر بناءا على استفتاء شعبي،[4] وقد

---

[1] منذر أحمد زاكي شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012" ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (غزة ، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014) ص28.

[2] J.EPeterson,"Qatar and the world: branding for micro-state", **Middle East Journa**l, vol.60,4 (2006):p.741.

[3] إسماعيل سايحي، **مرجع سابق**، ص.122،121.

[4] محمود سمير الزتيسي، **السياسة الخارجية القطرية: اتجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2012**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017) ص.29.

نصت المادة الستون(60) من الدستور القطري على أن نظام الحكم يقوم على أسس فصل السلطات، والسلطات الثلاثة هي: السلطة التشريعية ويتولاها مجلس الشورى، والسلطة التنفيذية ويتولاها الأمير ويعاونه مجلس الوزراء، والسلطة القضائية وتتولاها المحاكم، كما نصت المادة الثامنة على أن "حكم الدولة وراثي في آل ثاني[1] وكذلك تم تحديد طريقة تشكيل السلطات سواء أكان بالانتخاب المباشر أو تعيين من طرف الأسرة الحاكمة، وأقر دستور 2005 بأن الشعب مصدر السلطات.[2]

كما جدد الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة الالتزام مبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، واحترام حقوق الإنسان وإطلاق حرية الإعلام ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، والالتزام بتسوية النزاعات سلميا، وتعزيز العلاقات الإقليمية وتقديم المصلحة القومية.[3]

2- المقومات الاقتصادية لدولة قطر: لقد كانت صناعة الغوص في مطلع القرن العشرين هي النشاط الرئيسي للمجتمع القطري الناشئ ومجتمعات منطقة الخليج العربي ككل، حيث كان اللؤلؤ هو المورد النقدي الوحيد الذي تم جلب به الموارد المستورد في الغذاء واللباس والمواد الخام والسلع الأخرى، وذلك حتى منتصف القرن العشرين حيث تم اكتشاف النفط في القطر[4]، وبذلك أصبح النفط المحرك الأساسي للاقتصاد القطري، ومن أهم الموارد الطبيعية ذات الدخل الاقتصادي لمجتمع قطر هو النفط والغاز.[5]

2-1- النفط: يعد النفط مصدرا حيويا للطاقة، كما يشكل عصب الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد عليه الدولة في كافة القطاعات[6]، أيضا تظهر أهمية النفط كسلعة إستراتيجية لا يمكن

---

[1] دولة قطر، الدستور الدائم2005، ص.16.

[2] محمود سمير الرئيسي، **مرجع سابق**، ص.29.

[3] حاتم قندلي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني"، (القاهرة، معهد البحوث،2011) رسالة ماجستير غير منشورة، ص28.

[4] إسماعيل سايحي، **مرجع سابق**، ص. 152.

[5] نجيب عيسى **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982) ص.34.

[6] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط" ، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 43،(2011) ص.2،1.

الاستغناء عنها حتى مع دخول بدائل جديدة للطاقة[1]، مما جعل من النفط أحد المحاور الرئيسية للصراع الاقتصادي السياسي في العالم.[2]

تعتبر منطقة الخليج العربي من بين أغنى الدول بهذا المورد، ومن بينهم قطر، حيث اكتشف النفط لأول مرة في عام 1940 في حقل دخان الذي يقع في الجانب الغربي وبدأ إنتاجه عام 1949[3]، ومنه شهدت البلاد نهضة واسعة، فقد بلغ احتياطي النفط لعام 2014 حوالي 25.2مليار متر مكعب أما الإنتاج فقد بلغ 70.30برميل لليوم[4]، وبلغت عائدات قطر حوالي 38 مليار دولار من صافي الصادرات النفطية عام 2013.[5]

2-2- الغاز: يعد الغاز ثاني مصادر الطاقة الرئيسية بعد النفط، وهناك تزايد مستمر في اعتماد المستهلكين على الغاز في القطاعات الصناعية[6]، وعليه فقد أدركت الحكومات أهمية هذا المورد الاستراتيجي التي تعاضمت بعد أزمات سنوات السبعينات، خاصة وأنه يساهم باستخراج منه بعض الطاقات الصديقة للبيئة.[7]

تعتبر قطر من أكثر الدول العربية ثروة بهذا المورد، وثالثة عالميا بعد روسيا وإيران[8]، حيث تم اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل الشمال البحري في عام 1971 في قطر ويحتوي

---

[1] هاشم مرزوك الشمري و عمار محمود حميد،" مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة"، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.'**، ع.1، جامعة كربلاء،(2009) ص.1

[2] مايكل روس، **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، تر: محمود هيثم النشواتي،(قطر، منتدى العلاقات العربية الدولية 2014) ص.288.

[3] محمد أزهر السماك و نعمان دهش العقيلي و ازاد محمد أمين، **جغرافيا الموارد المعدنية للعراق والوطن العربي**(بغداد دار الكتب للطباعة والنشر، 1982) ص.33.

[4] عدنان كاظم جبار الشيباني و سارة جبار كريم الغزرالي، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة أوروك**، م.9 ،ع.4، جامعة المثنى،(2016) ص.156.

[5] تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2020/08/20

. http://www.eia.gov/forecqsts/steo

[6] عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، تجربة دولة قطر في صناعة الغاز الطبيعي وإمكانية الاستفادة منها في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، ع.9، جامعة واسط ،(2013) ، ص.1.

[7] فاطمة مساعيد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.5، جامعة ورقلة،(2011) ص.2222.

[8] موقع الجامعة الإسلامية، " ثروات الخليج العربي،" 2020/08/24

من الاحتياطات المؤكدة نحو 300 ترليون قدم مكعب أي ما يعادل 5.9% من احتياطات الغاز العالمية[1]، حيث أن الجهود الحقيقة لاستغلال غاز حقل الشمال في أواسط الثمانيات، وتم وصول أول شحنة إلى اليابان في سنة 1998[2]، وبلغ الاحتياطي المؤكد لدولة قطر 2014 24.400مليار متر مكعب أي 12.36% من الاحتياطي العالمي، وبلغ الإنتاج عام 2014 204.6 مليون متر مكعب أي5.48% من إنتاج العالم وبلت عائدات الغاز 121 مليار متر مكعب في نفس السنة.[3]

مقومات خاصة بالإنتاج الاقتصادي لقطر:

أ- **معدلات نمو الاقتصاد والقطري:** سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكلت صادرات النفط والغاز من نصف عائدات الحكومة، وقدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري ب17%، و19% في العام 2011 وقد بلغ في 2014 761468 مليون ريال قطري[4]، ومتوسط الدخل الفردي يصل 100 ألف دولار في 2013، وهذا الدخل حوله إلى ثالث اقتصاد عربي بناتج قومي 191 مليار دولار بعد كل من السعودية و الإمارات.[5]

ب-قطاعات الإنتاج الاقتصادي في قطر:

1- القطاع الإنتاجي الغذائي: ويضم هذا القطاع ثلاثة أنماط للإنتاج وهي الزراعة أو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاجي السمكي.[6]

---

[1] حسن عبد الله، "الغاز الطبيعي رقود الغد بانتظار سياسة منسقة عربيا،" **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، م.1، ع.2، (1999)، ص.16.

[2] Ibrahim Ibrahim,Frank Harrigan,Qatar's economy past, presentand future, this article was published by Qsc lence connet,2012,p.6.

[3] Ibid,p.6.

[4] Internatoinal monetary Fund,Qatar 2012 Artivle IV consieltqtion.

www. inf.org/external /pubs/ft/scr/2012/crl.1218.pdf.

[5] Pierre André Herré. Laplitique étrangére du Qatar,28/01/2020.

http//www.lesclesdumoyenorient.com.pdf

[6] سارة جابر كريم الغزالي، "الدور الإقليمي في دولة قطر في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسي"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الجغرافيا، (العراق،جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ ،2016)، ص.86.

1-1- الإنتاج الزراعي: [1] بلغت المساحة المزروعة بجميع المحاصيل الزارعية في عام 2014 (11349) هكتار مسجلة إرتفاع جيد، وقد سجل الإنتاج النباتي في 2014 لمختلف المحاصيل 577483طن بقسمة على الحبوب 2455طن، الخضروات 51594 طن الفاكهة والنخيل 28244طن، الأعلاف الخضراء496136طن.

1-2- الإنتاج الحيواني: بلغ عدد الماشية في قطر عام 2014(914648) ألف رأس حيث أنه تنقسم على عدد الأبقار بـ(84917) ألف رأس، والأغنام والماعز ب545446ألف رأس للأغنام والماعز ب 267202ألف رأس، كذلك الجمال ب 15077ألف رأس والخيول ب2006ألف رأس، أما في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان ومنتجاتها والبيض يصل إلى (110542) طن2014 [2]

1-2 الإنتاج السمكي: إن قطاع صيد الأسماك وتطويره يعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد القطري فهو يساعد على تحقيق أمنها الغذائي وبناء صناعة تصديرية قوية[3]، وتحيط المياه الضحلة الغنية بموارد الأسماك بدولة قطر ومناطق الصيد الرئيسية تقع في المناطق الشرقية منها وتتألف موارد الأسماك بصفة أساسية من 70% من الأنواع التي تعيش بالقرب من قاع البحر.[4]

وبلغ إنتاج قطر من قطاع الأسماك في عام 2014(16213) من الثروة السمكية.[5]

2- القطاع الصناعي: بعد النمو الصناعي للدولة دليلا وسببا لقوتها ما فكل القوى العالمية اليوم هي قوى صناعية، فتصنيع هو طريق للقوة السياسية، وكلما تعددت صناعات الدولة

---

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، إحصاءات اقتصادية، 2014، 2020/08/24 **www.mdps.gov.qa/ar**.

[2] سارة جابر كريم الغزالي، **مرجع سابق**، ص.87.

[3] بنك قطر للتنمية، التقرير السنوي لسنة2014، ص.37.

[4] موقع جامعة الأنبار ، "تحليل الاقتصاد القطري"، 2020/08/24 www.iasj.net.

[5] التنوع البيولوجي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة بدولة قطر، تقرير وطني، 2020/08/24 www.fqo.org.

كما قل اعتمادها على الخارج. نماصة إن كانت هذه الصناعات إستراتيجية كصناعة الهندسية، الصناعات الكيمياوية، صناعة المنتوجات والصناعات الغذائية.[1]

- تعتمد دولة قطر في قطاعها الصناعي على الصناعة ثقيلة ومتوسطة وخفيفا[2]، حيث تتركز المناطق الصناعية وقطر في أربع مناطق رئيسة [3]:

أ- مدينة رأس لغان الصناعية: أحدث المدن الصناعية في قطر وتضم مصانع إنتاج الغاز الطبيعي المسأل ومرفأ صناعيا وتجاريا ومنشآت صناعية متعددة.

ب-مدينة مسيعيد الصناعية: تضم قاعدة متنوعة من الصناعات تتمل النفط الخام والمنتجات الهيدروكربونية والبتروكيمياويات والحديد واللب والصناعة و الصناعة الخفيفة و المساندة وتضم كذلك ميناء مسيعيد المزود بتجهيزات حديثة والذي يعمل على مدار الساعة ويوجد في مسيعيد مجمع قطر للبترول والغاز ومصفاة قطر للبترول وتبلغ معدل المصفاة اليومي 731ألف برميل يوميا وتغطي هذه القدرة الإنتاجية احتياجات الاستهلاك المحلي حتى عام 2020.

ج- منطقة الدوحة الصناعية: أنشأت هذه المنطقة للمشروعات الخفيفة والمتوسطة حيث تضم كل الخدمات(المتطورة والغير متطورة) كالطرق والإدارة والغاز والصرف الصحي والمياه وتستوعب المنطقة مئات المشروعات الموزعة على تسعة قطاعات رئيسية بما يحقق التكامل والتنسيق في إقامتها وهي إضافة للاقتصاد الوطني.

د- مدينة الدخان النفطية: أول المواقع التي بدأت باستكشاف وإنتاج النفط و تعمل قطر بخطة إستراتيجية عمرانية بدأت من 2003وتستمر عام 2020 لتطوير منطقة امتياز قطر للبترول وتم تحديد 193مشروها تتم تنفيذها في السنوات القادمة وعلى مراحل مختلفة [4].

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة في الجغرافيا العلاقات السياسية الدولية** (مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010) ص.95.

[2] عبد الوهاب الوقيع محمد الجعلي، "التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر" 24 /2020/08. www.dohainstitute.org

[3] دولة قطر، وزارة الخارجية القطرية 2013 25 /2020/08 www.mofa.gor.qa/ar .

[4] **المرجع نفسه.**

يوجد في قطر أيضا مجموعة منوعة من الصناعات ومنها صناعة البتروكيمياوت والتي تشمل صناعة الاثلين، البولي إثلين، الكبريت، الغاز البترولي المسال، الميثانول والأسمدة، كذلك من الصناعات الأخرى صناعة الحديد و الصلب، وصناعة الاسمنت منذ عام 1965[1]، فضلا عن ذلك وجود بعض الصناعات التحويلية والتي تضم صناعات لمختلف المنتجات الغذائية، وضع المشروبات، والمنسوجات والمنتوجات الجلدية، صناعة الورق وضع المواد الكيميائية والمنتوجات الكيميائية.[2]

المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والثقافية

تتجمع مجموعة من العناصر المشتركة في هذه المقومات التي تخص المجتمع القطري ويمكن اختصارها على النحو التالي:

1- المقوم الديموغرافي: يحمل المقوم الديموغرافي كل من التركيب العمري والنوعي للسكان اللذان على قدر كبير من الأهمية عند دراسة سكان أي دولة لأنها تبين الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا وتحدد لفئات المنتجة فيه التي تقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراد المجتمع، نستعرض لذكر هذه المقومات في المجتمع القطري:[3]

1-1- التركيب العمري للمجتمع القطري: ويقصد به دراسة السكان سواء ذكورا أم إناثا وتوزيعهم على فئات السن المختلفة، وهي مهمة كونها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان وصورة المجتمع ويقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية عريضة،[4] وهذه الفئات كالآتي:

أ. **فئات صغار السن (0-14سنة):** تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكان، إذ بلغت نسبتها 14.53% لعام 2014، ويشكل الذكور فيها نسبة 9.9% والإناث 9.3% من حصيلة السكان.

---

[1] دولة قطر، صناعة قطر القرير السنوي، 2013، ص.8. http://www.iq.com.aa

[2] دولة قطر، وزارة الطاقة والصناعة، **الصناعة القطرية** ، ع.119(2014)، ص.31.

[3] فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان** (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1984) ص.213.

[4] سارة جابر، **مرجع سابق**،ص.80.

يمتاز الهرم السكاني في قطر بقاعدته العريضة ويدل ذلك على أن السكان فيه يتميزون بالفتوة وهذا يعود إلى الزيادة الطبيعية في عدد الولادات وقلة الوفيات نتيجة لتحسن القطاع الصحي القطري.

ب. فئة الشباب (15-64سنة): وتعد هذه الفئة المنتجة، والمعول عليها اقتصاديا وعسكريا وتأخذ على عاتقها إعالة الفئتين الأخريين صغار وكبار السن، وبلغت نسبتها من إجمالي السكان 84.41% في عام 2014 وترتفع فيها نسبة الذكور عم الإناث بنسبة 88.90% ذكورا و24.60% إناثا، ويعد هذا خلل في تركيبة السكان تعود سببها للعمالة الوافدة.

ت. فئة كبار السن(أكثر من 65%): تعد هذه الفئة غير منتجة، وبلغت نسبتها من جملة السكان 1.04% تبلغ نسبة الذكور فيها 0.85% مع انخفاض واضح في نسبة الإناث والتي بلغت 0.50% من جملة السكان[1]

-**التركيب النوعي:** ويقصد بها تقسيم السكان حسب النوع ذكرا أو أنثى، ويعبر عنه نسبة الذكور إلى كل مائة من الإناث، وبحسب عام 2014 بلغت 292.84ذكر لكل 100أنثى، أما فئة صغر السن تبلغت 104.99ذكر لكل 100أنثى وتتميز هذا الفئة بعدم وجود فارق كبير بين الذكور والإناث، فقد بلغت نسبة الذكور 51.10% والإناث 48.84% من مجموع سكان هذه الفئة، أما فئة كبار السنا فبلغت 164.80ذكر لكل 100أنثى، وهي انعكاس لارتفاع نسبة ذكور والبالغة 67.38% مقابل انخفاض نسبة الإناث 32.62من جملة سكان هذه الفئة.[2]

- **المقوم الانثرغرافي:** ويشمل هذا المقوم الخصائص الثقافية لمجتمعات والتي أهمها الدين والقومية والتوزيع البيئي، وهذا ما سيتم التطرق له في العناصر التالية:

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، 2014.

[2] غربي محمد، "الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها"، **مجلة المفكر**، ع.10 ، (2014)، ص.110.

- **التكوين الديني لمجتمع القطري:** الدين من العوامل المهمة في بناء أي دولة أو مجتمع ويعد من المقومات الانثروغرافية للدولة وله دور بارز في إثارة المشاكل والخلافات بين الشعوب على الرغم من سيادة العوامل الاقتصادية والسياسية على العامل الديني، وفي بعض الأحيان يكون عامل قوة إذا استطاعت السلطة إيجاد نوع من التوحد من الآراء والفهم الصحيح للدين وبالتالي تكون انعكاساته بشكل إيجابي على الدولة أو الإقليم.[1]

يعتبر الإسلام هو الدين الرسمي لقطر، وأغلبيتهم من المسلمين والذي بلغت نسبتهم 77.5%، منهم 10% من الشيعة و90% من السنة، أما الطائفة المسيحية 5.8% والهندوس والأديان الأخرى 14%لعام 2014.[2]

- **التكوين القومي:** يقصد به الشعوب والأفراد والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية للدولة ولذلك لها دور بارز في الوزن السياسي للدولة، والقومية هي شعور الإنسان بإنتمائه إلى أمة معنية لا تخضع للحدود السياسية للدولة.[3]

شهدت منطقة الخليج العربي إرتفاع ملحوظ بأعداد السكان نتيجة اكتشاف النفط والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وتنوع المشاريع التنموية والبنى التحتية والتي من بينها قطر، ويوجد تعدد في الجنسيات والقوميات واللغات في قطر، إذ أن نسبة الغير العربية ومعظمها من شبه القارة الهندية(الهند- باكستان- بنغلادش- سريلانكا) بنسبة 78% بن/كم 2010.00(مليونين وعشرة الآف) والسكان القطريين أصلين يشكلون نسبة 12%من محمل السكان ب313.000مواطن قطري أما النسبة المتبقية من العمالة المصرية تشكل نسبة 10% بعدد 200.00مصري.[4]

---

[1] صبحي صالح محمد الدايني، "تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم" ، **مجلة كلية التربية الأساسية**، ع. 43، جامعة المستنصرية، (2005) ص.431.

[2] وكالة المخابرات المركزية ، **كتاب حقائق العالم**، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

[3] محمد باقر نجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، الدوحة، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، م.1، ع.3، (2013)، ص. 113.

[4] السكان في قطر،" إحصائيات 2019 " 2020/08/25 a.r.m.**wikpedia**.org.

- **التوزيع البيئي: (الحضر- الريف):** المعيار الرئيسي للتحضر هو الذي يعبر من نسبة سكان الحضر إلى مجموعة السكان وتختلف الدول في تحديد معنى الحضر فهناك من يضع حد أدنى لعدد من السكان في تجمع سكاني ما لبعد من الحضر، وهناك من يضيف مراكز إدارية معينة كالناحية أو ما شابه، وآخر يأخذ بالاعتبار النشاط الاقتصادي لأكثرية السكان في التجمع المعني بحيث يمثل الريف المناطق التي تمارس أكثر سكانها الزراعة أو الرعي أو الصيد ويمثل الحضر المناطق الأخرى[1]، لذلك فإن هذا المعيار يعد من المقومات الثقافية لدولة بتقسيمه لسكان الحضر والأرياف بلغت نسبة الحضر في دولة قطر عام 2013 98.9% والريف والبدو نسبة 1.1%.[2]

[1] حسن إبراهيم المهندي، **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والآفاق** (قطر، اللجنة الدائمة للسكان، ط1، 2008) ص.16.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، ملحق(29)، ص.392.

المبحث الثاني: الرؤى والاستراتيجيات القطرية نحو التنمية المستدامة

شهدت دولة قطر اهتماما بالغا بالتنمية بالمستدامة من قبل القيادة السياسية للبلاد منذ استغلال الدولة عام 1971 وحتى يومنا هذا، وكان حصاد هذا الإهتمام وضع الإستراتجيات والسياسات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة[1]، في خلال فترة حكم صاحب السمو الأمير الوالد شيخ حمد بن خليفة آل ثاني تم إطلاق رؤية قطر 2030 لتكون بمثابة خريطة طريق واضحة لمستقبل قطر، والتي تهدفا إلى إطلاقها إلى الأمام من خلال الموازنة بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي في العقود المقبلة، تمز من لهذا الرؤية تم إطلاق عدة إستراتجيات.[2]

المطلب الأول: رؤية قطر الوطنية 2030.

تعد رؤية قطر الوطنية 2030 بمثابة النهج الذي يشير أي الاستراتجيات التي تسير عليها الدولة لتحقيق مستوى متقدم على المدى البعيد في جميع المجالات، فقد بدأ تأسيس هذا النهج منذ عام 2008 حيث يتم الانتهاء من تحقيقه خلال 22 عام فقط[3] وهي تعتمد على أربع ركائز أساسية تتمثل في التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، التنمية الاقتصادية.

1-التنمية البشرية: تعتمد رؤية قطر الوطنية 2030 في هذه الخارطة بشكل أساسي على التنمية البشرية، وقد بدأت الرؤية الإهتمام ببناء تقدم قائم على المعرفة معتبرة ركيزتها رأس المال البشري وتطويره لخوض التحديات العالمية العلمية وبذلك يكون الشعب القطري المسئول الأول والأهم عن النمو في البلاد [4]، وتتضمن الرؤية.

---

[1] نوزاد الهيتي، **مرجع سابق**، ص.7 .

[2] خولة مرتضوي، "رؤية قطر 2030 منارة توجه تطور البلاد،" 2020/04/03،

www.qlmadare.com

[3] عبد الرحيم محمد، "التخطيط الاستراتيجي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030"، وزارة الثقافة القطرية، 2013،

www.dr.ama.com

1-1- تعليم السكان: برزت في قطر بالفعل، ملامح التطوير الشامل للنظام التعليمي على نحو عام، عبر اهتمام القيادة السياسية الشديد بمجال التعليم، وتوفيرها الموارد المالية والدعم الغير محدود لهذا القطاع وللبحث العلمي[1] من خلال المبادرات التالية:

- منهاج تعليم وبرامج التدريب التي تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- الفرص التعليمية والتدريجية العالية الجودة التي تتناسب مع طموح وقدرات كل فرد.
- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع.
- الشبكة الوطنية للتعليم النظامي والغير نظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه.
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشرط بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدول المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العالمي.[2]
- **صحة السكان النفسية والبدنية:** نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويمكن جميع السكان من الوصول إليه والاقتناع بخدماته ويقوم على.
- وضع رسوم يستطيع الجميع تحملها بناء على مبدأ الشركة في تحمل التكاليف.
- تغطية جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والعناية بالصحة البدنية والنفسية على حد سواء مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال.
- بحوث صحية عالية الجودة تهد إلى تحسين كفاءة وجودة خدمات الرعاية الصحية.
- نظام متكامل الرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، توجهها سياسات صحية وطنية تتضمن معايير محددة وتراقب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والفنية للنظام.

---

[1] موسوعة مؤلفين، **قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليج العربي** (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص.12..

[2] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "رؤية قطر 2030،" 2020/04/02،

www.madps.gov.qalar.

- بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية.
- التزام مستمر من جوانب الدولة بتوفير التمويل الكافي للمحافظة على صحة المواطنين لا يلغى مبدأ الشراكة في تحصل تكاليف الرعاية الصحية.

1-3- قوة عمل كفؤة وملتزمة: مشاركة متزايدة ومتنوعة للقطريين في قوة العمل من خلال:

- استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب.
- تقديم الحوافر للقطرين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية والإدارية العليا في قطاعات الإعمال والصحة والتعليم.
- إبداء فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدرته.
- زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيا.
- مشاركة مستهدفة للعمالة الوافدة وذلك من خلال استقطاب التوليفة المرغوبة من العمالة الوافدة ورعاية حقوقها وتأمين سلامتها والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة منها.[1]

- **2- التنمية الاجتماعية:** يلاحظ الشق المتعلق بالتنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية 2030 نظاما للرعاية والحماية الاجتماعية لجميع المواطنين ودعم دور النساء في المجتمع وتمكينهن لكي يكن عضوات ناشطات فيه، كذلك فإن التطور الاجتماعي تعني فرص علم وعمل متساوية لجمع المواطنين بصرف النظر عن خلفيتهم وجنسيتهم.[2]

2-1 الرعاية والحماية الاجتماعية: والمتمثلة في الحفاظ على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية، الدينية والمثل العليا.

- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا لمحافظة على الكرامة والصحة.

2-2 بنية المجتمع: بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية تساهم في:

- المحافظة على التراث الثقافي الوطني وتعزيز القيم العربية والإسلامية.

---

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، **مرجع سابق**، ص ص.14،15.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.17،18.

- تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجات ورغبات الأفراد والمنشآت الاقتصادية.
- بناء مجتمع آمن ومستقر تسيره مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.
- تعزيز قدرات المرآة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة تلك المتعلقة بضاعة القرار.
- غرس وتطوير روح التسامح والحوار البناء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.

2-3 التعاون الدولي: تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، خصوصا في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

- **التنمية الاقتصادية:** تشكل التنمية الاقتصادية عنصرا أساسا في رؤية قطر الوطنية 2030، فهي بمثابة محرك للتطور، من خلال توفيرها فرصا أكثر وحياة أفضل للقطريين، فتنمية اقتصاد قطر تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط وبين اقتصاد أكثر اعتمادا على المعرفة، وذلك سعيا إلى تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام.[1]

3-1الإدارية الاقتصادية السليمة: تسعى لمعادلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المعتلة.

- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.
- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.
- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادر على التنافس في عالم متغير.
- التنسيق مع دول مجلس التعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "رؤية قطر، **مرجع سابق**، ص ص19،20.

3-2- الاستغلال المسئول للنفط والغاز:

- الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وحلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

- إدارة قطاع النفط والغاز المحفز والمحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات الاقتصادية.

- بذل جهود مكتفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.

- الحفاظ باحتياط إستراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمر لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة.

3-3- التنويع الاقتصادي المناسب: اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على النشاطات الهيدروكربونية وتتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته من خلال المرحلة التالية:

- التوسع في الصناعات والخدمات، ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكربونية.

- بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الانشطة.

- اقتصاد معرفي يتضمن بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في زيادة الأعمال وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسساتها سابقا، حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة شفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات.[1]

4-التنمية البيئية: من جهة أخرى فإن أمين استدامة نمو الاقتصادي والاجتماعي غير ممكن دون رؤية بيئية شاملة تضع في مقدم الأولويات الحفاظ على البيئة من أجل أجيال المستقبل في قطر، وتهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى توجيه قطر نحو إقامة توازن بين الحاجات التنموية وبين حماية مواردها الطبيعية، من هذا المنطلق تركز الرؤية الوطنية على وضع إطار قانوني ومؤسسات بيئية فاعلة لصون الإرث البيئي لقطر.

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "رؤية قطر"، **مرجع سابق** ، ص ص 20،21.

- الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآتية ومتطلبات المحافظة على البيئة، من خلال.
- المحافظة على البيئة وحمايتها بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي، ويتم ذلك عن طريق:
- شعب واع بيئيا يثمن الحفاظ على الموروث البيئي في قطر وفي لدول المحاورة.
- نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويستجيب للمستجدات.
- بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها، وهذه المؤسسات تقوم به:
- تنظيم برامج نوعية بيئية ووضع خطط لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك.
- وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.
- تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المحيطة بالخليج العربي لتبني معايير وقائية تخفف من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاط الاقتصادي فيها.
- القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار لتغيير المناخ لاسيما على بلدان منطقة الخليج.
- دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة للتغير المناخي.[1]

وعليه ومما ذكر سابقا فإن رؤية قطر 2030 تمثل قاعدة لصياغة إستراتيجية وطنية شاملة مما يؤدي إلى تطوير أهداف تنموية وفقا للأولويات، توضيح العمليات التنفيذية اللازمة وأدوار الجهات المعنية ووضع معايير لقياس الأداء.[2]

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "رؤية قطر" ، **مرجع سابق**، ص.26.

[2] **المرجع نفسه**، ص.27.

المطلب الثاني: الإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

تم إعداد إستراتيجية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 التي أطلقت في فيفري2011، لتحديد مسار تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، حيث تعمق التزام قطر بتعزيز رفاه جميع المواطنين القطريين وتضع برنامجا صمم بعناية لمعرفة كيفية الاستمرار في توفير أفضل لهم،[1] حيث قامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بوضع هذه الاستراتيجية وفقا" لمنهجية واضحة اعتمدت تحليل الوضع الراهن، والتحليل التشخيصي، والمقارنات المرجعية الإقليمية والدولية، وقد اشتمت على أربع عشرة إستراتيجية قطاعية عطت جميع القطاعات في الدولة تمثلت في الإدارة الاقتصادية، والبنية التحتية، إدارة الموارد الطبيعية وغيرها من القطاعات، وكذلك فإن الاستراتيجية هدفت إلى إقامة توازن بين الخيارات التالية لمواجهة تحديات رئيسية حددتها رؤية قطر الوطنية 2030:

- التحديث والمحافظة على التقاليد.
- تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال.
- التحكم في النمو الاقتصادي المستهدف وتجنب التوسع الغير منضبط.
- مطابقة حجم العمالة الوافدة ونوعيتها مع مسار التنمية المستهدف.
- المواءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.[2]

أما ما تم رسمه في هذه الاستراتيجية فقد شمل العديد من الأهداف والبرامج وتمثلت فيما يلي:

1- استدامة الازدهار الاقتصادي: ويتحقق ذلك من خلال:

1-1- توسيع القاعدة الإنتاجية: تشمل القاعدة الإنتاجية قيمة جميع موارد البلاد وهي تتضمن رأس المال المادي الذي يضعه الإنسان، تتضمن برامج تحسين القاعدة الإنتاجية والبنية التحتية، تطوير الصناعة

1-2- تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يعد توفر الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا لحث المستثمرين على القيام بالتزامات طويلة الأمر تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية.

---

[1] سايحي إسماعيل، **مرجع سابق**،ص.159.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سابق**.ص.158.

1-3- تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية: وهو يشمل استخدام الموارد النادرة بطريقة أكثر فاعلية في عدد من النشاطات والاستخدامات مما يضمن الحفاظ على الموارد المالية.

1-4- تعزيز كفاءة السوق وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة كالطاقة، المياه ، الوقود الخ...

1-5- التشريعات والكفاءة: ويتعلق ذلك التشريعات التي تختص بتوزيع موارد المجتمع وتخصيصها.

1-6- بناء اقتصاد متنوع: حيث يتناقص فيه الاعتماد على تنافسية.

2- تعزيز التنمية البشرية:

لقد شمل تعزيز التنمية البشرية عدة مجالات منها الصحة، التعليم التنمية الاجتماعية.

2-1- الصحة: تم وضع سياسية وطنية صحية تتضمن ما يلي:

- وضع نظام متكامل لرعاية الصحة.
- التركيز على الرعاية الصحية الوقائية.
- تقديم خدمات صحية فعالة تقوم على أساس مبدأ المشاركة في تعمل التكاليف.[1]
- تجنيد قوة عمل ماهرة وطنية في مجال الرعاية الصحية.
- دعم البحوث العلمية عالية الجودة لدعم النظام الصحي.

2-2- التعليم: حيث تم وضع إستراتيجية وطنية لبناء المعرفة والمهارات من خلال:

- تحسين التعليم العام من الطور الابتدائي إلى الثانوي.
- تحسين التعليم العالي والبحث العلمي.
- تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني.

2-3- التنمية الاجتماعية: تم رسم منهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية سلمية، حيث تم وضع بنود أساسية لهالة المنهجية وهي:

- التماسك الأسري للمجتمع القطري.
- برنامج المنظمات الوقائية للحماية الاجتماعية.

[1] دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي "إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2011-2016، ،(الدوحة، شركة الخليج للطباعة والنشر، نوفمبر، 2016). ص.08.

- توفير الحماية العامة لمجتمع ينعم بالاستقرار.
- الرياضة كإلهام لمجتمع نشيط وصحي.
- النمو الثقافي لمجتمع إبداعي واستثنائي.

3- تعزيز قوة العمل الكفؤة:

- وذلك من خلال رسم إستراتيجية إنتاجية لتعزيز قوة العمل كفؤة ذات دافعية عالية للعمل، وكذلك العمل على تطوير تشريعات سوق العمل، وتحسين تشريعات عمل العمالة الوافدة لاستقطابها والاحتفاظ بها ذات الجودة العالية.
- أيضا تم وضع برامج لرفع مستوى المهارات لدى القطرين رجالا ونساء.[1]

4- الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة:

تضمن هذا البند العديد من نقاط تشمل:

- سن قوانين إدارية المياه الوطنية و إعداد خطط لإدارة منسوب المياه الجوفية في المناطق الحضرية.
- تحسين إدارة جودة المياه من خلال القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون في دولة قطر.
- وضع خطة لإدارة المخلفات الصلبة وإعادته تدويرها.
- الحد من احتراق الغاز الطبيعي وإنبعاثاته لخفض نسبة إلى النصف.
- زيادة المساحات الخضراء من خلال إنشاء مرات لمساحات الخضراء ظليلة في الدوحة.

5- تحديث مؤسسات القطاع العام وتطويرها: وهذا يتم من خلال:

- وضع إطار لإدارة أداء القطاع العام مرتبط برؤية قطر2030 وبأهداف إستراتيجية التنمية الوطنية مع تدخلات لمعالجة فجوات الأداء.
- وضع برنامج للتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتنفيذ عملية لإعداد خطط تنفيذية سنوية واضحة.[2]

[1] دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، **مرجع سابق**، ص .10.

[2] **المرجع نفسه**، ص.11.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022)

عملت إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) على معالجة أكثر التحديات التي واجهتها التنمية الوطنية 2011-2016، كما يتضح في أجزائها وفضولها أدناه، فعبر عملية المشاركة واسعة حددت الإستراتيجية الوطنية الثانية، أجندة التنمية الوطنية ذات الأولوية للسنوات المقبلة حتى نهاية عام 2022، وذلك بالتأكيد على أهداف التنمية الوطنية وإعادة تقييمها، وتحديد العقبات أمام التغيير (قديمها وجديدها) وإعادة تقييم الأولويات، كما حددت من جديد استنادا إلى الأولويات والدروس المستفادة وإلى ما يمكن تحقيقه واقعيا"، وساعدت أيضا في حشد الموارد المالية وغير المالية وتوزيعها تبعا لأولويات التنمية الوطنية.

كما عززت إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 التكامل والتلاحم عبر توفيرها منصة لتوجيه التخطيط التفضيلي على مستوى القطاع والمؤسسة من أجل بلوغ أهداف التنمية الوطنية، وعززت الشراكات مع القطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى، كما دعمت الإستراتيجية خطوات تحسين الحوكمة والأداء من خلال دعمها لعمليات وبرامج ومشاريع التحديث والتطوير الحكومي، وتحسين الاتساق التنظيمي، وبناء القدرات وتحسين أداء القطاع العام.[1]

ويمكن اختصار أهم ما تم التركيز فيه وإضافته في إستراتيجية الثانية، أولا إدماج وتأكيد الأولوية لتنفيذ إستراتيجية المعنية بالحكم الرشيد والحكومة الرقمية وتجديد الخطط لبعض العناصر الموجودة سابقا في الاستراتيجية الأولي، نذكر أهم ما جاء في هاته الاستراتيجية:

أولا: الاستراتيجية المعنية بالحكم الرشيد:

ثم إعداد هذه الاستراتيجية في ضوء اختصاص الهيئة بوضع إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ضمن إطار تحقيق الحكم الرشيد، وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة وفقا لقرار الأميري رقم6 لسنة 2015، وبالاتساق مع المعايير الدولية ذات الصلة

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، إستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 (الدوحة، شركة الخليج العربي للنشر، 2019) ص .22.

وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تتطلب من الدول الأطراف فيها وضع سياسات فعالة منسقة لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

ويهدف هذا البرنامج لتحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في الدولة، وتعزيز الدور الرائد لدولة قطر في دعم الجهود المعنية بالنزاهة والشفافية وطنيا وإقليميا ودولياً، وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بإعداد هذه المحطة بناءا على تحليل دقيق وشامل للأطر القانونية والمؤسسة بالدولة، وبالاتساق مع رؤية قطر الوطنية 2030، وبما يتوافق مع أفضل المعايير والخبرات والممارسات العالمية في مجال النزاهة والشفافية. ويتم بناءها على خمس محاور رئيسية تتمثل بالاتي:[1]

- محور القطاع العام
- محور القطاع الخاص
- محور التشريعات وإنقاذ القانون.

ثانيا: الإستراتجية المعنية بالرقمنة(حكومة قطر الرقمية):[2]

ارتكزت إستراتجية حكومة قطر الرقمية 2018-2022 والتي تم إدراجها كأهم أهداف الإستراتجية الوطنية الثانية 2018-2022 على تطويع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لتقديم فوائد حقيقة لفئات المجتمع القطري كافة من المواطنين والمقيمين والزائرين، علاوة على الشبكات والمؤسسات الخاصة والجهات الحكومية، وتواصل حكومة قطر نشاطها الهادف إلى تعزيز تجربة جمهور المستخدمين وتوفير إمكانية وصول أكبر إلى الخدمات الحكومية، ورفع كفاءة العمليات الحكومية بما يعود تنظيم النفع على المجتمع القطري. وقد تم دعم رؤية إستراتجية مترابطة وهي كالأتي:

1- الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للإفراد والشركات بما يثري المجتمع ويدفع الاقتصاد القطري نحوالمزيد من النمو الاقتصادي.

[1] عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سابق**، ص 206.

[2] عبد الرحمن الهييتي، **المرجع نفسه** ،ص.206.

2- رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية.

من خلال أتمتة الوظائف المختلفة وتوفير التطبيقات التكنولوجية الحديثة وبنى تحتية مشتركة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الموارد العامة للدولة ورفع مستويات الأمن وتعزيز تجربة المستخدم.

3- زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية:

ويتعلق هذا الهدف في التعرف على القيمة السياسية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الانفتاح والواصل مع جميع مئات المجتمع وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في أفضل صورة.

ولضمان توفير الخدمات بشكل مناسب تم إطلاق برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية والذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى الشفافية ورسائل تقديم الخدمات الحكومية اتساقا مع أهداف إستراتيجية حكومة قطر 2020 ويوفر تدريبا للموظفين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقطاع الحكومي عبر شراكات مع العديد من الجهات في القطاعين العامة الخاص، والمعترف بها دوليا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يسعى برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية إلى التأكيد على جاهزية دولة قطر لخول العصر الرقمي، ويجرى تنفيذه بالتعاون مع مجموعة من الشركاء من القطاع الحكومي [1]، أما أهم العناصر التي تم تجديد محتواها أو إضافتها ربطا بالأوضاع الراهنة لقطر بعد 2016 أي ما بعد الحصار كالآتي:

_تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد[2]

- النمو السكاني السريع والتنمية المستدامة
- تطوير العلاقات مع العالم الخارجي وتحسين ظروف التبادل المنافسة (التعاون الدولي)[3]
- الإدارة المالية: وضعت وزارة المالية مخططا يضم مجموعة من الخطوات لتحديث إدارة الموازنة في ظل إصلاحات مالية وتشمل هذه الخطوات إعداد موازنة استشرافية مدتها ثلاث

[1] **المرجع نفسه** ، ص.289.

[2] **المرجع نفسه** . ص.23.

[3] عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سابق**، ص.29.

سنوات وإنشاء نظام لمعلومات الإدارة المالية يساعد على أتمة وتكامل عمليات الإدارة المالية والموازنة.[1]

أما في الجانب البيئي فإن قطر تتطلع لتحقيق إنجازات رفيعة المستوى جديرة بالمركز القيادي الذي تعتزم دولة أن تشغله، وبالإضافة إلى العناصر المخطط لها في الاستراتيجية الوطنية السابقة تم إضافة عنصر التركيز على التنمية العمرانية والذي يعود سببه إلى استضافة قطر لمونديال 2022، مما يؤدي لحلق بمساحات ترفيه عامة مما يجعل بدوره البيئة العمرانية أكثر صحة وملائمة لحياة المجتمعات.[2]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] صلاح بدوي، " قطر حققت التنمية البيئية قبل الموعد المحدد بـ15 عاما"، 2020/08/18:

www.lasailnews.net

المبحث الثالث: واقع التنمية المستدامة في دولة قطر

المطلب الأول: مستويات العملية التنموية المستدامة في قطر

حرصت دولة قطر على أن تكون عضوا فاعلا في المجتمع الدولي متطلعة نحو عالم أفضل يسوده السلام مرتكزة على رؤية 2030 التي شكلت إطارا لإعداد الإستراتيجيات الوطنية 2011و2018 والتي تتواءم أهدافها مع أهداف وغايات وأجندة التنمية المستدامة العالمية 2030[1]، وقد سعت قطر نحو التنمية المستدامة بخطى ثابتة ومدروسة، حيث تميزت مسيرتها بالتدرج التنفيذي والعمل على اتقانها ضمن الإطار المحدد لها زمنيا، فقد أطلقت قطر أول خطة عمل لرؤية 2030 وهي الاستراتيجية الوطنية الأولى والتي تم تحديد إطارها الزمني من 2011 إلى غاية 2016، أي بعد ثلاث سنوات من تبني قطر رؤيتها الوطنية 2030 ابتداء من سنة 2008، وجاءت كثمرة مشاورات مكثفة مع سائر فئات الشعب القطري وعكست تطلعاته وقيمه، حيث استند على مبادئ الدستور الدائم للدولة، وتهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لمواطنيها جيلا بعد جيل، ودعت إلى إرساء مجتمع أساسه العدل والمساواة، وصيانة الحريات العامة والشخصية وحماية القيم والتقاليد، وكفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص[2]، وتمثلت في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 التي اعتبرت خطوة تعلم أولية في رحلة دولة قطر على طريق التخطيط الاستراتيجي، وتركت أثرا إيجابيا عبر وضع أسس ثقافة وأهمية التخطيط الاستراتيجي المتكامل والمنسجم مع رؤية 2030، فقد أظهرت مراجعة عملية الرصد اللاحقة من قبل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن إستراتيجية التنمية الأولى قد حققت إنجازات متعددة وإن كانت دون الطموح المأمول، فقد خلقت ثقافة مشتركة لتخطيط التنمية، كما أنها قادت إلى استيعاب فكرة أن التخطيط يتطلب التفكير الجماعي والمبتكر البعيد عن القوالب الجامدة والتنسيق على مستوى كافة القطاعات، وزادت من مستوى الوعي بأهمية عملية الرصد والمتابعة والتقييم على مستوى البرامج

[1] قطر قصة نهضة "فيلم وثائقي قصير عن التنمية المستدامة ، 2020/09/14
http://yout.be/XqpQ4sd5kpA

[2] دولة قطر ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، رسائل الاستعراض الوطني لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المهني بالتنمية المستدامة لعام 2017، 2020/09/14 www.psa.gov.qa

والمشاريع والسياسات وهذا بدوره خلق طلبا جديدا على اكتساب القدرات، وطلبا على المعلومات والبيانات وحفز عددا من جهود الإصلاح، من ناحية أخرى شجعت الإستراتجية الابتكار في السياسات ودعمت التفكير المؤسسي، فقد وفرت الاستراتجيات منصة تخطيطية ثابتة تستطيع الدولة أن تبني عليها في المستقبل، وإطارا لتنظيم وتكامل الجهود الجماعية نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية، وقدمت وجهة نظر متكاملة حول التنمية الوطنية عبر مختلف القطاعات، كما حفزت الخطاب الوطني حول خيارات التنمية، وأسست لعملية تشاور وطنية واسعة، وحددت القيم الأساسية الموجهة لخيارات التنمية والمتأصلة في دستور دولة قطر والقائمة على مبدأ الاستدامة والعدالة بين الأجيال[1]، كذلك ألهمت إستراتيجية التنمية الأولى التخطيط لإستراتيجية الوطنية الثانية بشكل أدق والاستفادة من إيجابياتها وتكثيف الجهود لتخطي تحدياتها والعراقيل التي واجهتها، إلا أن ما تعرضت له قطر جعلها تعيد ترتيب حساباتها وخططها الإستراتيجية وتغير من أساليبها ومناهجها في مسار تنفيذها لتنمية المستدامة، فقد فتحت أزمة الحصار على قطر أبوابا جديدة لم تكن في الحسبان، ففي يوليو 2017 أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي(السعودية، الإمارات، البحرين) بالإضافة لمصر الحصار على دولة قطر، تبعتهم حكومة اليمن، وجزر المالديف وجزر القمر، وقد مارست هذا الدول الضغط على قطر ببعض الأوراق لتمرير مطالبهم وإجبار قطر على الموافقة عليها، وذلك بإتباع دول المجلس التعاون خليطا من الضغط الاقتصادي والإعلامي على دولة قطر، وقد انعكس هذا الحصار على رؤية قطر 2030 ومثل نقطة انعطافا في السياسات التنموية لقطر وجعلتها تتخذ شكلا جديدا من ناحية الاستراتيجيات والأهداف المسطرة، وتوجت بالإستراتيجية الوطنية الثانية التي أطلقت بعد سنة من الحصار عالجت فيه قطر بعض التداعيات التي أنتجها الحصار بخطط إستراتيجية طويلة الأمد وخطط متوسطة الأمد، فمن أبرز ما خططت له دول الحصار للضغط على دولة قطر هو استهداف الصندوق السيادي لها والعمل على استنزافه من خلال المطالبة بتعويضات مالية كبيرة وهددت بالقيام بعمليات سحب السيولة والودائع التابعة لها ولبنوكها، وذلك بتخيير عديد الدول والشركات إما بالتعامل مع دول الحصار أو مع قطر، وذلك بقصد التأثير على إيرادات قطر من بيع النفط والغاز والصادرات الأخرى،

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الاستراتيجية الوطنية الثانية، **مرجع سابق**، ص8.

مما يؤدي بذلك إلى إخضاع قطر لمشكلة السيولة الكبرى في اقتصادها، كما كان من مقاصد فرض الحصار إستنزاف الموارد المالية، حيث أن الحصار هدف إلى رفع كلفة الواردات بحر وجوا وإطالة خطوط وطرق حركة البواخر والنقل الجوي وزيادة الرسوم وكلفة التأمين، خاصة عند منع توريد المواد الغذائية الأساسية كاللحوم والألبان، وأيضا كلفة الدين على قطر من خلال تخفيض التصنيف الإئتماني وبذلك ضرب المناخ الاستثماري لقطر، كما استهدفت دول الحصار العملة القطرية بعدم قبولها في التعامل المالي بهدف العمل على تدهور قيمتها في مقابل الدولار وبذلك زعزعة الثقة بالريال القطري دوليا.[1]

وما ذكرته الدراسة سالفا من تداعيات الأزمة على قطر، فقد حاولت تسليط الضوء عليه من خلال الاستراتيجية الوطنية الثانية وعملت على حله، ولا نقول أن قطر قد غيرت من استراتيجياتها المعتادة وفواعلها السابقة في تحقيق التنمية المستدامة، بل أعادت تقسيم وتخصيص عمل كل فاعل من فواعل التنمية المستدامة وكثفت عمله، حيث نرى أن قطر أصبحت لها رغبة جادة في تفعيل دور الفواعل والوسائل المستخدمة من قبل في تمكين التنمية المستدامة بعد الحصار.

وستتطرق الدراسة لهذه النقطة من خلال عرض دور فواعل التنمية المستدامة القطرية والمتمثلة في النظام السياسي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أ. مستويات أو فواعل العملية التنموية المستدامة في قطر النظام: إن النظام أو بالأحرى الحكومة هي الراسمة للسياسات وصابغة للقرارات في الدولة ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار واحد وضعت فيه هذه السياسات بالمراعاة لكافة الجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم الفصل بين الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية.

[1] خالد شمس محمد عبد القادر، "قطر المستقبل إستراتيجية التميز المصون بالحماية والأمان"، كلية الإدارة والاقتصاد، موقع جامعة قطر، 2018، ص6.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر، كذلك يقع على عاتق جهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية وأن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تضعها وتطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي.[1]

وقد انتهج النظام السياسي القطري والمتمثل في الحكومة استراتيجيات وسياسات لتحقيق التنمية بدأ واضحا فيه إتكائها على بعض المبادئ الرئيسية في طرحها لهاته السياسات ويمكن ذكر منها ما يلي:

1- مبدأ تخصيص وتقسيم العمل: عمدت الحكومة القطرية على استخدام هذا المبدأ وتقسيم العملية التنموية بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لكونهما فاعلين وداعمين وشريكين أساسين في التنمية، ولا تنمية مستدامة بدونهما، حيث أن أي عملية تنموية تستدعي التوازن بين أدوار الفواعل الرئيسية، هم النظام السياسي والممثلة في الحكومة في الدولة والقطاع الخاص وهو الشريك الاقتصادي والمجتمع المدني هو الشريك الاجتماعي السياسي، كلك أقرنت الحكومة القطرية التعاون بين هاته الأطراف في مجموعة كبيرة من المشاريع والبرامج التنموية ضمن رؤية التنمية المستدامة لقطر.

- **مبدأ التخطيط الاستراتيجي:**[2] اختارت منظومة قطر منهج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج ونظمت ورش عمل للتوعية به وأصدرت الأدلة للتعريف به ودربت عددا كبيرا من القيادات عليه منذ عام 2008، وهذا النوع من التخطيط تحدد فيه النتائج الاستراتيجية أولا ثم توضع الخطط الوصول إليه.

---

[1] عبد الرحمن محمد الحسن، "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها" ، **مرجع سابق**،ص.2.

[2] دولة قطر، دور الوزارات والأجهزة الحكومية في تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، إعداد: إدارة التنمية المؤسسية، 2013، ص.3. www.gsdp.gov.qq 05-09-2020

– **مبدأ إعداد وتطبيق الاستراتيجيات ومتابعتها:** قامت الحكومة بإعداد وتطبيق الاستراتيجيات المتسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية وتصميم وإعداد البرامج والمشاريع التفصيلية لإستراتيجية التنمية الوطنية ومن ثم، إعداد التقارير حول إنجازها وتقييمها وبذلك ضمان تتبع ورصد الانجازات والبرامج والمشاريع.

- **القطاع الخاص:** يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظر لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى مجالات الاقتصادية والاجتماعية،[1] فالقطاع الخاص يعد شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى تخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون فيها قطاع الإنتاج نظيف ويعمل على تقليل التلوث بمختلف أنواعه مما يؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.[2]

وتعتبر قطر في طلعية الدول الداعمة للقطاع الخاص ويشكل فيه القطاع الخاص دورا مهما في تنمية الاقتصادية بل وتوجه القطاع الخاص نحو التنمية المستدامة عقب م الحضارة، وأصبحت بذلك طرف أساسي وفاعل رئيسي في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، من خلال ما تتخذه من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا المراعية لاتجاهات البيئية ومؤشراتها، وقد استطاعت الحكومة القطرية في هذا الشأن دورا مقبولا في إيجاد البيئة المواتية لقطاع الخاص، وذلك بزيادة قدراتها المؤسسية والتنظيمية التي سمحت لها بتفاعل

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، ع. 7 ، (2010)، ص.138.

[2] **المرجع نفسه**، ص.3.

مع القطاع الخاص، وعملت على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص مما قابله ولادة ثقافة جديدة لدى القطاع الخاص القطري تدل على مسؤوليته نحو البيئة والعمل بمؤشرات الأداء البيئي.[1]

- **المجتمع المدني:** يؤدي المجتمع المدني دورا بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو محور من محاور العملية التنمية المستديمة، وذلك لأنه يسهل من وجود مجتمع واع ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته ويوفر بذلك مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن تتمتع الأجيال القادمة ببيئة سليمة. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات وتنظيمات المجتمع المدني[2] وتوصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية.[3]

واتسعت منظمات المجتمع المدني لتضم النقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية والجمعيات الخيرية، ورابطات رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية وجماعات البيئة والروابط المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل الإعلام وأيضا الأحزاب غير ممثلة في البرلمان.[4]

ويمكن اختصار أهم أدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، أنه يعمل على تدعيم البيئة التمكينية للتنمية المستدامة ويسهل التفاعل الاجتماعي والسياسي ويقوم بتعبئة المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وله دور أساسي في نشر الوعي البيئي في المجتمع.[5]

---

[1] أبو بكر محمد، القطاع الخاص القطري "قصة نجاح"، 2020/09/14: www.al-watan.com

[2] عبد الرحمن محمد حسن، **مرجع سابق**، ص.2.

[3] **المرجع نفسه**، ص3.

[4] محمد علي حمود، "دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" ، **مجلة العلوم السياسية**،(جامعة الكركوك) ص.369.

[5] نور الدين قالتيل، "حوكمة المدن والتنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية (الجزائر ، جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018) ص.94.

أدمجت قطر منظمات المجتمع المدني كفاعل في التنمية المستدامة وأكدت على ضرورة تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات ونشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، يحصل المجتمع المدني على تفويض من السلطة القطرية لكي يكون مساهما رئيسي في التنمية، واعتبرته أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة في قطر لما له دور في لغة الأنصار إلى القضايا البيئية وتوعية المجتمع القطري، وترويج الأفكار والنهج الإبتكاري الصديق للبيئة، وكذلك الدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير فاسدة في مجالي صنع القرارات البيئية.

المطلب الثاني: آليات تطبيق التنمية المستدامة في قطر

منذ أن انضمت قطر لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سعت إلى تحقيق التنمية الشاملة وتجسيدها على ارض الواقع، وهو ما يتطلب منها وضع خطط وبرامج واضحة لنهجها، فكما تطرقنا سابقا، لكلتا وثيقتي الاستراتيجية الوطنية سواء أكانت الاستراتيجية الوطنية الأولى 2011-2016 أما الاستراتيجية التنموية الثانية 2018-2022، فإنهما تحكمهما منهج محدد في معالجة موضوعاتهما، وقد اتبعتا نسقا واضحا من خلال تحديد الغايات المرجو تحقيقها، إلا أنهما ذات طابعا تشريعيا، يعكس رؤى النظرية للدولة القطرية دون التطرق لكل من آليات التنفيذ وكذا أصحاب دور التنفيذ والبرامج والمبادرات والمشاريع التنفيذية لهاته الاستراتيجيات، وعليه سنتناول آليات تطبيق التنمية المستدامة في قطر، من ثَمَّ نعرج عن أهم المشاريع المنفذة في مسيرة قطر لتمكين التنمية المستدامة.

آليات تشريعية ومؤسساتية(خاصة بالبيئة): اختصت بتطبيق هذا الدور الدولة أو المؤسسات الرسمية وقد ركزت على مجال البيئة بإصدار قوانين تحمي البيئة وكذلك إنشاء مؤسسات تهتم بالشأن البيئي في قطر.

1- القوانين:[1]

أ. قانون رقم 30لعام 2002 بشأن حماية البيئة: صدر القانون في 29 سبتمبر 2002 وهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها، كذلك مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب آثاره السلبية الفورية أو بعيدة المدى وتحقيق الحماية المتكاملة للبيئة وتوازنها الطبيعي، وترسيخ الوعي البيئي في المجتمع القطري.

ب. قانون رقم 19 لعام 2004بشأن حماية الحياة القطرية ومواطنها الطبيعية: صدر هذا القانون في 29 يونيو 2004م، ويهدف إلى حماية الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض من خلال رقابة استغلال الكائنات الفطرية الحية ومتابعتها، بما يكفل عدم تهديد بقاء أو وجود أي نوع منها في الطبيعة.

ت. قانون (5) لسنة 2006م بشأن الاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض ومنتجاتها: صدر هذا التاريخ 2006م، ويشتمل على الأسس والضوابط المرتبطة بمختلف عمليات الاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض المشمولة في الاتفاقية الدولية للإتجار في الأنواع بالانقراض من الحيوانات والنباتات.

ث. قانون رقم 21 لسنة 2007م بشأن التحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون: صدر هذا القانون في 14 أغسطس 2007م ويهدف إلى حماية طبقة الأوزون وتنظيم عمليات حظر الاستيراد أو التصدير أو إعادة تصدير المواد الخاضعة للرقابة أو المواد البديلة.

كذلك عقدت قطر اتفاقيات دولية في المجال البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة منها على المستوى الإقليمي كاتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية والدولي كإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبازل لنقل النفايات عبر الجذور.

- **المؤسسات:**

1- وزارة البيئة: تم إنشاء وزارة البيئة بموجب القرار الأميري رقم (1) لعام 2008م وتختص الوزارة بالقيام بجميع الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة ابتداء من وضع السياسات العامة

[1] عبد الرحمن نوزاد الهيتي، **مرجع سابق** ص ص 48،49.

لحماية البيئة ورسم خطط لتنفيذها، والإشراف على الأجهزة التنفيذية انتهاء بمتابعة هذه الأعمال وتقييمها.

2- مركز أصدقاء: تم تأسيسه لغرض تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، وتوجيه المجتمع نحو المحافظة على البيئة وغرس مسؤولية السلوك البيئي فيه[1]

3- مركز دراسات البيئة: أنشئ مركز الدراسات البيئية كجزء من الهيكل التنظيمي لجامعة قطر ليكون الجهة المسئولة عن دعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة المراعية للبيئة وكذلك تختص بالدراسات البيئية .

4- اللجنة الوطنية للتغير المناخي: أنشئت اللجنة للتغيير المناخي سنة 2007 وتسعى لخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومن التوصيات والسياسيات وخطط عمل لحماية كوكب الأرض من تأثيرها السلبي .

5- لجنة التنمية النظيفة : تأسست سنة 2007 واختصت باقتراح إستراتيجية آلية التنمية النظيفة وتأهيل الكوادر الوطنية وبناء القدرات في مجال التنمية المستدامة والتوعية والتثقيف بمشاريع التنمية النظيفة والبحث عن الفرص المتاحة لمشاريع التنمية النظيفة والموافقة عليها.[2]

آليات الاقتصادية :ساهم في تمكين هذه الآليات كل من القطاع الخاص والدولة وتم التعاون بينهم لتحقيق الأهداف الاقتصادية لحظة التنمية المستدامة بقطر وهي كالتالي

-آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أن تبني عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص كافة مشاريع الأبنية الأساسية للتنمية الشاملة وتتعدد عقود هذه الشراكة بين عقود

[1] عبد الرحمن نوزاد الهيتي، **مرجع سابق**، ص ص54-58.

[2] عبد القادر بن حمود القحطاني،" التطور التاريخي لقوانين حماية البيئة في دولة قطر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.9 ، ع.1، جامعة قطر،(2020) ص.14.

تعاونية وتضامنية وأخرى تعاقدية،[1] مما ينتج عنه وقع لكفاءة المؤسسات الاقتصادية وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات.[2]

ولقد أدرك المشروع الدستوري القطري أهمية الشراكة بين النشاط العام والخاص في بناء الاقتصاد الوطني، وذلك بما أورده في المادة 28 من الدستور،[3] وتبعتها قوانين أميرية لتنظيم هذه الشراكة أحدثها قانون رقم 12 الصادر في 2020/05/31 خاص بشراكة المقاولات،[4] وقد اعتمدت قطر آلية الشراكة بين القطاعين بغية تسريع انجاز خط التنمية الاقتصادية المستدامة وخفض تكاليف تنفيذ المشاريع الاقتصادية باشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كون الحكومة القطرية تشهد زيادة في الأنفاق الحكومي في مجالات أخرى خاصة بعد الحصار.

-**آلية التنويع الاقتصادي:** مكنت القدرات الاقتصادية المهمة التي تمتلكها قطر من جعلها واحدة من أغنى الدول على الرغم أن ثروتها تقوم بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها تركز على تنويع اقتصادياتها بعيدا عن النقط من خلال دعم قطاعات أخرى،[5] حيث تمكنت قطر من استثمار عائدات النفط والغاز في خلق بنية تحتية مناسبة

---

[1] بلعور سعيدة و زاوية رشيدة، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية ،(2019)، ص ص1-5.

[2] بوسالم أبو بكر و بوفنش وسيلة،" التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة النماء للاقتصاد والتجارة**، م. 2، ع.خاص،(2008) ص.242، 2020/04/24

www.afjp.cerist.dz

[3] موقع جامعة محمد بن خليفة ، "تحقيق الشراكة بين القطاع الخاص لدولة قطر وشركات المقاولات الأجنبية في دولة قطر"، 15/ 09/ 2020 www.Hpku.education.qa .

[4] قانون الشراكة الجديد بين القطاعين العام والخاص، تغريدة لوكالة الأنباء القطرية على تويتر، 2020/09/15، twiter.com/@.qatarnewagency

[5] صباح كزيز ، " دور السياسة الخارجية في دولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014" ، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والاستراتيجية 2015) ص.66.

للقطاع الخاص،[1] أيضا إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة بإنشاء عدة مصانع في إطار الشراكة الأجنبية والوطنية في مجال الطب والأسمدة والبتروكيمياويات،[2] ويمكن اختصار أهم الأدوات التي تعتمد قطر لتنويع اقتصادها في ما يلي:

الاستثمارات: قامت قطر بتوظيف عائدات النفط والغاز في خلق بيئة استثمارية كبيرة على مستوى الداخل والخارجي وتطوير قاعدتها المالية و الحفاظ على استمرارها بعيد عن ، فقد أصدرت وطورت قوانين حقوق المستثمرين الخارجيين وتقديم تحفيزات تشجيعية كإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات وتسهيلات أخرى كذلك قامت بتقليص الإجراءات بدء أنشطة أعمال المستثمرين الداخليين والخارجيين خاصة الداخليين، وبعد الحصار المفروض قدمت الدولة مجموعة واسعة من الحوافز التشجيعية للقاع الخاص والدعم للصناعات المحلية بكافة فئاتها وخاصة في المجال الغذائي، فقد تم خفض قيمة الإيجار بنسبة 50% أي من 60 ريال للمتر إلى 40 ريال للمتر المربع، بالفعل استجاب القطاع الخاص في قطر وساهم بنسبة معتبرة في تخطي لأزمة الحصار مما نرى فيه تقديما لمصلحة القومية على حساب المصلحة الشخصية، أيضا أدى إلى تنوع العلاقات التجارية لقطر بانفتاح على دول جنوب شرق آسيا كالصين وسنغافورة .....الخ والجارة إيران.[3]

فقد بلغت استثمارات قطر وحجم أصول جهاز قطر للاستثمار نحو 450 مليار دولار 2016، تفرعت على استثمارات داخلية وخارجية، وموزعة على جملة من القطاعات أبرزها المحافظ الاستثمارية والمصرفية والعقار والقطاع السياحي والقطاع الزراعي، الاستثمارات الداخلية قاربت نصف القيمة وقد ضختها قطر في البنى التحتية من مرافقات عامة ونقل جوي وصناعات محلية. أما الخارجية فقد بلغت 219 مليار دولار موزعة في نحو 39 دولة، من الفلبين والصين وإندونيسيا شرقا، حتى أمريكا وكوبا غربا ومن جنوب إفريقيا جنوبا حتى القارة الأوربية شمالا، وفي مجالات متعددة مثل المناجم والسيارات والرياضة والعقارات

[1] مجموعة من المؤلفين، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية** (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، 2019) 2020/05/24 www.dohainstituti.org

[2] فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع. 11 ، (2014)، ص.37.

[3]

والسياحة، وأهم هذه الاستثمارات في كل من بريطانيا بقيمة 35 مليار دولار منها في برج شارد، وبنك باركليز ومطار هيثرر ومتحف هاردوز الراقي، وحصة في سوق كامدن ومتاجر سبيستر، وفرنسا بنحو 25 مليار دولار منها حصص في مجموعات مدرجة في بورصة كاك 40 مثل توتال النفطية وفيفنديولاغاردير وفيشي وهوليا، ومجموعة من متاجر لوبرشان والصناعات الجلدية لمجموعة لوتانور، تليها ألمانيا بحجم 20 مليار دولار من ثما تركيا 20 مليار دولار في النقل الجوي والولايات المتحدة الأمريكية بـ 17 مليار دولار.[1]

الانتقال للطاقة النظيفة والمتجددة: تتبع قطر آلية الانتقال الطاقوي كأداة لتنويع اقتصادها وذلك لمواكبة التوجه العالمي والأسواق نحو الطاقات المتجددة فهي تعتبر دولة أولى عربيا في تطوير هذا القطاع (الطاقة الشمسية) حسب تقرير أسكو للأمم المتحدة 2019.

ولعلى أهم استثماراتها في هذا المجال تعاونها مع دولة رائدة في هذا المجال وهي ألمانيا من ناحيتين أولى في دراسات عليمة وتقنية لهذه الصناعة والإنتاج لمعدات هذه الصناعة.[2]

الآليات الاجتماعية والثقافية: يمكن حصر أهم الآليات الاجتماعية والثقافية والتي قامت الحكومة القطرية بتمريرها للمجتمع القطري سواء كان أفراده أو مؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذا أو على الأقل كانت صاحبة الدور الأول بالتعاون مع الدولة وأول آلية تم احتضانها من قبل المجتمع القطري مع الدولة هي آلية إدارة الموارد الطبيعة وحكومتها.

آلية إدارة الموارد الطبيعية وحوكمتها: أدى المجتمع القطري من خلال مؤسسات المجتمع المدني بكافة تفرعاتها، فقد عانى المجتمع المدني في تطبيق هاته الآلية للمحافظة على الثروات الطبيعية و نشر ثقافة شيدها، حيث أطلقت قطر قانون ترشيد الكهرباء والماء وثروات سمكية سنة 2008 الذي يدخل ضمن تشريعات الرؤية الوطنية 2008،[3] فقامت مؤسسات المجتمع المدني بحملات ترشيد الاستهلاك للمجتمع القطري، كذلك قيام بمبادرات

---

[1] موقع البنك الدولي تقرير حول أصول جهاز قطر للاستثمار 2015 20 /2020/09:
. www.woldbank.org

[2] أسكوأ ، تقرير الطاقة المتجددة التشريعات وأسياسات في المنطقة العربية ،ص.101. /2020/20/09،
. www.unescwa.org

[3] **مرجع سابق**، ص.

التوعية البيئية وذلك لرفع المسؤولية المجتمعية الفطرية نحو البيئة فمن المحتمل إنشاء ضريبة على استهلاك الكهرباء و الماء كوسيلة لضبط استهلاك المجتمع القطري لهذه الموارد[1] خاصة الماء كون قد تعاني من ندرة المياه الجوفية و أيضا لمشاركة الحكومة في الإنفاق الحكومي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، دون أن ننسى الإعلان حيث لعب دور رئيسي في نشر ثقافة التشريد في قطر كونه يعد أحدى محاور قوة قطر على الصعيد الداخلي والخارجي وله تأثير على الرأي العام القطري.[2]

آلية تمكين المرأة القطرية: لا شك في أن تطور أي مجتمع رهين بالوضعية التي تحتلها المرأة فيه وبدرجة تطورها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ومدى فاعليتها في البناء الحضاري للمجتمع إذ أن إشراكها في مؤسسات المجتمع يعد ضرورة ينص عليها عدد من الاتفاقيات الدولية و، قد جاء انخراط قطر في هذا الإطار استجابة لتطورات إقليمية وعالمية مرتبطة بتنمية أدوار المرأة في المجتمع، وفي إطار تحولات اقتصادية واجتماعية التي عرفها المجتمع القطري،[3] أدى بقطر لتعزيز حقوق المرأة في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، في من الناحية الدستورية فان قطر تمتع مواطنيها بمستوى عالي من الحقوق الاجتماعية تشمل التعليم والصحة وغيرها من المجالات، وخاصة المرأة حيث تعهدت دولة قطر بضمان حقوقها وجريتها و أهمية تعزيز مشاركتها خاصة السياسية،[4] حيث تظهر أول ممارسة انتخابية شاركت فيها المرأة القطرية عام 1999 في انتخابات المجلس البلدي بعدد ضئيل و قد تزايد عدد و نسبة مشاركة المرأة ناخبة و مترشحة في آخر انتخابات بلدية أجريت ، حيث خسرت أمام منافسها الرجل القطري بفارق ضعيف في عدد الأصوات ، و لم

---

[1] الميزان، البوابة القانونية القطرية الرسمية، 2020/09/20 www.almeezan.qa

[2] ماجد حميد خيضر، مقومات السياسة الخارجية القطرية :دارسة في السلوك السياسي 2020-05-30 www.democraticac.da.com

[3] مجموعة من المؤلفين، **تجربة الحكم الرشيد في قطر، روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي(1995-2013)** (قطر ،مركز الجزيرة للدراسات،2018) ص.121.

[4] علي خليفة الكواري،" دستور قطر: ملامح ديمقراطية مع رجاء التنفيذ، قطر "، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**،ع.17، (2013) ص.5.

تشمل مشاركة المرأة في الانتخابات فقط بل في سوق العمل بقطاعه العام و الخاص و في كافة مجالات الحياة سواء التعليم أو الصحة أو الاقتصاد .....الخ.[1]

التعليم كآلية لتمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة: يعتبر الارتقاء بالتعليم أول الأهداف الاستراتيجية الكبرى في "رؤية قطر 2030" لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة، وبنا نظام تعليمي رفيع المستوى والجودة لتنمية القدرات الذهنية والفكرية للمواطنين، وقد استثمرت الدولة القطرية العديد من الاستثمارات في مجال التعليم

المطلب الثالث: أهم مشاريع قطر في التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المطلب أهم المشاريع والبرامج والمبادرات المنفذة والتي في طور التنفيذ في قطر منتقاة من كل المجالات منها في البنى التحتية و العمرانية و منها في النقل ومجال الطاقة والصناعة والوعي الاستهلاكي وهي كالتالي:

1. مدينة لوسيل: تعتبر مدينة لوسيل أضخم مشاريع البنية التحتية للديار القطرية، فهي مدينة شاملة التخطيط وهي تجسد رؤية قطر 2030 في مجال التطوير العقاري، وتعد أضخم مجمع مستقل يجرى بنائه في قطر، تبلغ مساحتها 38000000 متر مربع، تستوعب أكثر من 200 ألف نسمة، من المتوقع أن يعمل فيها نحو 170 ألف شخص، وهي تضم 19 حي تضم مساجد ومرافق طبية ورياضية وترفيهية ومراكز تسوق وشبكة سكك حديدية خفيفة ونظام مواصلات بالتاكسي المائي وقد فتح جزء منها في الفاتح من سنة 2020.

2. مدينة مشيرب: مدينة مشيرب قلب الدوحة وهي مدينة ذكية مستدامة عصرية ذات طابع عمراني تقليدي قطري ، و هي مدينة صديقة للبيئة حيث يتم إنتاج 15 % من الكهرباء عبر لوائح الطاقة الشمسية و يتم استهلاك المياه و ترشيدها بنسبة 70 % بإعادة تصفيتها، تدمع مياه الأمطار و التكييف و مياه الصرف الصحي ، كذلك إعادة تدوير كل النفايات فيها، وتحتوي على منازل ذكية و نظام أمن قوي و تم تدشينها في 2018.[2]

[1] مجموعة من المؤلفين، **تجربة الحكم الرشيد في قطر، مرجع سابق**، ص.106.

[22] المصدر، "برنامج مستقبل قطر"، 2020/09/20

. http://www.youtube.com/alrayyanetv

3. مطار حمد : تم تدشين مطار حمد سنة 2014 وهو مطار صديق للبيئة له قدرة استيعاب بمعدل 80 طائرة في الساعة و 50 مليون مسافر ، تبلغ مساحته 29 كلم مربع، يضم 100 مبنى موزع على مختلف المرافق ، وتصل قدرة استيعابه للبضائع إلى 2 مليون طن وحركة طائرات تبلغ لـ 360000 ، وتم اختياره كأفضل مطار في العالم عام 2018.

4. ميناء حمد: هو إحدى الموانئ الرئيسية لقطر، حيث تم بدأ الأشغال عليه في 2010 وافتتح في 2017 و بدأ تشغيله في 2016 يقع في جنوب الدوحة وهو قادر على التعامل ب 7.8 طن من المنتجات سنويا، وكان أحد منافذ قطر من الحصار حيث فتخت به علاقات تجارية جديدة من بينها الصين.

5. مترو الدوحة: في إطار استعداداتها لاستضافة كأس العالم 2022 لتكون جزء من شبكة السكك الحديدية في قطر والتي تشمل مسافات طويلة عالية السرعة في جميع أنحاء قطر، وافتتح فيه بعض الخطوط الأخرى محطة الأقطايفية في 2020/9/1.

6. ملاعب كأس العالم: تعمل قطر لانشاء9 ملاعب بمواصفات عالمية وتوسيع 3 ملاعب أخرى وسيتم تجهيز كل الملاعب والمناطق المخصصة للمشجعين بتكنولوجيا التبريد بالطاقة الشمسية للحفاظ على درجة حرارة 27° وستكون كلها صديقة للبيئة وتصل كلفة ملاعب مونديال 2022 6.5مليار أمريكي.

7. مشروع أم الحول للطاقة و الماء: تم افتتاح محطة أم الحول في 3 /2020 وأحد أهم المشاريع لتوليد الكهرباء وتحلية المياه الذي تسعى قطر من خلاله تحقيق أمنها الطاقوي والمائي، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمحطة 2520ميغاوات من الكهرباء وطاقة إنتاجية للمحطة 136.5 مليون غلون من المياه الصالحة للشرب مما سيؤمن حاجة قطر من الكهرباء و30% من الطلب المحلي على المياه.

8. برنامج ترشيد: هو برنامج أطلقته المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء واحتضنته مؤسسات المجتمع المدني القطري من خلال المبادرات والحملات الترشيدية لاستهلاك الكهرباء وألما وقد حاز البرنامج على جوائز عالمية من قبل برنامج الحركة العالمية الرشيدة بعد تحقيق خفض استهلاك الفرد بنسبة 8% للكهرباء والمياه بنسبة 15 % أي خفض استهلاك الكهرباء 7645489 ميغاوات للساعة وخفض استهلاك المياه بحوالي 333.781 مليون متر مكعب و خفض استهلاك الغاز بحوالي 73602 مليون قدم مكعب.

9. مبادرة صنع في قطر: هي مبادرة منظمة من طرف غرفة تجارة وصناعة قطر بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ممثلة في بنك قطر للتنمية، وذلك للنهوض بالقطاع الخاص الوطني وتشجيع الصناعات المحلية وخاصة الغذائية في سبيل تحقيق الاكتفاء الغذائي وقد تضمنت الصناعات الغذائية والورقية والطبية والصناعات الكيميائية والصناعات الكهربائية وصناعة الآلات والمركبات وصناعة المطاط واللدائن والمعادن وقد حققت هذه المبادرة اكتفاء في العديد من القطاعات.

10. مصنع السيارات الكهربائية: تستعد قطر لإنشاء مصنع للسيارات الكهربائية والذي مبرمج له لإنشاء أول سيارة قطرية KATARA في 2022، وهي سيارة من صنع فطري بالتعاون مع الشركة اليابانية RAM وسيتم افتتاح المصنع في سنة 2025 له طاقة إنتاجية بـ 1مليون سيارة سنويا .

11. مكتبة قطر الوطنية: هي مكتبة وطنية غير ربحية تعد من بين أكبر مكاتب العالم وتحتوي على حوالي مليون كتاب تم افتتحها في سنة 2017 ضمن أجد برامج استراتيجيات التنمية المستدامة لرفع جودة التعليم في قطر ولها منصة الكترونية وطنية مجانية.

12. المدينة الإعلامية: تمتلك قطر بنية تحتية متكاملة في مجال الاتصالات والتي من ضمنها المدينة الإعلامية والتي أقر إنشائها في 2019 ومسطر فتحها في 2022 وهي تعمل لاستقطاب الإعلام العالمي وستكون الناقل الرسمي لمونديال 2022 بقطر.

6- أقمار سهيل الصناعية: تم إطلاق قمرين صناعيين قطريين باسم سهيل وجاء كاستجابة لمتطلبات تطبيقات أنظمة البث والاتصالات التي تشهد تطور في قطر وبذلك زيادة قدرات الاتصال و جودتها في قطر. [1]

[1] **المرجع نفسه.**

الفصل الثالث

تقييم النموذج القطري في التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر قطر من طليعة الدول التي تسابقت نحو تمكين التنمية المستدامة وسعت لبلوغ مؤشرات جيدة بحلول 2030 وقد تم إنجاز مشاريع وإنجازات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تنوع هذه المشاريع بين مشاريع خاصة بالبنى التحتية وأخرى صناعية وأخرى في قطاعات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها وذلك لتنويع اقتصادها واستدامة تنميتها.

إلا أن قطر تعاني في مسارها لتحقيق التنمية المستدامة تحديات وعراقيل تعيق تقدمها نحو إستدامتها وتشكل حاجز بينها وبين بلوغ مؤشرات رائده التي تعتبر غاية قطر ومن أهدافها الاستراتيجية وعليه سنتناول تقييما لنموذج القطري في التنمية المستدامة ونستخلص دروس الإستفادة منه بالإسقاط اعلى الحالة الجزائرية.

المبحث الأول: مؤشرات دولة قطر في التنمية المستدامة

المطلب الأول: المؤشرات اقتصادية

1- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ١٧: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ألف دولار أمريكي

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، وتقديرات الشكل لسنوات مختلفة

شهد مؤشر نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي في دولة قطر ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة (2008-2014)، حيث ارتفع من نحو 79.6 ألف دولار عام 2008 إلى 101.0ألف دولار عام 2013 محققاً معدل نمو سنوي في المتوسط قدره % 4.8، ثم انخفض بشكل بسيط إلى 94.8 ألف دولار عام 2014 ويعزى هذا التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات الملحوظة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي، والناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المتحققة في قطاع النفط والغاز، وزيادة العوائد الناجمة عن تصدير الغاز المسال احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 94.8 ألف دولار للفرد، عام 2012 وهو أضعاف نظيره في الدول المتقدمة والبالغ 40 ألف دولارا عام2013.[1]

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، 2015 ، ص32 .

2- مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ١٨: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهدت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة(2008-2014)، وحققت أعلى مستوى لها عام 2010، حيث وصلت النسبة إلى حوالي % 40 محققة بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره % 3.0 ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط والغاز . أما الانخفاض الحاصل بين 2011 و 2014، فإنه يعزى إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان أعلى من النمو في الإنفاق الاستثماري . تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، والبالغة % 32.4 عام 2014، نظيراتها في الدول المتقدمة % 20.0، وعلى صعيد العالم% 24.5. [1]

3- مؤشر معدل التضخم:

الشكل ١٩: معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهدت معدلات التضخم تقلبات خلال الفترة (2008-2014)، فقد مر بمرحلة تناقص خلال الفترة(2008-2010)، حيث تراجع من % 15.2 عام 2008 إلى % 4.9 - و - % 2.4في عامي2009 و 2010 على التوالي. وذلك نظرا لتوفر المزيد من الوحدات

[1] **المرجع السابق**، ص.33.

السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة % 4.4 عام 2010، واعتدال نمو أسعار المواد الغذائية، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى % 3.4 عام 2012وتعزى أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع في بعض أسعار المواد الغذائية . يُعد معدل التضخم البالغ حاليا % 3.4 مقبولا مقارنة بنظيره بدول مجلس التعاون الخليجي، كالكويت، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية(3.5%)، والبحرين (% 3.3) عام 2013، ومع ذلك فهو مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة 1.4% عام 2014.[1]

4- مؤشر الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل٢٧: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

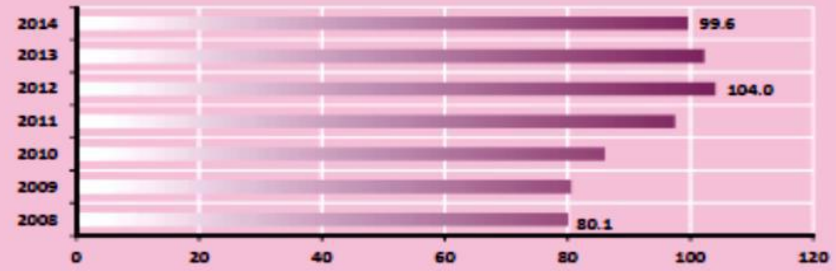

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانفتاح التجاري) ارتفاعاً مهما خلال الفترة (2008-2014) وقد تجاوز % 100 خلال عامي 2013و2014، و بقي في حدودها السنة الأخيرة، وذلك يعود إلى زيادة الصادرات الخدمية والواردات السلعية في السنوات الثلاث الأخيرة. وهذه النسب المرتفعة تبين اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص.34.

[2] **المرجع نفسه**، ص.42.

5- مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ٣٠: الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تذبذبا خلال الفترة (2008-2014) حيث ارتفع من % 3.3 عام 2008 إلى % 8.3 عام 2009، والذي يعزى إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي ارتفع إلى 8.1 مليار دولار عام 2009، ولكنه تراجع رجع بعد ذلك بشكل ملفت للنظر ليبلغ حوالي 1,040مليار دولار عام. 2014 وهذا ما انعكس في تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت أدنى مستوى لها 0.004 %عام 2013 ، ثم ارتفعت لتصل إلى % 0.49 عام. 2014 ويعزى ذلك التراجع إلى استكمال عملية الاستثمار في قطاع الغاز التي كانت تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشر.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.25.

6- مؤشر الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل٣١: الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

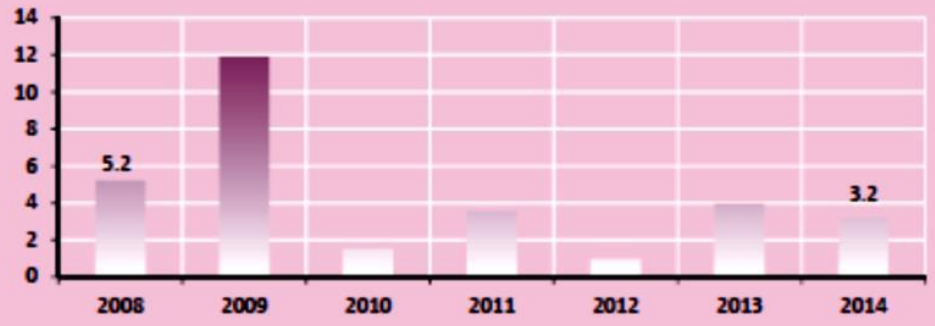

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (2008-2014) حيث ارتفع من % 5.2 عام 2008، إلى % 11.9 عام 2009 ، ثم تراجع بشكل متذبذب ليصل إلى % 3.2 عام 2014 ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عدم استقرار التطورات الاقتصادية الدولية من جهة، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات هذه الفترة من جهة ثانية، إضافة إلى تعدد وتباين الأصول المستثمر بها في الخارج من جهة أخرى.[1]

7- مؤشر عند خطوط الهاتف النقال:

الشكل ٣٢: عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

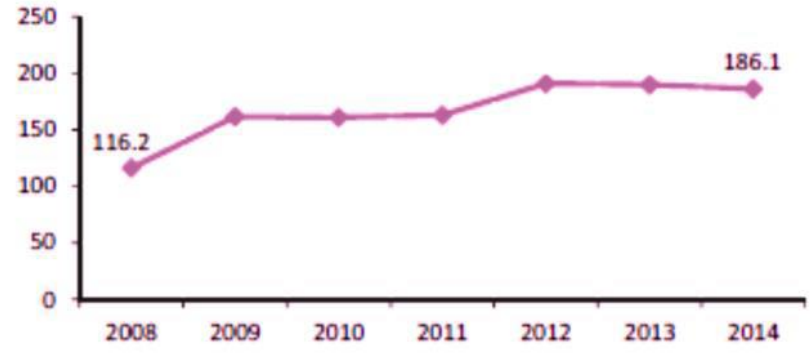

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام لسنوات مختلفة.

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاع اً ملحوظاً خلال الفترة (2008-2014) حيث ارتفع من 116.2 خطاً لكل 100 من السكان عام 2008 إلى 186.1 خطاً

[1] **المرجع السابق**، ص.26.

لكل 100 من السكان عام 2014، محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره 7.9 %. وقد تخطت معدلات الانتشار 100 % خلال سنوات المقارنة كلها. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان، وتطور نمط الحياة وارتفاع نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي، وما يتطلبه تطور بيئة الأعمال ومنتجات تقنية الاتصالات من زيادة الطلب على الهواتف الجوالة، ولاسيما الذكية منها، وانفتاح سوق الاتصالات في الدولة. يفوق معدل انتشار الهاتف النقال والبالغ 186 لكل 100 من السكان في دولة قطر عام 2014 نظيره في الدول المرتفعة الدخل 121، والدول المتوسطة الدخل 93 ودول منطقة اليورو 123 وعلى الصعيد العالمي 93.[1]

8- مؤشر عدد مستخدمي الانترنت:

شكل ٢٤: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة(2008-2014) فقد ارتفع من 27.0 مستخدماً لكل 100 من السكان عام 2008 إلى 57.3 مستخدماً لكل 100 من السكان عام 2014، محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره 12.6 % ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستوى التعليم لدى غالبية السكان، وتطوير خدمات الإنترنت في خطة استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص.37.

[2] **المرجع السابق**، ص.39.

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية

1- مؤشر معدل البطالة:

شكل (1): معدل البطالة للفترة (2008-2014)

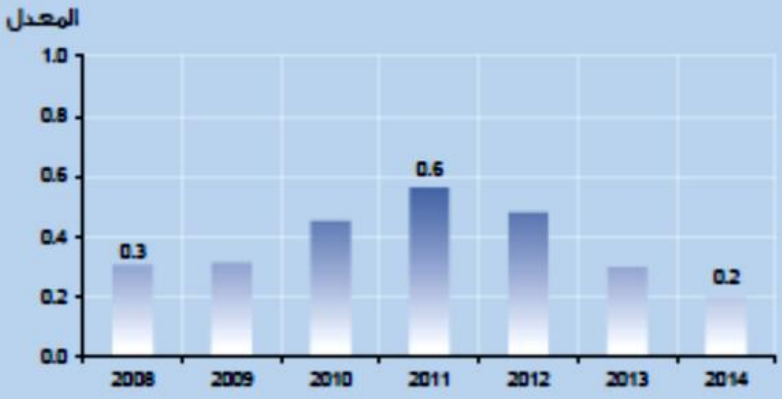

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمنشآت عام 2012

ظلت معدلات البطالة منخفضة خلال (2008-2014)، حيث انخفض معدلها من 0.3 % عام 2008 إلى 0.2% عام 2014، بمعدل تراجع سنوي قدره 6.8 % ويعود الانخفاض في معدل البطالة إلى عدة أسباب، من أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين في سوق العمل، إضافة إلى زيادة طاقة التشغيل في القطاع الخاص . ويعد معدل البطالة في قطر الأدنى من بين دول العالم مقارنة بالمعدل في دول الاتحاد الأوربي 12.0% وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 8% وعلى الصعيد العالم 6.0 %.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.12.

2-نسبة مؤشر متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور:

شكل (٢): نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

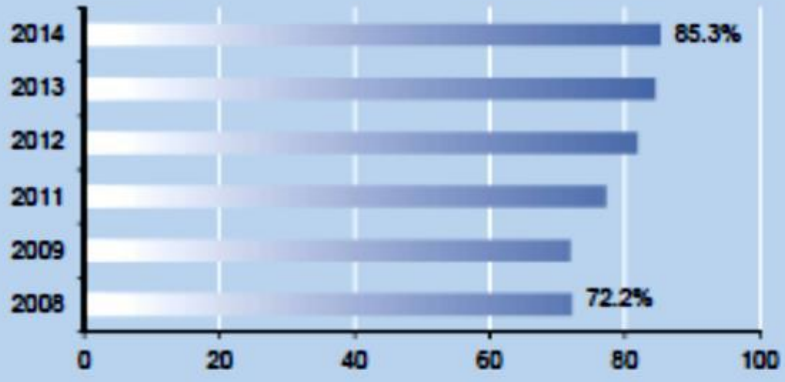

المصدر: تم حساب المؤشرات بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوة العاملة أعداد مختلفة.

تقلصت الفجوة النوعية في متوسط الأجور بين الجنسين تقلصا ملموسا خلال الفترة (2008-2014) من 27.8% لصالح الذكور عام 2008 إلى % 14.7 فقط عام 2014 ولا يعني ذلك أن أجور الذكور تناقصت، وإنما يعني بالأحرى أن أجور الإناث ارتفعت، حيث ضاقت الفجوة بينهما، بنسبة قدرها.% 47.1 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الفجوة بين أجور الإناث وأجور الذكور إلى انخراط الإناث في سوق العمل في مجالات تتطلب ساعات عمل أطول، إضافة إلى دخول المرأة في ميادين وأنشطة اقتصادية تتسم معدلات الأجور فيها بالارتفاع. رغم صعوبة عقد مقارنات دولية دقيقة، إلا أن دولة قطر تعدّ في مقدمة دول العالم التي استطاعت في غضون سنوات قليلة التقدم خطوا ت مهمة في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.13.

3- مؤشر معدل النمو السكاني:

الشكل ٧: معدل النمو السكاني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

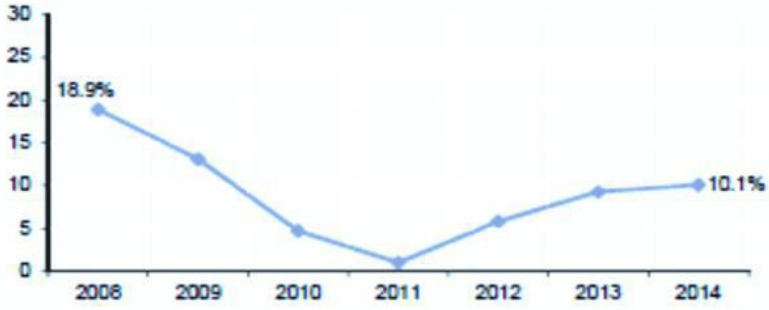

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقديرات السكان في منتصف السنوات المختلفة

شهد مؤشر معدل النمو السكاني خلال الفترة (2008-2014) تذبذبا بين الارتفاع والهبوط، حيث شهدت الفترة (2008-2011) هبوطا حادا في النمو السكاني من% 18.9، عام 2008 إلى 1.0% عام 2011بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى فقدان العمالة الوافدة عملها مما اضطرها للعودة إلى بلادها الأصلية . وعاد النمو السكاني للارتفاع فوصل إلى % 10.1 عام 2014 نتيجة لاستقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية في قطاعات النفط والغاز والبناء والتشييد وبدء بتنفيذ مشاريع ضخمة تهم البنية التحتية وتعدد مشاريع البناء والتشييد، مما أدى إلى استقدام المزيد من القوى العاملة من الخارج . يعد مؤشر النمو السكاني في دولة قطر الأعلى على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز % 0.30 في أكثر مناطق العالم تقدماً، و % 1.15 على المستوى العالمي و % 2.28 في الدول النامية الأقل نموا.[1]

4- نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي:

الشكل ٥: نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

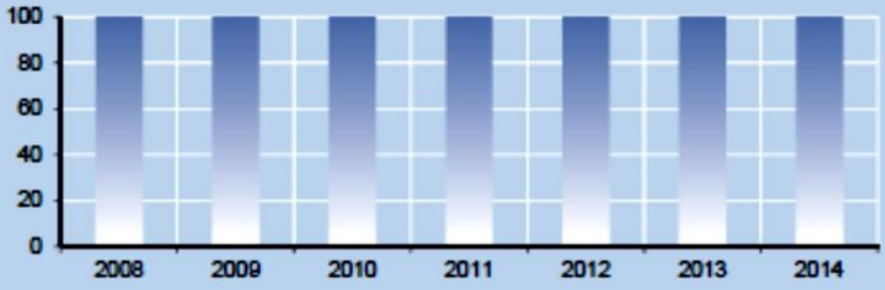

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

[1] **المرجع نفسه**، ص.18.

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي للسكان في مختلف المناطق ثباتاً خلال الفترة (2008-2014) حيث وصل إلى % 100 ويعزى هذا الإنجاز إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، الهادفة إلى توفير البيئة النظيفة وسبل العيش الكريم للسكان، من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها تخصيص الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لضمان توفير الم ا رفق الكافية للصرف الصحي بصورة تواكب النمو السكاني والعمراني تطابق النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي في قطر نظيرها في دول منطقة اليورو البالغ % 100، وتتخطى النسبة في الدول المرتفعة الدخل % 96 وفي الدول المتوسطة الدخل 60%.

5- مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة:

شكل (٦): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

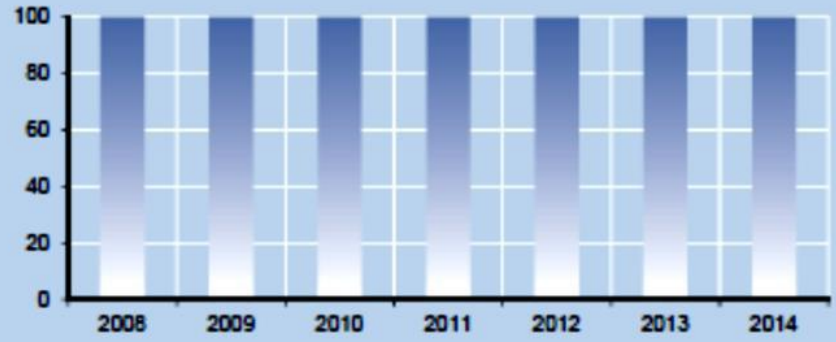

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً، خلال الفترة(2008-2014)، بنسبة % 100 ويرجع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تحلية المياه المالحة من خلال استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر والمياه الجوفية . وهذا يعني تحقق الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 ، قبل الموعد المحدد بفترة طويلة . تتخطى نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة في قطر نظيرتها في الدول المرتفعة الدخل % 99 وفي الدول المتوسطة الدخل التي كانت فيها النسبة % 90 والمعدل العالمي حوالي89%.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.16.

6- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار:

الشكل ١٥: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار(١٥ سنة فأكثر) للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

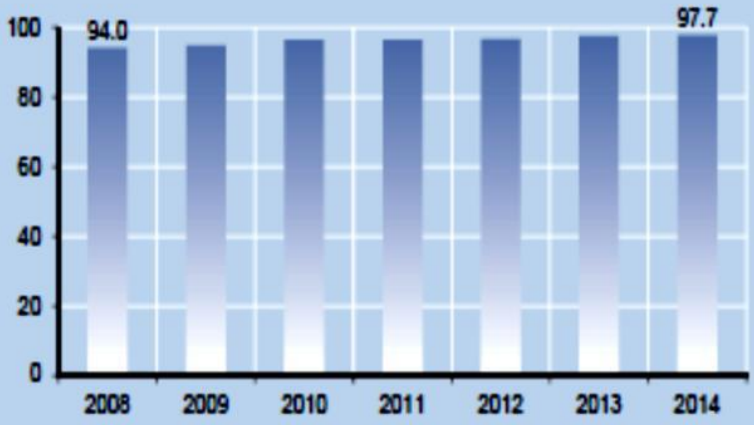

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠.

شهد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار ارتفاعاً مطردا بشكل عام خلال (2008-2014) حيث ارتفع من % 94.0 عام 2008 إلى % 97.7 عام 2014، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي يقارب.1% ويعود الفضل في الارتفاع المستمر لهذا المؤشر إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار؛ وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة. تجاوز مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة في قطر 97.7% نظيره في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة % 94.2 ، وهو بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة % 71.7، وعلى المستوى العالمي81.2% .[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.26.

7- مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية:

الشكل ١٢: التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

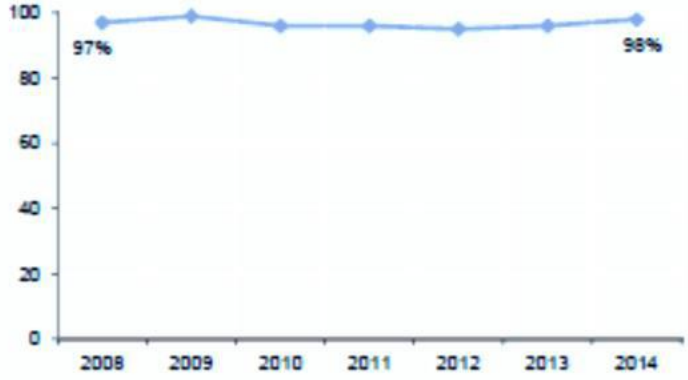

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تعتبر نسبة التلقيح ضد أم ا رض الطفولة المعدية مرتفعة، حيث تراوحت بين % 97 و% 98 خلال الفترة (2008-2014)، ويمكن تفسير ارتفاع النسبة بتبني الدولة برنامج سياسات تؤمن الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة للأطفال، وكذلك بما تقوم به المؤسسات الصحية الشاملة والإعلامية من حملات توعية بأهمية تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية، كشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي (B) والدرن والجدري والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية . تخطى مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في قطر لعام 2014نظيره في الدول المرتفعة الدخل % 95 ، إضافة إلى المستوى العالمي % 79، ناهيك عنه في الدول المنخفضة الدخل76 %.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.23.

المطلب الثالث: المؤشرات بيئية

1- مؤشر المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:

الشكل ٣٦: المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (طن قدرة على استنفاد الأزون)، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

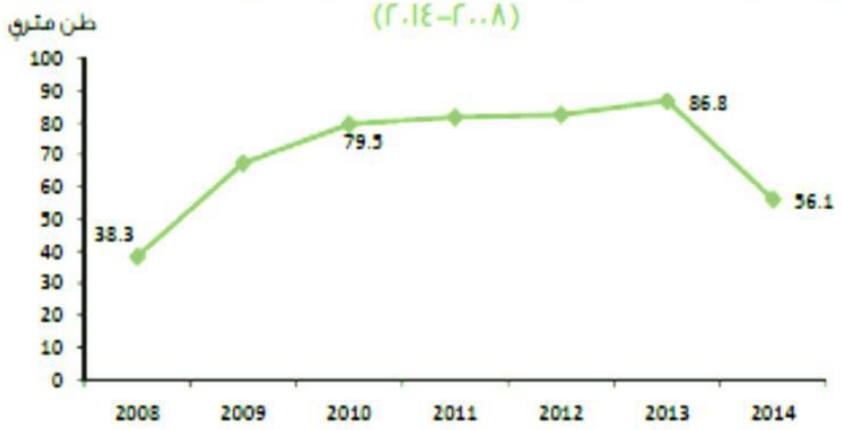

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة

شهد مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظا خلال (2008-2014) الفترة فبعد أن كانت لا تتجاوز 38.3 طن متري عام 2008، بلغت 86.8 طن متري عام2013، ثم انخفضت إلى 56.1 طن متري عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي قدره % 6.3 خلال فترة المقارنة . ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.56.

2- مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة:

الشكل ٣٧: الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ثباتا خلال الفترة (2008-2014)، لأنه لم تحصل زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبصفة عامة لازالت المساحة المزروعة مرتفعة نسبة للظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي.[1]

3- مؤشر استخدام المبيدات الزراعية:

الشكل ٣٨: استخدام المبيدات الزراعية بالكغم/هكتار، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

[1] **المرجع نفسه**، ص.57.

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تدنيا خلال الفترة (2006–2008)، إذ انخفض استخدام المبيدات من 4.4 كيلو غرام / هكتار عام 2006، إلى 3.5 كيلو غرام / هكتار عام 2008، محققاً انخفاضاً بنسبة % 20.5 ، ثم ارتفع ليصل إلى 5.7 كيلو غرام / هكتار في العام 2009 ، وانخفض مجددا إلى2.6 كيلو غرام / هكتار عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره –13.2% خلال –2010(الفترة2002 (وغني عن البيان، فإنه لا توجد علاقة قوية بين استخدام المبيدات الزراعية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك لأن هذه المبيدات تستخدم في الم ا زرع التجارية ولبعض الأنواع من النباتات.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص.58.

المبحث الثاني: تحديات تجربة التنمية المستدامة في قطر والدروس المستفادة منها

المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في قطر

تواجه دولة قطر كغيرها من الدول مجموعة من التحديات التي تقف وراء تحقيق مساعيها فالتنمية المستدامة وتتلخص هذه التحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسيتم صياغة هذا المبحث بذكر كل عامل وما أفرزه من تحديات سواء على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي.

1- التحديات الاقتصادية والسياسية: يمكن استخلاص أهم العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة بقطر والتي خلقت تحديات اقتصادية وسياسية في ثلاثة عناصر: الطاقة الغير متجددة، أزمة الحصار، الوضع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

-1- 1- الطاقة الغير متجددة: يعتمد الاقتصاد القطري على سلعة واحدة ناضبة ترتبط أسعارها وكميات إنتاجها ارتباطا كبيرا بالسوق العالمية والتي بالأساس لا ترتبط بالطلب والعرض بل بسياسات العالمية للدول الكبرى، مما يجعل الدول النفطية غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويعرضها للتقلبات كبيرة. [1]

- من هنا فان المورد أفرز تحديات أهم:

- 1-1-1- **التنويع الاقتصادي:** تتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديا كبيرا في الاقتصاد القطري حاليا ومستقبلا نتيجة لاعتماده الكبير على النفط،[2] مما جعل الدولة القطرية تعول على هذا المورد وتتبع نمط الاقتصاد الريعي النفطي، وتعتمد عليه في تأمين كافة موارد الدولة، مما أدى إلى ضعف قاعدة الابتكار وغياب كبير في مجالات التنمية الأخرى

[1] سايحي إسماعيل، **المرجع السابق**، ص182.

[2] **المرجع نفسه**، ص.183.

كالصناعة والتجارة، والاكتفاء بموردات وعائدات الطاقة الغير متجددة لضخ التنمية والأنفاق الحكومي.

-1-1-2- البيئة الاستثمارية: يعتبر الاستثمار من بين أهم الآليات الاقتصادية التي تعتمدتها قطر تنويع اقتصادها، إلا أن النفط والغاز يخلقان أثار سلبية عليه، فتقلبات أسعار عليهم يجعل قطر تعيش تذبذبا وعدم استقرار في معدلات التضخم، مما ينعكس سلبا على تقدير الحسابات الاقتصادية[1]، والذي بدوره يؤثر على قرارات الاستثمار وخاصة الأجنبية كون النفط والغاز أديا إلى خلق بيئة استثمارية غير مستقرة.

-1-1-3- التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة: يشهد العالم توجه نحو الطاقات المتجددة النظيفة ورغبة جدية في تحويل النموذج الطاقوي المتبع حاليا نتيجة لما خلفه من مشاكل بيئية وأدى إلى اضطهاد موارد الطبيعة، وهذا بدوره يؤثر على اقتصاديات الدول النفطية كونها تعتمد عليه اعتماد كلي، وقطر إحدى هذه الدول حيث يفرض عليها هذا التوجه تغيير سياساتها الاقتصادية والتخلي عن هذا المورد أو على اقل تنويع اقتصادها مواكبة بهذا التطور.

1-2- أزمة الحصار: إن أزمة الحصار الرباعي المفروض على قطر والذي يعود جوهر سببه إلى مواقف سياسية بين دول الخليج مما أفرز تضاد في الأفكار بين دويلات الخليج فأدى بذلك إلى ما عليه العلاقات الخارجية حاليا.

لقد كان للحصار أثار اقتصادية على قطر أهمها:

1-2-1- ضرب المناخ الاستثماري[2]: وذلك نتيجة للحصار نفسه كونه أزمة في المنطقة، وكذلك لمحاولة دول الحصار الضغط بتقلب أسعار النفط والغاز (السعودية) وهذا يؤدي إلى

[1] سامي عبيد التميمي وعدنان فرحان الجوارين، "التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030"، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، ع.38 ، جامعة البصرة، (2018) ص.48.

[2] مجموعة من الباحثين، **حصار قطر: سياقات الأزمة الاقتصادية وتداعياتها** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017) ص.167.

تراجع في مؤشر بيئة الأعمال. وإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة الأعمال التجارية.

1-2-2- تعثر القاعدة المالية: بعد ما فرضته دول حصار من ضغوطات مالية أدى إلى ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية إضافة إلى تخفيض التصنيف الإنتمائي من AA إلى AA-، فضلا عن إعلان قطر الإنفاق من الاحتياطات النقدية لها للأنفاق الحكومي في الأشهر الأولى من الحصار أدى إلى تراجع في قيمة العملة.[1]

1-3- الأمن الغذائي: قطر واحدة من أكثر الدول اعتمادا على استيراد الغذاء في العالم، نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي شاهدته في العقود الأخيرة، إضافة إلى زيادة السكان القانطين جراء هذا الازدهار وهجرة الأشخاص من مختلف العالم لإغراض العمل، مما أدى إلى تغيير العادات الغذائية للمجتمع القطري وإدماج الأطعمة الغربية في نظامهم الغذائي.[2]

يمكن تقسيم الأمن الغذائي على قطاعين:

1-3-1-الزراعة: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في دولة قطر من حيث توفيره لبعض احتياجات من السلع الغذائية،[3] بنسبة تصل لـ 30٪ في 2019، وبالتالي تحقيق جزء من الأمن الغذائي الاكتفاء الزراعي الذاتي إلا انه لا يزال يشكل تحديا اقتصاديا على الدولة.[4]

1-3-2-صناعات الغذائية: تم تحقيق اكتفاء ذاتي قطري في بعض قطاعات الصناعة الغذائية بعد الحصار، والتي تمثل السلع التي كانت تستورد من دول الحصار كالحوم والألبان ، فالألبان منتجاتها ارتفعت من 27٪ إلى 106٪ ، والدواجن الطازجة من 49٪ إلى

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "حصار قطر: الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة"، **المعهد المصري للدراسات**، (2017)، ص.5.

[2] طاهرة العبيد وعبد المنعم حسن، "التحول الغذائي والتنمية في قطر"، **مركز الدراسات الدولية والإقليمية**،(2013) ص.60.

[3] طاهرة عبيد، **مرجع سابق**، ص.61.

[4] الصادق بشير العوض، **تحديات الأمن الغذائي** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص.132.

123٪ ، إلا انه مزال هناك نقص غذائي في البيض ب 32٪ وفي اللحوم الحمراء 84٪ والأعلاف الحمراء ب 54٪. [1]

1-4- الوضع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط: ما تعيشه منطقة الشرق الأوسط من ثورات وأزمات سياسية كقضية فلسطين وسوريا والربيع العربي في العراق ولبنان يفرز تحديات اقتصادية وسياسية لكافة دول المنطقة، وقطر إحدى الدول التي تعني بهذه التحديات في المجال الاقتصادي أدت إلى بيئة استثمارية متوترة وضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي، خاصة لكون موقف قطر لهذه القضايا مضاد لباقي مواقف الدول المجاورة، وهذا ما يشكل خطرا على الأمن القومي القطري وسيادتها، فالحصار المفروض عليها حاليا يعد مساسا بحريتها السيادية إضافة إلى نقطة صغر مساحة قطر الذي يعد عامل ضعف للأمن القومي.

2- التحديات الاجتماعية والثقافية: تم تحديد 5 تحديات رئيسية لقطر في المجال الاجتماعي والثقافي والتي تعد عامل وتحد اجتماعيا وثقافيا.

2-1- **العمالة:** يبرز تأثير قضية العمالة في قطر على ثلاث مستويات، الإسكان، التركيبة السكانية، الهوية القطرية.

2-1-1- الاسكان: لقد أدى النمو السكاني في قطر والناجم عن تدفق العمالة الوافدة إلى إحداث ضغط في القدرة العمرانية نتيجة صغر حجمها إضافة إلى تمركزها في مدن معينة دون غيرها فأدى بذلك إلى التمركز العشوائي العمراني حيث تشير الإحصائيات إلى تقليص حجم السكان المواطنين إلى 20% لصالح السكان الوافدين،[2] ومن المحتمل زيادة هذه النسب بسبب قانون العمل القطري الجديد وإلغاء نظام الكفالة بـ2020/9.

[1] "التصنيع الغذائي: الفرص والتحديات" 2020/09/21 www.m.a.alarab.qa.com

[2] عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص.140.

2-1-2- التركيبة السكانية: لقد ساهمت العمالة في قطر بإحداث فجوة وخلل كبير في التركيبة السكانية، والتي بالأساس تعاني من انخفاض المعدل السكاني للمواطنين القطريين بمعدل3.2% عام 2009، [1] وأدت بذلك إلى اضطراب نسبة النوع والتركيب العمري في المجتمع القطري.

2-1-3- أزمة الهوية: وتعد أخطر تحدي اجتماعي وثقافي تفرزه العمالة الوافدة حيث تبرر مخاوف على الهوية العربية الإسلامية الحضارية دينا وعرفا، حيث أصبحت العمالة أقلية من سكان قطر لها حقوق اجتماعية المتمثلة في حرية التدين وحق ممارسته على الأرض، مما يؤدي إلى نسيج مختلط من الأديان على أرض قطر، وغيرها من الحقوق الاجتماعية كالتعليم والصحة وليس مستبعد مطالبة هذه الأقلية بحقوقها السياسية والتي قد تؤدي للتأثير على طبيعة النظام القطري الذي يعتبر إلى حد كبير نظام سلطوي وبالتالي مس الاستقرار السياسي لدولة قطر، دون أن ننسى مشكلة الفقر التي تطرحها الأقلية دون السكان القطريين.

2-2- معدل نمو السكان القطريين: شهد معدل النمو السكاني للمواطنين انخفاض في السنوات الأخير من 3.9% إلى 3.2% وذلك بالرغم من بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة مما أدى إلى خلل في التركيبة السكانية وهذا الوضع يحتاج إلى وضع سياسات طويلة الأمد للمحافظة على معدلات مرتفعة من النمو الطبيعي للسكان الأصليين.[2]

2-3- الوعي الاستهلاكي للمجتمع القطري: عرف الوعي الاستهلاكي على أنها عملية ترجمة للمعلومات والحقائق الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية موجهة نحو المجتمع

[1] طاهرة العبيد، **مرجع سابق**، ص.29.

[2] سايحي اسماعيل، **مرجع سابق**، ص. 179.

من أجل تحويلها إلى أنماط سلوكية صحيحة،[1] وتسعى معظم الدول إلى رفع الوعي الاستهلاكي خاصة الموارد الطبيعية.

وقطر تعد من بين الدول التي تضع هذا الهدف وتبرمج له عبر استراتيجيات مخططة، فقد عملت قطر إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية للمجتمع القطري ورفع ثقافة الاستهلاك الرشيد لهذه الموارد خاصة المياه، ولا يخفى أن قطر قد حققت نسبة مقبولة في ترشيد استهلاك المجتمع للموارد الطبيعية إلا أنها لازالت تواجه تحديات ويعود السبب لنقص الوعي المجتمعي القطري وبطئه في الاستجابة.

2-4- التحول إلى اقتصاد المعرفة: على الرغم من مبادرات الإصلاح والتطوير وما رافقها من إجراءات تصحيحية في قطاعي التعليم وسوف العمل في قطر من خلال استراتيجيات التنمية المستدامة، فإنها لم تتمكن بعد من موائمة بين مخرجات التعليم وحاجات اقتصاد المعرفة، ذلك أن معضلة التعليم الرئيسية في قطر في عدم اتساق مخرجات التعليم وعدم توافقه مع متطلبات التعليم العالي لاقتصاد المعرفة القائمة على التكنولوجيا، والذي بدوره يشكل صعوبة وتحد في موافقة متطلبات الاقتصاد وسوق العمل وعلى الرغم من بلوغ النسبة المرجوة 65-75% من القطريين الحاصلين على تخصصات في اقتصاد المعرفة مازال هناك الكثير من الجدل حول جودة المخزون التراكمي للمواطنين ونوعيته في تخصصات اقتصاد المعرفة وحول القدرة التنافسية لهم في سوق العمل خاصة وأن المحتكر لهذا السوق أجانب وذات قدرة عالية.[2]

[1] وهيبة ياليشاني ومحمد فرحي، "دور الوعي الاستهلاكي في ترشيد سلوك المستهلك"، 21-09-2020 www.asjp.cerist.dz

[2] هند عبد الرحمان المفتاح، "دراسات: التعليم العالي وسوق العمل في قطر الواقع والآفاق"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، (2017) ، ص.1.

3- التحديات البيئية:

3-1- الأمن المائي: تقع دولة قطر كغيرها من دول الخليج في منطقة مجهدة مائيا بسبب محدودية مصادر المياه الجوفية وانعدام البحيرات والأنهار والمصادر السطحية من ناحية وضعف كفاءة استخدام المياه وضآلة الإمدادات المائية من ناحية أخرى، وقد ارتفع الطلب على المياه خلال العقد الأخير نتيجة تسارع النمو السكاني وتكثيف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والازدهار الاقتصادي و التطور الحضاري وتغير نمط الحياة و زيادة الإنتاج الزراعي.

فقر من الدول التي تتصف بشح الأمطار التي يقدر معدلها السنوي نحو 76ملم و تنعدم فيها الأنهار، فهي لا تعتمد على المياه السطحية بل تعتمد بشكل كبير في إنتاجها للمياه على المياه الجوفية لأغراض الزراعة 36%، وعلى تحلية مياه البحر54%، للأغراض المنزلية والتجارية والحكومية و الصناعية و على المياه العادمة المعالجة 10% لري الحدائق العامة وزراعة الأعلاف و حفر الآبار الجوفية[1].

ونظرا لتزايد الطلب المحلي على المياه والناجم عن استمرار النمو السكاني والتزايد المضطرب في التحضر، والتجول في الأنماط المعيشية الناجمة عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعتين فان هناك احتمال مواجهة خطر استنزاف الموارد المائية الغير المتجددة وارتفاع تكلفة الموارد المائية المتجددة مما يؤثر على صحة الإنسان والنظم البيئية.[2]

و تعد قطر من الدول التي تعاني من وضع مائي حرج، إذ يبلغ إجمالي المخزون من المياه الصالحة للشرب حوالي 1.1 مليون م^3 يتم تخزينها في مستودعات أرضية وعلوية وأبراج المياه، ويمثل ذلك حاجة السكان لمدة قصيرة، ويبلغ معدل نصيب الفرد من المياه لعام 2015 حوالي 675 لتر/اليوم، وهو معدل يفوق نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] سايحي اسماعيل، **مرجع سابق**، ص.180.

[2] **المرجع نفسه**، ص.181.

والذي يبلغ 575 لترا/ اليوم، غير أن هذا المعدل في تصاعد مستمر نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها قطر للوصول إلى تحقيق رؤية 2030.[1]

وقد أدى الأمن المائي في قطر إلى ظهور تحديات يستوجب علاجها من طرف صانعي القرار وهي:

3-1-1- الاستهلاك الغير مستديم للمياه: إن هذا الاستهلاك غير المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية مقرونا بالإفراط في استغلال موارد المياه الجوفية موارد المياه الجوفية الغير المتجددة، حيث يتجاوز معدل السحب السنوي للمياه الجوفية معدلات إعادة التغذية الطبيعية، وقد أدى إلى الاعتماد المتزايد والمكلف على تحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة للتغلب على العجز في المياه العذبة.

3-1-2- آثاره السلبية على قطاع الزراعة: تجد قطر نفسها تعاني من تحديات في قطاع الزراعة، يرتبط ارتباط وثيق بعامل الأمن المائي، حيث إن اختارت قطر النهوض بقطاع الزراعة فإنها تواجه ارتفاع في الطلب على المياه الزراعية والذي يؤدي إلى نقص في مياه الري وتدني ونوعيتها أي قلة مصادر المياه العذبة، وإذ ما تغاضت قطر عن القطاع الزراعي الذي يعاني من مجموعة تحديات أهمها محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وسوء حالة ونوعية التربة والظروف المناخية القاسية لقطر، أي محافظة قطر على مواردها المائية، فإنه ينتج ركود في القطاع الزراعي وبالتالي نقص في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى اعتماد قطر على استيراد غذائها والذي ينتج تحديا اقتصاديا.

3-2- النمط التنموي المعتمد في قطر: تشهد قطر تنمية شاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ضمن إطار رؤية الوطنية 2030، والتي تعتمد فيه قطر على الموارد المائية كمحرك لعجلة التنمية والمتمثلة في النفط، الغاز، المياه، بالإضافة إلى

[1] عبد الجليل الصوفي، "الأمن المائي المستدام في دولة قطر، التحديات و السياسات" 2020/09/21
www.researchgate.net

تداعيات الحصار عليها والذي كان أحد حلول الزيادة في القدرة الإنتاجية إلى 100 مليون طن، مما أدى إلى بروز تحديات في قطر وهي:

3-2-1- استنزاف الموارد الطبيعية: ما ذكرناه سلفا من النموذج التنموي المتبع في قطر أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية من الماء إلى النفط والغاز وغياب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد الذي سببه الأول النموذج المتبع والثاني نقص وعي المجتمع لاستهلاك المورد الطبيعي "المياه" مما يؤدي إلى معيقات في الإرادة السياسية لترشيد الموارد الطبيعية.

3-2-2- التغيير المناخي: أدى اقتصاد قطر النفطي إلى مشاكل بيئية أحدها التغيير المناخي نتيجة زيادة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، والذي ارتفع في الآونة الأخير لزيادة الإنتاج النفطي.[1]

3-2-3- التلوث البيئي: يعد التلوث أحد القضايا الخطيرة في قطر نتاجا للنمط التنموي المعتمد، فقطر احتلت المرتبة الثانية في تلوث الهواء سنة 2014 من جهة، والتلوث الناجم عن النفايات من جهة أخرى، رغم أن قطر أولت اهتمام لقضايا البيئة إلا أنها لازالت تواجه تحديات جراء النموذج التنموي الذي يهدد الاستدامة البيئية.

3-2-4- الأزمات البيئية العالمية: يتعرض العالم للأزمات بيئية منها الدائمة ومنها المؤقتة والمفاجئة، والتي لا يكون مبرمجا لها أو تم وضع سياسات لتحديها مثل الكوارث الطبيعية، التي أخرها حرائق استراليا التي خلفت خسائر مادية وقتلى من البشر والحيوانات، ومنطقة الخليج العربي حيث تقع قطر، تتأثر بهذه الأزمات، إضافة للأزمات الطبيعية كالعواصف والفيضانات كونها تطل على محيط الخليج العربي.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "**التدهور البيئي: الأسباب و النتائج مع الإشارة للعام العربي**" 2020/9/31

المطلب الثاني: الدروس المستفادة من النموذج التنموي لقطر في التنمية المستدامة «بالإسقاط على الحالة الجزائرية والمقارنة بينهما»

من خلال ما سبق ذكره من انجازات ومستويات العملية المستدامة في قطر، يركز هذا المطلب على اسقاط تلك الاستراتيجيات والإنجازات على واقع التنمية المستدامة في الجزائر استنادا إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والاستراتيجيات المعمول بها ونتائجها لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم مقارنة بين وضع التنمية المستدامة في الجزائر وقطر واستخلاص توصيات للجزائر مما يمكن الاستفادة به من تجربة قطر لتحقيق النموذج التنموي المستديم.

1- واقع التنمية المستدامة في الجزائر: تقع الجزائر في شمال إفريقيا، وتبلغ مساحتها 2381741ك/م، وهي الأكبر إفريقياً والعاشرة عالميا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ عدد سكان الجزائر 42.2 مليون نسمة، ينقسمون على 75% عرب و25% أمازيغ، يعتنقون الديانة الإسلامية بنسبة 99% واللغة الرسمية للجزائر هي اللغة العربية.[1]

وتمتلك الجزائر موارد عديدة أهمها الطاقة بنوعيها المتجددة والغير متجددة، إلا أن الطاقة الغير متجددة هي عمود الاقتصاد الجزائري حيث تحتل الجزائر مرتبة 16 من حيث احتياط النفط والتاسعة في احتياط الغاز الطبيعي، أيضا تحوي الجزائر موارد معدنية متعددة ولديها مناجم كبيرة من حيث الاحتياط من بينها منجم غار جبيلات ومشري عبد العزيز(35 مليار طن من الحديد)، ومنجمي تيراك وأمماسة بـ13700 طن من الذهب.

وتقر إمكانيات المائية للجزائر بـ 20 مليار متر مكعب 75% منها قابل للتجدد، أما الثروة الحيوانية السمكية تقدر بـ220 ألف طن وإنتاج حيواني جيد.

من الإمكانيات الجغرافية والطبيعية ننتقل للاستراتيجيات الوطنية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بتوظيف هاته الموارد كقاعدة أساسية لتحريك عجلة التنمية، وقد عرفت الجزائر ثلاث استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

[1] موقع ويكيبيديا، "معلومات عن الجزائر" 2020/09/24 www.//ar.wikibedia.org .

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001-2004: تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات وأنشطة الإنتاج الفلاحي، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية المحلية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرفقة للإصلاحات الهيكلية قصد الإندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية المكثفة، وقد بلغت قيمة هذا البرنامج 525مليار دج أي ما يعادل 7مليار دولار.[1]

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009: جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي التي شرع تطبيقها في 2001، وقد اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وهدف إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي، الأمني.
- ترقية الخدمات العمومية وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي بتنويع الاقتصاد والتقدم نحو اقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيا الإتصال.[2]

3- المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014): يندرج هذا المخطط ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، استلزم البرنامج قيمة 21214مليار دج تم تقسيمها على:

أ. استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجار للبنى التحتية بقيمة 9700مليار دج.

ب. تخصيص حوالي 110534مليار دج للمشاريع الجديدة ارتكزت على:

- **التنمية البشرية:** بقيمة 1000مليار دج موزعة على قطاع التعليم والتربية والتكوين والصحة وقطاع الطاقة والمياه والشؤون الدينية والشباب والرياضة وقطاع الثقافة والإتصال.
- **تحسين الخدمة العمومية:** بقيمة 379مليار دج بقطاع العدالة.
- **قطاع الأشغال العمومية وتطوير البنى التحتية:** بقيمة 6447مليار دج.

---

[1] بوفنش وسيلة، "دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال 1990-2016" 2020/09/22 www.asjp.cerist.dz

[2] خطاف ابتسام وغياط شريف، "التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات"، 2020/09/22 www.asjp.cerist.dz

- **قطاع الري:** يتضمن التزويد بالمياه الصالحة للشرب والري وكذلك رفع عدد السدود الوطنية.
- **الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية:** بقيمة 895مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.[1]

مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر حسب مؤشرا 2015: سيتم العرج على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

1- المؤشرات الاقتصادية:[2]

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** قدر نصيب الفرد لسنة 2015 بـ41327 في السنة بمعدل نمو 1.79.
- **الميزان التجاري:** بلغت صادرات المحروقات 2015 بـ33081 مليون دولار والسلع الأخرى بـ2057 مليون دولار أما واردات بـ51646 مليون دولار أي نسبة عجز في الميزان التجاري بـ16508-.
- **معدل التضخم:** بلغت نسبة التضخم 3.79 في سنة 2015.

2- المؤشرات الاجتماعية:

- **معدل البطالة:** بلغ معدل البطالة 11.2% لسنة 2015.
- **مؤشر التنمية البشرية:** بلغ 0.745.
- **مؤشر منسوب المياه للفرد:** بـ83.6 %.
- **مؤشر الصرف الصحي:** بلغ 87.6%.

3- المؤشرات البيئية:

- **انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لسنة 2014:** 134.1ك/طن.
- **نصيب الفرد من الأراضي المزروعة:** 0.19 هكتار لكل شخص.
- **نصيب الفرد من الموارد المائية:** بـ288.95 مترا^3 سنويا.

---

[1] موقع ويكيبيديا، "معلومات عن الجزائر"، 2020/09/22 www.wikipedia.com

[2] خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في قطر-دراسة تحليلية الفترة 1992-2015، **مجلة دراسات اقتصادية**، م.5، ع.1، جامعة عبد الحميد المهري، قسنطينة، (2018)، ص ص. 78-88.

2- المقارنة بين قطر والجزائر في النمط التنموي المتبع لتحقيق التنمية المستدامة ونتائجها:

ستبنى المقارنة على معيارين : الإمكانيات، الاستراتيجيات والإنجازات والمؤشرات، ومن ثم استخلاص نتائج المقارنة وما يمكن الاستفادة منه من تجربة قطر في الجزائر.

أولا: الإمكانيات: يعتبر الموقع الاستراتيجي لكل من الجزائر وقطر موقعا مهما وجسر واصل بين الدول، إلا أن الجزائر تتفوق على قطر بالحجم والذي أعطى للجزائر امتيازات إضافية على قطر من بينها عدد السكان الذي يمثل فيه مسبة سكان قطر2% فقط من سكان الجزائر وتتماثل كل من الجزائر وقطر في القومية العربية والدين الإسلامي واللغة العربية.

أما بالنسبة للموارد في كلتا الدولتين غنيتين بالطاقة الغير متجددة إلا أن قطر تفوق نظيرتها الجزائر بالترتيب حيث تحتل الجزائر في النفط مرتبة 16 وقطر 14 والغاز الجزائر9 وقط 3 عالميا، وأيضا كلتهما غني بالطاقة المتجددة "الطاقة الشمسية"، كذلك الدولتان تحويان على ثروة المعادن إلا أن الجزائر تتفوق على قطر باحتوائها على أكثر من ثلاثين معدن، أما بالنسبة للثروة المائية فقطر تعاني من شحاحة المياه بالنسبة للجزائر، إلا أن سياسات الدولة القطرية في المياه جعلت من الفرد القطري يتفوق على الفرد الجزائر في نسبة الفرد من المياه والفرق بينهما يصل إلى 200م^3، وكذلك تتفوق الجزائر من ناحية الثروة السمكية والمرجان من حيث الانتاج بالنسبة لعدد سكانها يمثل 40% من انتاج الجزائر والذي يتفوق على قطر من ناحية السكان والمورد البشري، إلا أن الجزائر تتفوق بالثروة الحيوانية وتربية المواشي وتحتل المركز الثالث وراجع ذلك إلى وفرة الأراضي الصالحة لتربية المواشي دون وجودها في قطر، إضافة إلى المناخ القاسي لدولة قطر.

من خلال الإمكانيات نلاحظ أن الجزائر تتفوق على قطر في العديد من نقاط القوة إلا أن فرق السياسات جعل قطر تستغل مواردها بطريقة مثلى وتعالج تحدياتها ونقاط ضعفها باستراتيجيات ناجحة وإن كانت مكلفة، كذلك نلاحظ أن الجزائر لا تستغل كافة إمكانياتها وتوظفها في عملياتها التنموية.

ثانيا: استراتيجيات التنمية المستدامة ونتائجها:

المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة في الجزائر وقطر يرى أن استراتيجيات كلا البلدين جيدة لحد ما، حيث حدد كليهما غايات هادفة تحقق التنمية وتستديمها، إلا أنه يوجد فرق جوهري من ناحية التخطيط، فقطر تعتمد التخطيط الاستراتيجي المحدد بالزمن، أي خطة طويلة المدى ومتوسطة المدى وأهداف حالية، مما يجعل قطر صاحبة رؤية مستقبلية واضحة، أم الجزائر فخططها تعتبر مؤقتة دون إطارٍ زمني ضابط لكل هدف معين، كذلك فإن السياسات الجزائرية تعتبر عامة ولا تحمل التخصيص لمجالات التنمية المستهدفة مما يؤدي إلى غياب آليات تطبيقية واضحة سوى اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

أما من ناحية تنفيذ هذه الاستراتيجيات فإن قطر تفوقت رغم تحدياتها الكبرى ابتداء من صغر مساحتها وتعداد سكانها القليل ومشاكل أمنها المائي والغذائي وغيرها من التحديات إلا أنها تمكنت من تنفيذ خططها التنموية وتحقيق نموذج تنموي مستديم ناجح، وقد استطاعت استثمار عائدات الطاقة الغير متجددة بآلية عقلانية وضخها لقطاعات التنمية الأخرى أهمها الصناعات البتروكيمياوية والاستثمارات وكذلك تطوير القطاعات الطاقوية النظيفة من خلال الغاز المسال وبذلك تحقيق هدفين تنويعها الاقتصادي، والخروج من النمط التنموي الريعي مما يحقق استقرار الاقتصاد القطري وضمان المستوى المعيشي العالي للشعب القطري وساهمت سياسات الدولة القطرية في تمكين القطاع الخاص والمدني بالمشاركة كفواعل أساسية للعملية التنموية حيث كان لهما بصمة في إنجاز هاته الاستراتيجيات ما رفع الوعي لدى المجتمع القطري بمستقبل ورؤية قطر 2030، فقد تم ذكر الدراسة سابقا لأهم انجازات قطر في التنمية التي تباينت من مشاريع بنى تحتية إلى مشاريع طاقة نظيفة وغير متجددة وصولا بمبادرات توعية الشعب القطري وبذلك تحقيق مؤشرات رائدة في التنمية المستدامة عربيا وعالميا.

أما الجزائر فإن ثغرة الاستراتيجيات لم تكن في التشريع بل في التنفيذ، فد حددت وضخت الجزائر مشاريع التنمية بمبالغ جيدة إلى حد، توزعت على مختلف القطاعات إلا أن واقع تنفيذ هذه المشاريع شابه الفساد، التي من بينها مشاريع البنية التحتية كمشروع طريق شرق غرب الذي حدد له مبلغا جيدا للإنشاء إلا أنه تم اختزال ميزانية هذا المشروع وإنشائه بربع المبلغ المحدد له، مما نتج عنه فضيحة عالمية تداولتها الصحف في الإنشاء بمقارنة

المبلغ المشروع له مما ساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم وتراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وزيادة نسب البطالة بشكل مخيف مما أدى إلى مؤشرات متدنية في التنمية المستدامة تتراجع فيها مؤشر مكافحة الفساد وترتفع فيها نسب البطالة والتضخم والفقر.

وما يمكن استخلاصه من تجربة قطر والاستفادة منه في النموذج الجزائري هو:

- اتباع آلية الحكم الراشد ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية التي تعتمدها قطر.
- الاستفادة من عائدات الطاقة لضخ القطاعات الانتاجية الأخرى.
- تمكين القطاع الخاص كشريك اقتصادي في عملية التنمية.
- التخطيط الاستراتيجي وتخصيص العمل لكل فاعل من فواعل التنمية.
- الاستفادة من تجربة قطر في الغاز المسال التي أصبحت صاحبة المركز الأول عالميا فيه.
- الاستفادة من آلية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة كالثروة السمكية.
- تبني مبادرات توعية الشعب القطري ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك في الجزائر.
- الانتقال الطاقوي وتصدر الدول الغنية لهذا المورد فقطر تسعى بكل جهودها لتحقيق التقدم والريادة في هذا المجال.
- تطوير التكنولوجيا وترقية الخدمة العمومية والتحول نحو الرقمنة التي تعتبر الجزائر متأخرة جدا عن ركب الدول نحو هذا التوجه.
- توجه الجزائر نحو الاستثمار بخلق بيئة استثمارية تماثل بيئة قطر المركزة على حقوق المستثمرين.
- تحقيق الأمن الغذائي والمائي الذي تسعى له قطر رغم إمكانيتها البسيطة طبيعيا والتي لا وإن كانت لا تزال محاولة إلا أنه رصد تطورات كبيرة في هذا المجال والذي تعاني الجزائر منه سوى على مستوى الغذاء أو الماء، وذلك بالاستفادة من آليات قطر وتحقيق هذا الأمن.

ختاما فإننا نأمل بأني ترتقي مستويات التنمية المستدامة في الجزائر التي لا زالت تعاني أزمات عديدة في كافة مستوياتها، من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة عربيا وقطريا وعالميا والنهوض بواقع المجتمع الجزائري والسير به نحو التنمية والمستوى المعيشي المرموق.

خاتمة

لقد قطعت قطر شوطا كبير في مسيرتها لتمكين روائع التنمية المستدامة، بانتهاج استراتيجيات محكمة ورشيدة تترجم واقع المجتمع القطري وقيمه وتطلعاته، وتسعى بذلك إلى تحويل قطر بحلول 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق الاستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لمواطنيها جيلا بعد جيل.

فقطر كانت في طليعة الدول التي تبنت برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووضعت الرؤية الوطنية 2030 "كإطارا" علميا لطموحات قطر واشتملت على أهداف تتضمن ازدهارا مستداما للأجيال القادمة .

وما تقدم في الدراسة من فصول ستعرض آليات و طبيعة التجربة القطرية و التي شهدت تطورا من انطلاق الرؤية الوطنية سنة 2008 من خلال استراتيجية التنمية الأولى 2011-16-20 واستراتيجية التنمية الثانية 2018-2020 وقد حرصت قطر على مراعاة خصوصية التجربة القطرية التي مزجت بين النسق القومي للمجتمع القطري، دون العزوف عن الارتقاء بأداء الدولة والمجتمع إلى مستويات تحاكي مقاييس التنمية العالمية المستديمة.
وتتطلع قطر لتحقيق مؤشرات رائدة في مجال التنمية بحلول 2030، وما سبق وتقدم من مؤشرات في الاستراتيجية الأولى يعتبر مقبولا جدا وأصبحت من خلاله قطر نموذجا ناجحا قطريا وعالميا في التنمية المستدامة.

وقد حققت قطر هذا المستوى من التطور، كونها شرعت لاعتماد آلية الحكم الراشد كسبيل لتحقيق استدامة تنميتها، وتم تجسيد مبادئ الحكم الراشد ابتداء من المشاركة الوطنية لكافة طبقات وقواعد المجتمع القطري وسيادة القانون في طور تنفيذ عملية التنمية وصولا لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية.

فقطر دولة رائدة عربيا في مكافحة الفساد وقد حققت مؤشرات مثالية في محاربة الفساد، ويعود كل ذلك إلى قيادتها السياسية الرشيدة، فمنذ استلام الأمير شيخ تميم بن حمد أل ثاني وحكومته وقطر تشهد تقدما وتغييرا في سياستها التنموية، فهي تحتل المرتبة الأولى في الغاز المسال ولها تجربة ناجحة مع الغاز الطبيعي واستغلاله، وكذلك توجهها نحو التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات بداية من الاستثمارات الأجنبية و ختاما بالصناعات البتر وكيميائية والغذائية، خاصة بعد الحصار الذي فرض عليها، والذي كان من المتوقع أن يكون

تحديا يعرقل مسار التنمية في قطر، إلا أنه ترجم إلى نجاحات عديدة، مما دل على رشادة القيادة السياسية القطرية في حل المشاكل بآلية عقلانية.

وتعاني قطر كغيرها من الدول تحديات وعراقيل تقيد تقدمها في مسار التنمية المستدامة أهمها النظام الاقتصادي الريعي، الأمن المائي والغذائي، إلا أن قطر تسعى بطرق متعددة لتأمين أمنها المائي والغذائي وتحقيق تنوع اقتصادي وبذلك نموذج اقتصادي متنوع.

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. ابن منظور، "**لسان العرب**"، (بيروت: دار الصادر، 1999).

2. أحمد عبد اللطيف الجدع، **تاريخ تميم وأسبابها** (عمان، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2008).

3. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع المدني في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة** (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013).

4. اندروهيود، **مدخل إلى الايديولوجيات السياسية**، تر: محمد صفار(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

5. العجمي ضاري ناصر، **الأبعاد البيئية لتنمية المستدامة** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1892).

6. الصادق بشير العوض، **تحديات الأمن الغذائي** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).

7. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** (عمان: دار الأهلية للنشر، 2003)

8. تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2006).

9. جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر 1995-2003** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014).

10. حسن بن إبراهيم المهندي، **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والآفاق** (قطر، اللجنة الدائمة للسكان، ط1، 2008).

11. خالد مصطفى قاسم، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**(القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007).

12. دوجلاس موسشيث، **مبادئ التنمية المستدامة** ، تر: بهاء شاهين (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000).

13. دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي "إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2011-2016، (الدوحة، شركة الخليج للطباعة والنشر، نوفمبر، 2016).

14. دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، إستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 (الدوحة، شركة الخليج العربي للنشر، 2019).

15. دولة قطر، الدستور الدائم2005.

16. رداد عبد الرحمن، **المؤشرات البيئية كجزء مؤشرات التنمية** (ليبيا: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2009).

17. زهير المخ، **قطر: دراسة في السياسة الخارجية** (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

18. سعد طه علام، **التنمية والدولة**، (السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004).

19. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية، المركز العلمي للدراسات السياسية** (عمان: 2013).

20. صائب عبد الله الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها** (الأردن: ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع).

21. عامر الخضير الكبيسي وآخرون، دراسات **حول التنمية المستدامة** (الرياض: دار جامعة نايف، 2015)

22. عامر خضير الكبيسي وآخرون، **دراسات حول مداخل التنمية المستدامة** (الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 2019).

23. عبد الله بن جمان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة** (الرياض: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، 2007).

24. عبدالله خباية، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة** (مصر: جامعة الاسكندرية، 2009).

25. عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني (القاهرة: الدار المصرية البنانية، 1996).

26. عبد العزيز بن محمد آل ثاني، **السياسة الخارجية القطرية، 1995-2005** (الدوحة، دار الشرق، 2005).

27. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003).

28. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليبها وخططها وأدوات قياسها**(الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007).

29. فتحي محمد أيو عيانة، **دراسات في علم السكان** (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1984).

30. مجموعة من الباحثين، **حصار قطر: سياقات الأزمة الاقتصادية وتداعياتها** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

31. محمد أزهر السماك و نعمان دهش العقيلي وازاد محمد أمين، **جغرافيا الموارد المعدنية للعراق والوطن العربي**(بغداد دار الكتب للطباعة والنشر، 1982)

32. محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة في الجغرافيا العلاقات السياسية الدولية** (مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010).

33. محمد صادق إسماعيل، **الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات** (القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2011).

34. محمد عبد البديع، **الاقتصاد البيئي والتنمية** (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع،2006).

35. محمود سمير الزنيتي، **السياسة الخارجية القطرية: اتجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2012**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

36. محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

37. مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر التوزيع، ط1، 2017).

38. مفيد كاصد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010).

39. مايكل روس، **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، تر: محمود هيثم النشواتي،(قطر، منتدى العلاقات العربية الدولية 2014).

40. مجموعة من المؤلفين، **تجربة الحكم الرشيد في قطر، روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي(1995-2013)** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2018).

41. موسوعة مؤلفين، **قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليج العربي** (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

42. نجيب عيسى **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982).

43. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة في دولة قطر: انجازات وتحديات** (قطر: اللجنة الدائمة للسكن، 2008).

44. نوزاد الهيتي عبد الرحمن، **التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات**(أبو ظبي: مركز دراسات الإمارات، 2018).

45. نهى خطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية** (مصر: مركز الدراسات واستشارات الإدارة، 2000).

46. وكالة المخابرات المركزية ، **كتاب حقائق العالم**، (الولايات المتحدة الأمريكية، 2014).

47. يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

48. يوسف حلباوي وعبده خرايشة، **نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة** (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 2002).

ثانيا: الدوريات

أ. المجلات

49. أثير عبد الواحد، " دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **مجلة الدراسات الدولية**، ع. 43، جامعة بغداد، (2010).

50. الجودي طاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات" ، **مجلة الباحث**، ع.16 ،(2016).

51. بوسالم أبو بكر وبوفنش وسيلة،" التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة النماء للاقتصاد والتجارة**، م. 2، ع. خاص، (2008).

52. بن حاج جيلالي ومغراوة فتيحة، "التنمية المستدامة بين الطرح "النظري والواقع العملي– دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،ع. 11، جامعة البليدة2 (الجزائر).

53. حسن عبد الله، "الغاز الطبيعي رقود الغد بانتظار سياسة منسقة عربيا،" **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، م.1، ع.2، (1999).

54. خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في قطر–دراسة تحليلية الفترة 1992–2015، **مجلة دراسات اقتصادية**، م.5، ع.1، جامعة عبد الحميد المهري، قسنطينة، (2018).

55. دولة قطر، وزارة الطاقة والصناعة، **الصناعة القطرية** ، ع.119(2014).

56. رحالي جميلة،" التنمية في ظل المتغيرات العالمية"، **مجلة معارف**، ع.17 (2014).

57. زوخي فيروز وأساعد رضوان، "إشكالية التنمية المستدامة وتحدياتها"، الجزائر، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م.1،ع.خ ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، (2018).

58. سامي عبيد التميمي وعدنان فرحان الجوارين، "التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030"، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، ع.38، جامعة البصرة، (2018).

59. سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط" ، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 43،(2011).

60. صبحي صالح محمد الدايني، "تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم" ، **مجلة كلية التربية الأساسية**، ع. 43، جامعة المستنصرية، (2005).

61. طاهرة العبيد وعبد المنعم حسن، "التحول الغذائي والتنمية في قطر"، **مركز الدراسات الدولية والإقليمية**،(2013).

62. عبد الحافظ الصاوي، "حصار قطر: الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة"، **المعهد المصري للدراسات**، (2017).

63. عبد القادر بن حمود القحطاني،" التطور التاريخي لقوانين حماية البيئة في دولة قطر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.9 ، ع.1، جامعة قطر،(2020).

64. عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، تجربة دولة قطر في صناعة الغاز الطبيعي وإمكانية الاستفادة منها في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، ع.9، جامعة واسط، (2013).

65. عدنان كاظم جبار الشيباني و سارة جبار كريم الغزرالي، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة أوروك**، م.9،ع.4، جامعة المثنى، (2016).

66. علي خليفة الكواري،" دستور قطر: ملامح ديمقراطية مع رجاء التنفيذ، قطر "، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**،ع.17، (2013).

67. غربي محمد، "الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها"،، **مجلة المفكر**، ع.10 ، (2014).فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع. 11 ، (2014).

68. فاطمة مساعيد، "مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.5، جامعة ورقلة،(2011).

69. محمد باقر نجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، الدوحة، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، م.1، ع.3، (2013)

70. محمد علي حمود، "دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، **مجلة العلوم السياسية**،(جامعة الكركوك)

71. مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، ع.26، جامعة باجي مختار،الجزائر،(2010).

72. مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، ع. 7 ، (2010).

73. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،" مؤشر الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**، ع.430 ،(2006).

74. هاشم مرزوك الشمري و عمار محمود حميد،" مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة"، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.'**، ع.1، جامعة كربلاء،(2009)

75. هند عبد الرحمان المفتاح، "دراسات: التعليم العالي وسوق العمل في قطر الواقع والآفاق"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، (2017).

76. هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع.9، جامعة الوادي، (2014).

ب. التقارير:

ت.الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، ملحق(29).

77. التنوع البيولوجي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة بدولة قطر، تقرير وطني.

78. بنك قطر للتنمية، التقرير السنوي لسنة2014.

79. تقرير التنمية البشرية 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

80. خالد شمس محمد عبد القادر، "قطر المستقبل استراتيجية التميز المصون بالحماية والأمان"، كلية الإدارة والاقتصاد، موقع جامعة قطر، 2018.

81. تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

82. مجموعة من المؤلفين، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية** (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، 2019).

83. موقع جامعة محمد بن خليفة، "تحقيق الشراكة بين القطاع الخاص لدولة قطر وشركات المقاولات الأجنبية في دولة قطر".

84. دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، 2014.

ثالثا: الرسائل والمداخلات

أ. رسائل:

85. إسماعيل سايحي، "التنمية المستدامة في دول الخليج دراسة حالة دولة قطر"، مذكرة مقدمة لنيل درجه الماستر في العلوم السياسية (الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية،2017).

86. العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(سطيف، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية، 2011).

87. بن بكاي أمال، " التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية،" مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع السياسي(الجزائر،جامعة محمد لمين دباغين، كلية علم الاجتماع، 2017).

88. بلحيرش عبد الحق، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر بالعلوم السياسية" (الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم السياسية ، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة ، 2018).

89. بلعور سعيدة وزاوية رشيدة، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية ،(2019).

90. حاتم قندلي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني"، (القاهرة، معهد البحوث،2011) رسالة ماجستير غير منشورة.

91. دوبابي هاجر ومومني نسرين، "التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الامكانيات والمتطلبات"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية(الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011).

92. سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية (الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، 2013).

93. سارة جابر كريم الغزالي، "الدور الإقليمي في دولة قطر في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسي"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الجغرافيا، (العراق، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2016).

94. صباح كزيز، "دور السياسة الخارجية في دولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010–2014"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والاستراتيجية 2015)

95. صقر محمد ياسين، "دور سياسات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: مدينة مصدر بإمارة أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية "،مذكرة لنيل درجة

ماستر في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، 2017).

96. طالبة بن زعمة سليمة ومسيلتي نبيلة، "سياسة الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية"، حالة الاقتصاد الجزائري .Ebiblio.univ_mosta.dz

97. كريمة حبيب وعادل زقرير وطارق قدوري، "الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى دولي بعنوان الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019.

98. منذر أحمد زاكي شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012" ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (غزة ، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014)

99. نور الدين قالتيل، "حوكمة المدن والتنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية (الجزائر ، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018).

100.

ب. مداخلات:

101. أسامة الخولي، "الإدارة والتنمية المستدامة" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأولي لإدارة البيئة، الرباط 1999/02/19.

102. إسماعيل بوقنور، "واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل بيئة طاقوية غير مستقرة"، الملتقى الوطني حول: الجزائر بين أهداف الألفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة، الانجازات والتحديات، جامعة باجي مختار، (عنابة)، 2018/05/16.

103. عبد الله خباية، "التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريويجانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007"، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس،(سطيف)، 7-8أفريل 2008.

104. عبد الرحمن محمد الحسن، "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"،، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،(الجزائر)، 2011/11/16/15

رابعا: الوثائق والمواقع الإلكترونية

105. أبو بكر محمد، القطاع الخاص القطري "قصة نجاح"، 2020/09/14:
www.al-watan.com

106. أسكوأ ، تقرير الطاقة المتجددة التشريعات وأساسيات في المنطقة العربية.
/2020/20/09، www.unescwa.org

107. الميزان، البوابة القانونية القطرية الرسمية، 2020/09/20 www.almeezan.qa

108. المصدر، "برنامج مستقبل قطر"، 2020/09/20
http://www.youtube.com/alrayyanetv

109. "التصنيع الغذائي: الفرص والتحديات" 2020/09/21
www.m.a.alarab.qa.com

110. السكان في قطر،" إحصائيات 2019 " 2020/08/25
www.a.r.m.**wikpedia**.org

111. بوفنش وسيلة، "دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال 1990-2016" 2020/09/22 www.asjp.cerist.dz

112. خطاف ابتسام وغياط شريف، "التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات"، 2020/09/22 www.asjp.cerist.dz

113. خولة مرتضوي، "رؤية قطر 2030 منارة توجه تطور البلاد،" 2020/04/03،
www.qlmadare.com

114. سعيدي يحيى و شنبي صورية، "نظريات التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، 11فيفري 2020 www.Scolar.google.com

115. دولة قطر ، وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء، إحصائيات وزارة التخطيط والتنمية والإحصاء 2020/04/02 www.mdps.gov.qa

116. دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، إحصاءات اقتصادية، 2014، 2020/08/24 **www.mdps.gov.qa/ar**

117. دولة قطر ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، رسائل الاستعراض الوطني لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المهني بالتنمية المستدامة لعام 2017، 2020/09/14 www.psa.gov.qa

118. دولة قطر، وزارة الخارجية القطرية 2013، 25 /2020/08 www.mofa.gor.qa/ar

119. دولة قطر، صناعة قطر القرير السنوي، 2013http://www.iq.com.aa

120. دولة قطر، دور الوزارات والأجهزة الحكومية في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، إعداد: إدارة التنمية المؤسسية، 2013. 2020-09-05

www.gsdp.gov.qq

121. دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "رؤية قطر 2030،" 2020/04/02، **www.madps.gov.qalar**.

122. صلاح بدوي، " قطر حققت التنمية البيئية قبل الموعد المحدد بـ15 عاما"، 2020/08/18:www.lasailnews.net

123. عبد الجليل الصوفي، "الأمن المائي المستدام في دولة قطر، التحديات و السياسات" 2020/09/21www.researchgate.net

124. عبد الرحيم محمد، "التخطيط الاستراتيجي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030"، وزارة الثقافة القطرية، 2013، **www.dr.ama.com**

125. عبد الوهاب الوقيع محمد الجعلي، "التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر" 24 /2020/08. www.dohainstitute.org

126. قطر قصة نهضة "فيلم وثائقي قصير عن التنمية المستدامة، 2020/09/14 http://yout.be/XqpQ4sd5kpA

127. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "التدهور البيئي: الأسباب والنتائج مع الإشارة للعام العربي" 2020/9/31 www.iasj.net

128. مجلة المعرفة الالكترونية، "دولة قطر" 20-08-2020

http://www.maarifq.org

129. موقع المعاني،الإستدامة 2020/02/24: http://www.almaany.com

130. موقع منظمة الأمم المتحدة ، 12مارس 2020 www.un.org.com

131. معتصم محمد اسماعيل، "التنمية المستدامة وسبل تعزيزها"، 12 فيفري2020 www.iefpedia.com

132. موقع ويكيبيديا الاستدامة، 24فيفري2020 www.wikipedia.com

133. قانون الشراكة الجديد بين القطاعين العام والخاص، تغريدة لوكالة الأنباء القطرية على تويتر، 2020/09/15، twiter.com/@.qatarnewagency

134. ماجد حميد خيضر، مقومات السياسة الخارجية القطرية :دارسة في السلوك السياسي 2020-05-30 www.democraticac.da.com

135. موقع ويكيبيديا، "معلومات عن الجزائر" 2020/09/24 www.//ar.wikibedia.org .

136. موقع الجامعة الإسلامية، " ثروات الخليج العربي،" 2020/08/24 www.journas.iugaza.edu.ps

137. موقع البنك الدولي تقرير حول أصول جهاز قطر للاستثمار2015 20 /2020/09: www.woldbank.org

138. موقع جامعة الأنبار ، "تحليل الاقتصاد القطري"، 2020/08/24 www.iasj.net

139. وهيبة ياليشاني ومحمد فرحي، "دور الوعي الاستهلاكي في ترشيد سلوك المستهلك"، 2020-09-21 **www.asjp.cerist.dz**

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

140. J.EPeterson,"Qatar and the world: branding for micro-state", **Middle East Journa**l, vol.60,4 (2006).

141. ,KallieSzepanSK, the contry. Qatar.FactsardHistory,thogh.com(11-03-2018)

142. .Ibrahim Ibrahim,Frank Harrigan,Qatar's economy past, presentand future, this article was published by Qsc lence connet,2012.

143. ,Ibid.Internatoinal monetary Fund,Qatar 2012 Artivle IV consieltqtion.

www. inf.org/external /pubs/ft/scr/2012/crl.1218.pdf.

144. Pierre André Herré. Laplitique étrangére du Qatar,28/01/2020.

http//www.lesclesdumoyenorient.com.pdf

145. Timur Akhmeto,"Explaining Qatar's Foreign policy http://www.opendemocracy.net/timur-akhmeto/explaining-qatars -Qatar.www.britannicq.com 16-5-2019

146. Olivier godar.L'entre prise économique du développement duravle-enjeux etpolitique de l'enviranment.cahiers français N°360.france.

147. Ballet duboisJ,LetMaithieuF.R,"Ledéveloppement socialement durable un moyen d'intégeracapacites et du rabilet septembre 2003éme conférence Sur l'approche des capabilites. Universite de pavie. Vacalie 2003.

148. Rebert Goodland. Neoc la ssicaleconimic and principles of sustainable développement. ecological mode ling,1987.

149. Amilmarkandesa,nature environments and social rate of discount, project apprassal,1988.

150. Dames Gustare, the evoironent,thegreenig of technology, develpment,1989.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة	
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة والتطور التاريخي	**9**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	**9**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	**12**
المطلب الثالث: مبادئ وخصائص التنمية المستدامة	**16**
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة	**25**
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	**25**
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	**27**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	**30**
المبحث الثالث: التأصيل النظري لاستدامة التنمية	**37**
المطلب الأول: النظريات السياسية	**37**
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية	**42**
المطلب الثالث: نظريات الاستدامة والبيئة	**44**
الفصل الثاني: التنمية المستدامة في دولة قطر بين الرؤى والواقع	
المبحث الأول: مقومات الدولة القطرية	**49**
المطلب الأول: المقومات الجغرافية	**49**
المطلب الثاني: المقومات السياسية والاقتصادية	**51**
المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والثقافية	**60**
المبحث الثاني: الرؤى والإستراتجيات القطرية نحو التنمية المستدامة	**64**
المطلب الأول: رؤية قطر الوطنية 2030	**64**
المطلب الثاني: الإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016	**70**

المطلب الثالث: الإستراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022)	**73**
المبحث الثالث: واقع التنمية المستدامة في دولة قطر	**77**
المطلب الأول: مستويات العملية التنموية المستدامة في قطر	**77**
المطلب الثاني: آليات تطبيق التنمية المستدامة في قطر	**83**
المطلب الثالث: أهم مشاريع قطر في التنمية المستدامة	**90**
الفصل الثالث: تقييم النموذج القطري في التنمية المستدامة	
المبحث الأول: مؤشرات دولة قطر في التنمية المستدامة	**95**
المطلب الأول: المؤشرات اقتصادية	**95**
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية	**101**
المطلب الثالث: المؤشرات بيئية	**107**
المبحث الثاني: تحديات تجربة التنمية المستدامة في قطر والدروس المستفادة منها	110
المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في قطر	**110**
المطلب الثاني: الدروس المستفادة من النموذج التنموي لقطر في التنمية المستدامة «بالإسقاط على الحالة الجزائرية والمقارنة بينهما»	**119**
الخاتمة	**126**
قائمة والمراجع	**128**
فهرس الموضوعات	**144**
ملخص الدراسة	**145**

ملخص

إن موضوع التنمية المستدامة هو المحور الشاغل الاقتصاديات العالمية والإقليمية، حيث يكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، وقد كرس وقد كرس مؤتمر قمة الأرض في البرازيل لعام1992 للمشكال المتصلة بالبيئة، وشدد على الأهمية البالغة للتنمية المستدامة أمرا حيويا لزيادة متوسط الدخل الفردي ومكافحة الفقر ومن ثم بوصفه عنصر أساسي في الجهود المبذولة لتحقيق الرفاه الاقتصادي غير ان التنمية المستدامة تسير جنب إلى جنب التنمية البشرية ،فالتنمية المستدامة بعده مشاكل معاصر كالفقر والتخلف الثقافي والتكنولوجي والمشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية وزيادة معدل التزايد السكاني مقابل ندرة موارد الكوكب، كما ان الدول صارت تشكل تكتلات اقتصادية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية المتدفقة من المكاسب جراء ذلك التكتل حيث شهدت عمليه التنمية المستدامة في دول العالم خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الجهود المتباينة في سبيل تحقيق الرفاه لمجتمعاتها.

Abstract:

Sustainable développement has been linked to several con temporary forms such as poverty. The 1992 Brazil Earth Summit was devoted to the problèmes related to the environnement. It emphasised the tre mendous importance of durable développement as vital to the increase of the average individuel income and the fight against poverty and, consequently, as key to the effort to achieve economic welfare. Durable development, however, goes hand in hand with human development cultural and technological backwardness, environmental problems, scarcity of natural resources and an increase in the rate of population growth versus the planet's resources. Countries have become economic blocs whose goal is to achieve the economic development flowing from the gains of that bloc. The process of sustainable development in the countries of the world in recent years a series of different efforts to achieve the well-being of their communities.